

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع تقنين أحكام الوقف الإسلامي

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى تقديم مشروع مقترح للوقف، حيث اشتمل على ثلاث مائة وتسع وخمسين مادة قانونية حولنا من خلالها تغطية الأحكام المتعلقة بالوقف، ابتداء من انعقاده ومروماً بتفسير ألفاظ الواقفين وتحديد آثاره وانتهاء بإثباته، ولا تخرج هذه الورقة عن كونها مجرد مشروع مقترح بجهد فردي - ولأجل ذلك - يبقى قاصراً عن تلبية الطموح وإشباع الحاجة، ولكن يمكن الاستفادة منه أو من بعض مواده واعتباره منطلقاً في وضع قانون متكامل للوقف الإسلامي بعد تهذيبه بالحذف والإضافة والتعديل في نصوصه ليحقق الغاية التي يهدف القانون إلى تحقيقها

Summary

This paper aims to suggest a bill for Waqf codification. The bill comprises 359 sections. It tries to put a threshold for this project of codification, and serves as a boosting research for other scholar in academia to start exploring this research area. So, this paper is not purported to be a comprehensive research in this topic but it is a small stone in static swamp.

The main results of this paper were the objective classification to the Waqf provisions which may make research in this area more comprehensive and reformatory. Other result of this paper was it is role of collecting the provisions of the Waqf in one source and make it reachable.

مقدمة

كان للوقف على مدار التاريخ الإسلامي إسهامٌ متميزٌ ودورٌ بارزٌ في حل كثير من المشكلات الاجتماعية، والمساهمة في تقدم المجتمعات الإسلامية وتطورها، ولم يقف دوره عند الاهتمام بضرورات الحياة الإنسانية أكلاً وشرباً أو حاجياتها من الاهتمام بالبيئة وجودتها، بل تجاوز ذلك إلى كماليات الحياة وتحسيناتها، ونظراً لهذا الدور اهتم المسلمون بهذه الأوقاف وعملوا على تنميتها وتطويرها لتحقيق مقاصدها، كما حظي الوقف بالكثير من الدراسات النظرية التي تبين مفهومه وتحدد أحكامه، كما عملت الحكومات في دول العالم الإسلامي على إصدار قوانين وتشريعات تنظم هذه الأوقاف وتضبط أحكامها، ولما كانت أحكام الوقف متعددة وكثير من قضاياها مستجدة؛ كان مما لا بد منه ضبط هذه الأحكام والمستجدات بالقواعد القانونية، وهذا المشروع يسعى إلى تحقيق ذلك .

مقصد العمل وغايته

وقد حاولنا في هذا المشروع على مدار ما يقارب العشرين شهراً تقنين الأحكام المتعلقة بالوقف، ولم يكن قصدنا من هذا العمل أن نقدم تشريعاً جاهزاً ليكون قانوناً وقفاً نافذاً لما يأتي :

١. لأنه من المعلوم أن صدور أي تشريع يمر بمراحل متعددة لا بد منها؛ لأنها تعمل على تنقيح القانون وتزويده بالخبرات المختلفة والمتعددة، وتعمل على إزالة النقص والتعارض الذي قد يعتريه، وبالتالي فلا يمكن اعتبار هذا المشروع قانوناً للوقف، فهو يصلح أن يكون مسودة قانون يمكن الانطلاق من خلاله لوضع قانون متكامل للوقف بعد تلافي النقص والقصور والعيوب التشريعية والتعارض التي قد توجد فيه، كما أنه لا بد من اجتماع مجموعة من الخبرات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية ليكون القانون على أحسن حال.

٢. إن صدور أي قانون يجب أن يأتي في سياق تشريعي متكامل، فأحكام الوقف لا يمكن عزلها بحال من الأحوال عن أحكام الولاية والإجارة والضمان والشفعة وغيرها، لذلك لا بد من مراعاة ذلك عند تقنين أي مشروع.

٣. إن هذا التقنين يحتاج إلى قوانين مكملة له مثل قانون استثمار أموال الوقف، وبيعها وتأجيرها وغيرها من القوانين، لتحقيق الغاية المقصودة من الوقف.

٤. وأخيراً فإن هذا الجهد هو عمل فردي خالص، ومن المتعذر إن لم يكن من المستحيل أن يتولى جهد فردي ضبط حياة اجتماعية متعددة ومعقدة؛ لذلك من الواجب في أي تشريع أن يصدر عن هيئة متكاملة.

منهج العمل

من أجل تحقيق هذا العمل وإخراجه على هذا الحال تم اعتماد على المنهج الآتي:

١. تقنين أحكام الوقف في كل مذهب من المذاهب الإسلامية على حدة، فأضحت بذلك أحكام الوقف مقننة في كل المذاهب الإسلامية، وهذا جهد يمكن الاستفادة منه في المستقبل للتعديل والإضافة والحذف وغيرها.
٢. تصنيف وتبويب أحكام الوقف من كل المذاهب الإسلامية في تقنين واحد.
٣. اختيار وانتخاب النصوص القانونية المناسبة والتي تحقق أعظم منفعة للوقف من هذه المذاهب، وقد اكتفينا فيها بشرط واحد وهو أن لا يكون الحكم القانوني الواحد متناقضاً، أو أن لا يؤدي ذلك إلى التناقض في أحكام القانون.

الأسس التي قام عليها المشروع

١. انطلق المشروع من مبدأ أن الفقه الإسلامي بمجموع مذاهبه، وأنه لا يمكن لأي مذهب مهما اتسعت أحكامه وقواعده أن يستوعب قضايا الأمة ويعالج مستجداتها، والواقع أصدق شاهد على ذلك، ومجلة الأحكام العدلية خير دليل على ذلك، لذلك اعتبر هذا المشروع المذاهب الإسلامية بمجموعها ممثلة للفقه الإسلامي، وأن أي رأي من آراء مذاهبها المختلفة، يعتبر رأياً فقهياً يمكن الاعتماد عليه خاصة إذا كان ذلك الرأي أكثر تحقيقاً للمصلحة الوقفية، وأكثر توافقاً مع مشروع القانون.
٢. اعتماد القول الذي يعظم منفعة الوقف ويوسع من دائرته، ويعمل على المحافظة عليه وتنميته تحقيقاً لمقصد الواقف من وقفه، واستجابة للغاية التي شرع من أجلها الوقف، كما يعمل على صيانة الحقوق المتعلقة بالوقف، والتي تعتبر صيانتها والمحافظة عليها صيانة لحق الله تعالى وإبقاء للخيرات^١، بخاصة أن الوقف يعتبر وسيلة مهمة من وسائل تحقيق التكافل الاجتماعي، وباباً لإشباع الحاجات الاجتماعية وتلبيتها، وهذا ما نص عليه الكثير من الفقهاء، يقول ابن عابدين في مقدمة حاشيته "يفتى بكل ما هو أنفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه"^٢، وانطلاقاً من ذلك نص الفقهاء على منظومة من الأحكام الشرعية التي تحقق ذلك المقصد من المحافظة على الوقف ومنع الاعتداء عليه ومن ذلك :

❖ نقض الإجارة عند الزيادة الفاحشة في الأجرة^٣.

❖ أفتى الحنفية بالضمنان في غصب العقار الموقوف^٤ وغصب منافعه أو إتلافها كما لو سكن بلا إذن، أو أسكنه المتولي بلا أجر كان على الساكن أجر المثل، ولو غير معد للاستغلال^٥؛ صيانة للوقف مع أن الحنفية لا يعتبرون المنافع أموالاً ولاضمنان على من أتلفها.

❖ لم يعتبر الفقهاء جيداً مال الربا ورديئه سواء في مال الوقف، مع أنهما سواء في غيره^٦.

٣. اعتبار الوقف باباً من أبواب الخير التي تحقق التكافل الاجتماعي، وتعمل على اشباع الحاجات، وسد الثغرات في المجتمع، وهو من أحسن القرب وأفضلها، لذلك ذهب هذا المشروع إلى التخفيف من شروطه وقيوده بما لا يتعارض مع مقاصده وأهدافه، ترغيباً للناس فيه وتوسيعاً لبابه، إذ يغتفر في الوقف ما لا يغتفر في المعاوضة^٧. وهذا ما أشار إليه القرافي حيث يقول فيه: "وهو من أحسن أبواب القرب؛ لما تقدم من الأحاديث، وينبغي أن يخفف شروطه وأن يضيق على متناوله بكثرته؛ فإنه وسيلة إلى أكل الحرام بمخالفتها وتسليمها من باب الإحسان فيكون أبلغ في الأجر، ولا يضيق في ذلك ما يخيّل من التهمة وقد تقدم الحديث في توسعة عمر - رضي الله عنه - في وقفه"^٨.

وقد نص الحنفية على أنه يجوز للواقف أن يشترط أن تكون الغلة كلها أو بعضها له ما دام حياً أو لولده ونسله ما تناسلوا، وهذا على قول أبي يوسف وعليه الفتوى عندهم؛ ترغيباً للناس في الوقف، ولا يجوز على قياس قول محمد وهلال^٩.

وبناء عليه ذهب المشروع إلى جواز الوقف المؤقت إذا لا يوجد ما يمنع شرعاً تأقيته، وفعل الخير كما يجوز أن يكون مؤبداً يجوز أن يكون مؤقتاً، يقول أحمد إبراهيم بك "ظاهر الأحاديث والآثار عن الصحابة والتابعين يدل على أن الوقف كان مؤبداً وفي بعض النصوص ما يدل على التأبيد، ولكن هل يدل هذا على وجوب اشتراط التأبيد في كل وقف؟ الجواب: لا، بل يجوز الوقف مؤقتاً كما يجوز مؤبداً؛ لأن ما نقل إلينا هو حكاية وقائع كان الوقف فيها مؤبداً، وقد ارتضى ذلك الواقفون وورثتهم؛ لأن ذلك من عمل الخير الذي يستدام به الثواب، لكن لا دليل على عدم جواز رجوع الواقف في وقفه ولا على عدم جواز التوقيت فإن الوقف من عمل الخير، وعمل الخير كما يجوز مؤبداً يجوز مؤقتاً، ولكل ثوابه، والأعمال بالنيات"^{١٠}

ويقول أيضاً "والحاصل أن الوقف على قول مالك يصح مؤقتاً كما يصح مؤبداً؛ لأن كل ذلك من عمل المعروف، فأى مانع يمنع الناس من العمل بهذا المذهب وإجازة بيع الوقف إذا قضت الحاجة أو المصلحة بذلك"^{١١}

كما ذهب المشروع إلى التوسع في باب المال الموقوف، فأجاز وقف كل ما يمكن أن يؤدي إلى إشباع حاجة أو تلبية رغبة مشروعة، مهما كان شكل المال وصورته^{١٢}، واعتبر أن المقصود بالدوام هو الدوام النسبي فدوام كل شيء بحسبه^{١٣}، كما لم يشترط في الوقف أن يكون قرية^{١٤}، فأجاز الوقف على كل ما هو مباح وإن لم يكن قرية ما دام محققاً لمقصد شرعي^{١٥}.

كما ذهب إلى جواز الوقف المعلق على شرط والمضاف إلى المستقبل^{١٦} وأجاز وقف الفضولي^{١٧} وغيرها.

٤. بما أن الوقف في حقيقته قرية من القرب، والقرب لا يجوز أن تكون وسيلة إلى معصية أو مضرة، فقد ذهب المشروع إلى بطلان القول الذي يحرف الوقف عن مساره باعتباره وسيلة لتحقيق المصالح ودرء المفاسد، يقول القرافي في هذا المعنى : "ولا يصح الشرع من الصدقات إلا المشتمل على المصالح الخالصة والراجعة"^{١٨}.

٥. أخذ المشروع بمبدأ التلقيق بين الأحكام الفقهية تحقيقاً للمقاصد السابقة، بشرط أن لا يؤدي التلقيق إلى التناقض في الحكم الواحد أو التناقض مع أحكام المشروع جملة، وقد نص غير واحد من العلماء على جواز ذلك، يقول العلامة أحمد إبراهيم : "والذي استقر عندي في موضوع التلقيق هو أن المسألة المعلقة من مذهبين أو أكثر إذا جاز أن يكون للاجتهاد فيها مجال، بحيث لو قال بها إمام مجتهد كان قوله مقبولاً -على ما هو مبين في كتب علم الأصول فهي صحيحة - أما إذا لم يتصور أن تكون قولاً لمجتهد كأن تكون مبنية على أصليين لا يمكن الجمع بينهما فالقول بها مردود غير مقبول عقلاً وشرعاً؛ للتناقض بين جزئيهما أو أجزائها، والشرع الحكيم لا يأتي بالمتناقضات خصوصاً في مسألة واحدة"^{١٩}.

وجاء في حاشية ابن عابدين تعليقاً على فتاوى قاريء الهداية الذي سئل عنوقف انهدم ولم يكن له شيء يعمر منه، ولا أمكن إجارته ولا تعميره، هل تباع أنقاضه من حجر وطوب وخشب؟ أجاب : إذا كانت الأموال كذلك صح بيعه بأمر الحاكم، ويشترى بثمنه وقف مكانه فإذا لم يمكن رده إلى ورثة الواقف إن وجدوا ولا يصرف للفقراء .

قلت : الظاهر أن البيع مبني على قول أبي يوسف والرد إلى الورثة أو إلى الفقراء على قول محمد، وهو جمع حسن حاصله أنه يعمل بقول أبي يوسف، حيث أمكن وإلا فيقول محمد تأمل^{٢٠}.

٦. معظم أحكام الوقف اجتهادية إذ " ما من حكم من أحكام الوقف إلا وللاجتهاد مجال فيه، حاشا كونه قرينة إلى الله تعالى يبتغى بها، ويرتجى ثوابه^{٢١}، وبالتالي فقد كانت المصلحة المعتبرة شرعاً هي رائد هذا العمل وحاديته، وقد أشار إلى ذلك العلامة أحمد إبراهيم بقوله " وعلى هذا فلو بنيت أحكام الوقف كلها على رعاية الصالح لما كان في هذا مخالفة للشرع؛ لأنها كلها من الأحكام الدنيوية المتعلقة بصيانة الأعيان الموقوفة واستغلال ما يستغل منها وإدارتها إدارة حسنة وإعطاء كل ذي حق حقه، واحترام شروط الواقفين في حدود ما أذن به الشرع ولم ينه عنه وما إلى ذلك، ولكن يجب أن تكون الأحكام التي توضع لذلك بمعزل عن الفوضى، مبنية على أصول وقواعد لا تتناقض بينها ولا تضارب في المباديء في المسألة الواحدة حتى يكون منطق التشريع سليماً وفقهه صحيحاً وبناءً متيناً^{٢٢}"

ويقول مصطفى الزرقا : " إن الوقف لم يرد نص على طريقته بخصوصها في الكتاب، وإنما ثبتت طريقته بالسنة، وإن الذي ورد في السنة أيضاً هو حكم إجمالي عام، في أن يحبس أصل الموقوف، دون أن يباع أو يوهب أو يورث، وأن تسبل ثمرته... أما تفاصيل أحكام الوقف المقررة في الفقه فهي جميعاً اجتهادية قياسية للرأي فيها مجال^{٢٣} " .

ويقول الدكتور أبو الليل " هذا ورغم ما للوقف من أهمية، فإن كثيراً من أحكامه مبناها على الاجتهاد قياساً على سابقة، أو تفريعاً على قاعدة أو مراعاة لعرف، أو توخياً لمقصد من مقاصد الشريعة، والاجتهاد بطبيعته وبما فيه من عنصر عقلي بارز يقبل الاختلاف ويتسم بالمرونة، ويحتمل التجديد لاستيعاب المتغيرات الحياتية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة من غير خروج على قواطع الشريعة ولا مجافاة لنصوصها الثابتة^{٢٤} " .

وبما أن أحكام الوقف في جلها أحكام اجتهادية فقد لاقى خلافاً بين الفقهاء في أكثر مسائله ومراحلها، ابتداء من مشروعيته إلى آخر جزئية من جزئياته^{٢٥} ولم يكن الخلاف بين المذاهب الإسلامية فقط، بل في المذهب الواحد، فأنت تجد الرأي الفقهي ونقيضه في المسألة الواحدة، كما في مشروعية الوقف، ولزومه، وملكية المال الموقوف وغيرها.

٧. نص المشروع على الشخصية^{٢٦} الحكمية للوقف نظراً للمقاصد والمصالح التي تحققها هذه الشخصية للوقف.

والشخص الحكمي :هو شخص يتكون من اجتماع عناصر، سواء كانوا أشخاصاً أو أموالاً يقدر له التشريع كياناً قانونياً منتزعاً منها مستقلاً عنها^{٢٧} .

وقد أثبت الفقه الإسلامي للوقف شخصية حكمية مستقلة عن أشخاص الواقفين والموقوف عليهم، بل إن الفقهاء قد اعتبروا الوقف من أبرز الأدلة على وجود الشخصية الحكمية في الفقه الإسلامي، يقول الزرقا : " فإن نظامه -الوقف- منذ أول نشأته في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم يقوم على أساس شخصية حكمية للوقف بالمعنى الحقوقي الحديث : فالوقف ملك محجور عن التملك والتملك والإرث والهبة ونحوها، وهو مرصد لما وقف عليه، والوقف يستحق ويستحق عليه وتجري العقود الحقوقية بينه وبين أفراد الناس، من إيجار وبيع غلة واستبدال وغير ذلك.

ويمثله في كل هذا من يلي أموره، ويسمي : قيماً أو ناظراً أو متولياً، أو يكون مسئولاً عن صيانة حقوق الوقف تجاه السلطة القضائية.

ويشتري المتولي للوقف ما يحتاج إليه، فيملك الوقف ويدفع ثمنه من غلته، وكذلك يستدين المتولي لجهة الوقف عند الحاجة بإذن القاضي.

فالوقف في كل ذلك يكون هو المالك والدائن والمدين، لا المتولي عليه ولا المستحقين فيه. وهذا مقرر في أحكام الوقف الفقهية.^{٢٨}

وبهذه الشخصية الاعتبارية للوقف وباستقلاليتها، وبثبوت الذمة المالية له وتمتعه بأهلية التعاقد يؤدي الوقف دوره كامل الأداء^{٢٩} ، فلا يكون للواقف أو لغيره عليه أي سلطة تحد من تنميته واستثماره، وهي التي تضمن له استمراره وعدم توقفه^{٣٠} .

وقد ذهبت معظم قوانين الأوقاف إلى إثبات الشخصية الحكمية للوقف، ومنها القانون المدني الأردني في المادة (٥٠)، والمادة (١٢٣٦) والتي تنص على ما يأتي :

١. للوقف شخصية حكمية يكسبها من سند إنشائه .

٢. وله ذمة مالية متميزة تسأل عن ديونه التي أنفقت على مصارفه طبقاً لشروط الواقف .

و لم ينص القانون المصري على الشخصية المعنوية للوقف .

ما يترتب على ثبوت الشخصية الاعتبارية للوقف^{٣١}:

أ. أن للوقف باعتباره شخصاً معنوياً ذمته المالية المستقلة عن ذمة ناظر الوقف أو متوليه، وعن

ذمة الواقف، والموقوف عليهم، فمال الوقف وجميع حقوقه والتزاماته خاص به، وأن ذمته لا تتشغل

بذمة غيره مهما كان، وتكون هي المالكة -اعتباراً- لجميع حقوقه وأمواله، وأن دائني الواقف، أو

الناظر أو الموقوف عليه ليس لهم حق على ذمة الوقف، كما أن ديونه لا يطالب بها غير الوقف

نفسه، كما أنه لا تقع المقاصة بين ديون الوقف وديون هؤلاء .

- ب. وأن للوقف باعتباره شخصاً معنوياً أهلية مدنية في كسب الحقوق واستعمالها في الحدود التي رسمها له القانون .
- ج. وأن له كذلك حق التقاضي ورفع الدعاوى على الغير كما أن للآخرين الحق في رفع الدعوى عليه باعتباره شخصاً معنوياً .
- د. يمثله في كل ذلك ناظر الوقف أو الشخص الذي يحدده صك الوقف أو القضاء أو إدارة الوقف حسب النظام الأساسي له، وأن هذا الشخص عليه ما على الوكيل للشخص الطبيعي من الحقوق والواجبات والمسؤوليات .
- هـ. ونظراً للهدف الخيري الذي يسعى الوقف إلى تحقيقه فقد روعي من قبل المشرع في بعض الدول بإعفائه من سداد الضريبة المفروضة على غيره من جماعات الأشخاص أو مجموعات الأموال^{٣٢}. وهو ما أخذ به القانون الأردني فقد نصت عليه المادة (١١)
- أ- تعفى الأوقاف الإسلامية الخيرية والمعاملات الخاصة أو المتعلقة بها من الضرائب والرسوم والطابع على اختلاف أنواعها.
- ويشمل ذلك ما تشتريه الوزارة من أراض وعقارات كما تعفى الدعاوى التي تقيمها على الغير من الرسوم والطابع.
- ب- يستثنى من هذا الإعفاء:-
- ١- الضرائب والرسوم والطابع التي تتحقق على الأبنية الوقفية التي ينشئها الغير على أراضي الوقف إذا أجرت وتستوفي منهم خلال مدة سريان الإجارة.
- ٢- العقارات التي يوقفها المحسنون وفقاً خيراً ويشترطون استغلالها أو الانتفاع بها من قبلهم لمدة محددة وتستوفي هذه الضرائب والرسوم والطابع منهم خلال مدة استغلالهم لتلك العقارات.
- والمادة (٣) من قانون اعفاء الاوقاف الخيرية من الضرائب والرسوم قانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٣، والتي جاء فيها:
- ١- تعفى كافة المعاملات ودعاوي الأوقاف الخيرية من الرسوم والطابع على اختلاف انواعها .
- ٢- تعفى كافة أملاك الأوقاف الخيرية المستغلة مباشرة من قبل الهيئة التي تتولى ادارتها من الضرائب والرسوم والطابع على اختلاف أنواعها، ويشترط في ذلك أن لا يشمل هذا الإعفاء أملاك الأوقاف الخيرية إذا كانت مستغلة من قبل اشخاص آخرين، وفي هذه الحالة تحقق الضريبة على المستغلين وتستوفي منهم .

وهذا إجراء حسن؛ لأن فيه تشجيعاً للناس على الوقف وتحفيزاً عليه، كما أنه يمنح الموقوف عليهم ثمرات الوقف كاملة .

٨. من المعلوم أن أحكام الأوقاف متشعبة وكثيرة ولا يمكن لأي تشريع أن يضبطها بشكل كامل، وبخاصة وأن كثيراً من الحالات هي نادرة الوقوع والحصول، وبالتالي فإن المشروع عمد إلى تناول ما تدعو الحاجة إليه، وأورد القانون مجموعة من القواعد الفقهية^{٣٣} وقواعد التفسير ما يساعد على جبر النقص وسد الخلل في هذا التشريع.

مميزات المشروع

١. قام المشروع على تقنين أحكام الوقف من المذاهب الإسلامية المختلفة، وقد حرصنا في هذا التقنين أن نلتزم ألفاظ وعبارات المذهب دون تعديل إلا ما اقتضاه المقام.
٢. أفرد المشروع فصلاً خاصاً لتفسير ألفاظ الواقفين، أورد فيه مجموعة من القواعد المهمة التي تساعد في الوقوف على مقاصد الواقفين والتحقق من أغراضهم، وهو من أهم ما تميز به هذا المشروع.
٣. أورد المشروع مجموعة من القواعد والضوابط الفقهية التي تساعد القاضي بالاعتماد عليها من سد النقص التشريعي واستكمال دلالاته.
٤. اعتمد المشروع على الجملة البسيطة في الصياغة التشريعية: وهي التي تتكون من تركيب إسنادي واحد (فعل + فاعل) و (مبتدأ + خبر) وهي جملة لا تحتوي على جملة أخرى تقوم بوظيفة^{٣٤} ما فيها^{٣٥}، ولم يلجأ إلى الجملة المركبة^{٣٦} أو التركيبية^{٣٧} إلا إذا اقتضى المقام التشريعي ذلك.
٥. نص القانون على المصادر التي يجب الاعتماد عليها في الحكم القانوني عند عدم وجود النص قانوني يعالج الواقعة.
٦. سار المشروع على مبدأ العنونة للأحكام المتعلقة بالوقف تسهياً على القارئ في الوصول إلى الحكم القانوني للواقعة، وهذا يقتضى تصنيف الأحكام القانونية تصنيفاً موضوعياً.
٧. تجنب المشروع الأحكام الوقفية الخاصة بالعبيد لعدم فائدتها في هذه الأيام.

الأحكام العامة

المادة (١) : يرجع في فهم وتفسير واستكمال دلالة كل نص من نصوص هذا القانون إلى المذهب الذي أخذت منه^{٣٨}.

المادة (٢) :

١. دلالة مفهوم هذه النصوص كدلالة منطوقها في الحجية والدلالة إلا عند التعارض فيقدم المنطوق على المفهوم، ومفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة.

٢. لا اجتهاد في مورد النص، فإذا لم يوجد نص تشريعي في هذا القانون يمكن تطبيقه حكمت

المحكمة بالقياس على هذه النصوص، فإن لم تجد فما جرى عليه عرف الواقفين، وإلا حكمت بمبادئ الشريعة الإسلامية التي تحقق مقاصد الوقف وبما لا يتعارض مع أحكام هذا لقانون.

المادة (٣) : الأصل^{٣٩} في الوقف أن يكون خيرياً^{٤٠}، ويجوز أن يكون :

١. أهلياً^{٤١}، وهوما يكون فيه الوقف على نفس^{٤٢} الواقف^{٤٣} أو ذريته، أو عليهما معاً، أو على أي

شخص، أو أشخاص آخرين، أو ذريتهم، أو عليهم جميعاً^{٤٤}.

٢. مشتركاً و هو ما خصصت منافعه لجهة خيرية و جهة أهلية معاً.

المادة (٤) : ينتهي الوقف الأهلي حكماً في جميع الأحوال إلى جهة بر لا تتقطع^{٤٥}.

المادة (٥) : يشترط في الوقف الذري أن لا يتعارض مع أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية^{٤٦}.

انعقاد الوقف

المادة (٦) : ينعقد الوقف بصدور ركنه من أهله مضافاً إلى محل قابل لحكمه^{٤٧}.

المادة (٧) : ركن الوقف هو الصيغة^{٤٨} أو ما يقوم مقامها^{٤٩}.

المادة (٨) : ينعقد الوقف بالصيغة^{٥٠} أو ما يدل^{٥١} عليها^{٥٢} عرفاً^{٥٣}، ويصح ويلزم بمجرد الصيغة^{٥٤} ولا يتوقف^{٥٥} على حكم^{٥٦} حاكم^{٥٧}.

وسائل التعبير عن إرادة الوقف

المادة (٩) : ينعقد الوقف بالألفاظ الصريحة والألفاظ الكنائية^{٥٨}.

المادة (١٠) :

١. صريح الوقف ثلاثة وقفت^{٥٩} وحبست وسبلت^{٦٠}، وما اشتق منهما^{٦١}.

٢. وكنايته : تصدقت^{٦٢}، وحرمت، وأبدت^{٦٣}.

المادة (١١) : ينعقد الوقف بالألفاظ الصريحة بلا نية^{٦٤}، ولا ينعقد بالكناية^{٦٥} إلا بأحد الأمور الآتية^{٦٦}:

١. أن يقترن بها نية الوقف^{٦٧}، والقول قول الواقف في وجود النية .

٢. أن يقرن بها أحد الألفاظ الخمسة وهي الكنايتان والصرائح الثلاث^{٦٨} .

٣. أن يصفها بصفات الوقف^{٦٩}، أو يقرنها بحكم الوقف^{٧٠} .

المادة (١٢) : ينعقد وقف الأخرس بإشارته المفهمة^{٧١} وكتابته^{٧٢}.

المادة (١٣) : الكتابة بالوقف كناية^{٧٣} يشترط فيها ما يشترط في الكناية.

قبول الموقوف عليه ورمده للوقف

المادة (١٤) : لا يشترط لانعقاد الوقف القبول من الموقوف^{٧٤} عليه غير المعين^{٧٥} .

المادة (١٥) : إذا كان الموقوف عليه معيناً فيشترط قبوله إن كان أهلاً للقبول، وإلا قبل^{٧٦} عنه وليه^{٧٧} .

المادة (١٦) : قبول الموقوف عليه المعين شرط للاستحقاق لا لصحة الوقف^{٧٨} .

المادة (١٧) : يعتبر سكوت الموقوف عليه قبولاً^{٧٩} .

المادة (١٨) : إذا رفض بعض الموقوف عليهم الوقف كانت الغلة كلها لمن قبل منهم^{٨٠} .

المادة (١٩) : إذا رد الموقوف عليه المعين الأهل الوقف يصرف الوقف للفقراء يفرق عليهم ريعه بالاجتهاد^{٨١} .

المادة (٢٠) : يسقط حق الموقوف عليه المعين برده للوقف، والساقط لا يعود^{٨٢} .

تعليق الوقف وتأجيله وتأقيته

المادة (٢١) : لا يشترط في الوقف التنجيز^{٨٣} فيصح معلقاً^{٨٤} أو مضافاً إلى المستقبل^{٨٥} .

المادة (٢٢) : الوقف المعلق على شرط عدم قبل حصول الشرط^{٨٦} .

المادة (٢٣) : تعليق الوقف على أمر كائن^{٨٧} تنجيز^{٨٨} .

المادة (٢٤) : يلزم الوقف المؤجل إذا جاء الأجل^{٨٩} .

المادة (٢٥) : للواقف الرجوع عن وقفه المضاف إلى المستقبل والمضاف إلى ما بعد الموت بالقول^{٩٠} أو الفعل^{٩١} .

المادة (٢٦) : الوقف المطلق عن التعليق والتأجيل يكون^{٩٢} منجزاً^{٩٣} .

المادة (٢٧) : إذا حدث دين على الواقف في الأجل يبطل الوقف إذا لم يحز عن الواقف في ذلك الأجل^{٩٤} .

المادة (٢٨) : لا يشترط^{٩٥} في الوقف التأييد^{٩٦} فيصح مؤبداً ومؤقتاً.

المادة (٢٩) : لا يصح الوقف الملتمزم^{٩٧} في الذمة^{٩٨}.

اقتران الوقف بشرط الخيار

المادة (٣٠) : إذا اقترن الوقف بخيار الشرط صح الوقف والشرط^{٩٩} إن كان الوقت معلوماً^{١٠٠}، ولا يجوز أن لا تزيد مدة الخيار عن ثلاثة أيام^{١٠١}.

شروط صحة الوقف

أولاً الواقف وشروطه

المادة (٣١) : يشترط في الواقف^{١٠٢}:

١. أن يكون الواقف أهلاً^{١٠٣} للتبرع.

٢. أن يكون مختاراً^{١٠٤} فلا يصح وقف المكره .

٣. أن يكون مالكاً للمال الموقوف^{١٠٥} وقت الوقف ولو بسبب فاسد^{١٠٦} إذا وقفه عن نفسه^{١٠٧}.

المادة (٣٢) : يكون الشخص أهلاً للتبرع إذا كان رشيداً^{١٠٨}.

المادة (٣٣) : يصح وقف السلطان من بيت المال لمصلحة عامة^{١٠٩}، ولا يصح^{١١٠} على معين^{١١١}.

المادة (٣٤) : وقف السفينة المحجور عليه لسفه صحيح في الحالات الآتية:

١. إذا وقف على نفسه^{١١٢}.

٢. إذا كان وقفه مضافاً إلى ما بعد الموت^{١١٣}.

وقف غير المسلم والوقف عليه

المادة (٣٥) : لا يشترط في الواقف الإسلام^{١١٤} فيصح من غير المسلم^{١١٥}.

المادة (٣٦) : ما لا يصح من المسلم الوقف عليه لا يصح^{١١٦} من الذمي^{١١٧}.

المادة (٣٧) : يجري على المعاهد والمستأمن^{١١٨} ما دام في دار الإسلام ما يجري على الذمي^{١١٩}.

وقف المدين

المادة (٣٨) : إذا وقف الصحيح وعليه ديون تحيط بماله فوقفه صحيح لازم إذا كان قبل الحجر^{١٢٠}،

وينقض ويباع وقف المريض الذي عليه ديون تحيط بماله^{١٢١}.

المادة (٣٩) : وقف المدين المتقدم على الدين صحيح وتتبع ذمة الواقف بالدين^{١٢٢}.

وقف المريض مرض الموت^{١٢٣}

- المادة (٤٠) : ينفذ الوقف في الصحة من جميع^{١٢٤} المال ولو استغرقه^{١٢٥}.
- المادة (٤١) : وقف المريض مرض الموت صحيح^{١٢٦}، تجري عليه أحكام^{١٢٧} الوصية^{١٢٨}.
- المادة (٤٢) : إذا ضاق الثلث عن تحمل تصرفات المريض بدئ بالأول فالأول^{١٢٩} حتى يستوفى قدر الثلث ثم يبطل ما زاد، ولو جهل المتقدم يقسم^{١٣٠} على الجميع بالحصص^{١٣١}.

ثانياً المال الموقوف وشروطه

- المادة (٤٣) : يصح وقف كل مملوك^{١٣٢} عقاراً^{١٣٣} أو منقولاً^{١٣٤} عيناً كان أو منفعة^{١٣٥}.
- المادة (٤٤) : يشترط^{١٣٦} لصحة الوقف أن يكون المال الموقوف:
١. مالاً متقوماً^{١٣٧}.
 ٢. معلوماً عند الوقف^{١٣٨}.
 ٣. مالاً استعمالياً وهو الذي ينتفع به مع بقاء عينه^{١٣٩}.
 ٤. مشتملاً على منفعة مقصودة شرعاً^{١٤٠}.
 ٥. معيناً فلا يصح وقف غير المعين^{١٤١}.
- المادة (٤٥) : يصح الوقف بالشروط المتقدمة وإن انتفى النفع حالاً^{١٤٢}.

المال الذي يصح وقف

- المادة (٤٦) : تعتبر النقود^{١٤٣} بجميع أشكالها^{١٤٤} وصورها والأوراق المالية والحقوق المالية والأموال الاستهلاكية إذا وقفت لغاية استعمالية^{١٤٥} محلاً للوقف، إلا ما استثنى منها بنص خاص.
- المادة (٤٧) : يجوز وقف الماء^{١٤٦} والأشجار لثمارها والحيوانات لمنافعها وأوصافها وألبانها واستعمالها^{١٤٧}.
- المادة (٤٨) : يصح وقف المنفعة المملوكة، وينقضي الوقف بانقضائها^{١٤٨}.
- المادة (٤٩) : يصح وقف كل ما يراد لعين تستفاد منه أو لمنفعة تستوفى منه^{١٤٩}.
- المادة (٥٠) : يشترط لصحة الوقف أن لا يقصد الواقف الضرر^{١٥٠}، وأن لا يؤول الوقف إلى ضرر^{١٥١}، ومن الضرر أن يقصد الوارث حرمان الورثة أو بعضهم من الميراث^{١٥٢}.
- المادة (٥١) : وقف المرهون صحيح لازم، ولا يخرج المال بالوقف عن الرهن إن كان بعد التسليم، ويجبر الراهن على فكك الرهن إن كان موسراً، وإن كان معسراً أبطل القاضي الوقف^{١٥٣}، فإذا مات الواقف قبل وترك قدر ما يفتك به الرهن افتك ولزم الوقف، وإلا بطل الوقف^{١٥٤}.

المادة (٥٢) :

١. يصح وقف المال المقترن بخيار الشرط إذا كان الخيار للواقف^{١٥٥}.

٢. فإذا كان الخيار للمشتري فيشترط لصحة وقفه أن يكون بعد القبض، فإن وقفه قبل القبض لزم البيع وبطل الوقف^{١٥٦}.

المادة (٥٣) : وقف المبيع فاسداً صحيح إذا كان بعد القبض وعلى الواقف قيمة المبيع^{١٥٧}.

المادة (٥٤) : يصح وقف ماتعلق به حق الغير إذا قصد الواقف أنها موقوفة بعد زوال حق الغير^{١٥٨}.

وقف المشاع^{١٥٩}

المادة (٥٥) : لا يشترط في الموقوف أن يكون مقسوماً^{١٦٠} فيجوز وقف المشاع^{١٦١} الذي يحتل القسمة والذي لا يحتلها^{١٦٢}.

المادة (٥٦) : تعتبر قسمة المشاع إفرازاً^{١٦٣}، إذا لم يكن فيها دفع مال، وإلا كانت بيعاً^{١٦٤}.

المادة (٥٧) : تجوز قسمة المشاع الموقوف إذا كان الرد من صاحب الوقف^{١٦٥}، وإن كان الرد من الآخر لا تجوز^{١٦٦}.

المادة (٥٨) : تعتبر قسمة المشاع المشتمل على الوقف بين الشركاء تعييناً للموقوف فلا يجب وقفه ثانياً^{١٦٧}.

المادة (٥٩) : ليس للواقف أن يقاسم نفسه فيما وقفه من مشاع^{١٦٨}.

المادة (٦٠) : تتعين القسمة طريقاً لتمييز المسجد فيما إذا وقف المشاع مسجداً^{١٦٩}.

الموقوف عليه وشروطه

المادة (٦١) : يشترط في الموقوف عليه أن يكون :

١. أهلاً^{١٧٠} للتملك حقيقة^{١٧١} أو حكماً^{١٧٢} حالاً^{١٧٣} أو مآلاً^{١٧٤}.

٢. الوقف عليه مباحاً فلا يصح الوقف لمعصية أو على جهة معصية^{١٧٥}.

٣. معيناً^{١٧٦} فلا يصح الوقف على مبهم ولا مجهول^{١٧٧}.

الوقف على غير المسلم

المادة (٦٢) : يصح الوقف على الذمي^{١٧٨} وإن لم يكن كتابياً^{١٧٩}، ولا يصح^{١٨٠} على الحربي^{١٨١}.

المادة (٦٣) : إذا أسلم الموقوف عليه الذمي يبقى مستحقاً للوقف، واشتراط عدم استحقاقه إذا أسلم^{١٨٢} شرط باطل^{١٨٣}.

الوقف على المعاصي

المادة (٦٤) : يشترط لصحة الوقف أن يكون مباحاً^{١٨٤} في ذاته، فلا يشترط^{١٨٥} فيه ظهور^{١٨٦} القرية^{١٨٧}.

المادة (٦٥) : يقع باطلاً كل وقف لمعصية أو على جهة معصية^{١٨٨}.

من يصح الوقف عليه

المادة (٦٦) : يصح الوقف على كل ما يؤدي حالاً أو مآلاً إلى المحافظة على المقاصد الشرعية

الضرورية والحاجية والتحسينية^{١٨٩}، ولا يستثنى من ذلك إلا بنص^{١٩٠}.

المادة (٦٧) : يصح الوقف على الآدمي قريباً كان أو غريباً مسلماً أو ذمياً، ويصح الوقف على غير الآدمي

إذا كانت منافعه تعود على الآدمي فيصرف في مصالحه عند الإطلاق^{١٩١}.

المادة (٦٨) : يصح الوقف على المصالح الراجعة إلى كافة الناس أو بعضهم^{١٩٢}.

الوقف على المعدوم

المادة (٦٩) : يصح الوقف على من سيوجد، وتوقف^{١٩٣} الغلة إلى أن يوجد^{١٩٤}.

المادة (٧٠) : للواقف الرجوع عن وقفه على من سيوجد قبل وجوده^{١٩٥}.

الوقوف على غير المعين

المادة (٧١) : لا يشترط في الموقف عليه أن يكون معيناً فيصح الوقف على المعين وغير المعين^{١٩٦}.

الوقوف على البنين دون البنات

المادة (٧٢) : الوقف على البنين دون البنات^{١٩٧} باطل^{١٩٨}.

شروط الواقف التقييدية^{١٩٩}

المادة (٧٣) : نصوص الواقف كنصوص^{٢٠٠} الشارع في وجوب العمل^{٢٠١} وفي الفهم والدلالة^{٢٠٢}.

المادة (٧٤) : يجب مراعاة شروط الواقف^{٢٠٣} بالشروط الآتية:

١. أن لا يكون فيها ما ينافي مقتضى الوقف^{٢٠٤}.

٢. أن لا تكون مخالفة للشرع^{٢٠٥}.

٣. أن يكون مشروطاً وقت العقد^{٢٠٦}.

٤. أن يكون فيه مقصود شرعي خالص أو راجح^{٢٠٧}.

٥. أن يكون مفيداً.

أثر الشرط في الوقف

المادة (٧٥) : لا يبطل^{٢٠٨} الوقف باقترانه بالشرط الفاسد^{٢٠٩} ما لم يكن شرطاً منافياً لمقتضى الوقف^{٢١٠} أو مخالفاً للشرع^{٢١١}.

المادة (٧٦) :

١. إذا اقترن الوقف بشرط غير مفيد يصح الوقف ويبطل الشرط.
٢. الشرط غير المفيد: هو الشرط الذي لا يشتمل على منفعة معتبرة شرعاً للواقف أو للموقوف عليه^{٢١٢}.

المادة (٧٧) : يثبت للواقف فعل ما شرطه لغيره، ويعتبر ما شرطه لغيره شرطاً منه لنفسه^{٢١٣}.

المادة (٧٨) : إذا اشترط الواقف أن لا يكون للقاضي أو السلطان كلام في الوقف كان شرطاً باطلاً^{٢١٤}.

المادة (٧٩) : يجوز للواقف أن يشترط في أصل العقد أن يزيد في وظيفة من يرى زيادته، أو أن ينقص من وظيفة من يرى نقصانه من أهل الوقف، أو أن يدخل معهم من يرى إدخاله وأن يخرج منهم من يرى إخراجهم^{٢١٥}.

المادة (٨٠) : إذا اشترط الواقف أن يفعل ما يهواه مطلقاً أو ما يراه مطلقاً فشرط باطل^{٢١٦}.

المادة (٨١) : يراعى شرط الواقف في الأقدار وصفات المستحقين وزمن الاستحقاق^{٢١٧}.

المادة (٨٢) : يجب اعتبار شرط الواقف المباح وإن لم يظهر فيه قصد القرية^{٢١٨}، إذا لم يفض إلى الإخلال بمقصود شرعي^{٢١٩}.

المادة (٨٣) : يبطل^{٢٢٠} الوقف إذا اشترط الواقف بيعه وصرف ثمنه إلى حاجته^{٢٢١}.

المادة (٨٤) : لا يجوز للمتولي مخالفة الشروط الراجعة إلى الغلة وتحصيلها ولو كان أصلح للوقف ويجوز للقاضي مخالفتها، بخلاف ما لم ترجع إلى الغلة فإنه لا يجوز مخالفة القاضي^{٢٢٢}.

مخالفة شروط الواقف للمصلحة

المادة (٨٥) : تجوز مخالفة شرط الواقف للمصلحة^{٢٢٣}، ويعتبر من المصلحة مخالفة شرط الواقف في الحالات الآتية^{٢٢٤}:

١. الشرط الذي يؤدي إلى فوات العين الموقوفة أو يحول دون صيانتها .
٢. الشرط الذي يحول دون استغلال منفعة الوقف استغلال أمثاله.
٣. الشرط الذي يحول دون استبدال العين إذا تعطلت
٤. إذا كان شرط الوقف يؤدي إلى تعطيل منفعة الوقف.

٥. إذا كان شرط الواقف يحول بين الموقوف عليه وبين منفعة الوقف وحقوقه فيها.
٦. إذا كان الشرط غير مفيد^{٢٢٥}.
٧. الشرط الذي يكرس ولاية ونظارة غير الأهل .

شروط النفاذ

- المادة (٨٦) : يشترط لنفاذ^{٢٢٦} الوقف :
١. أن يكون الواقف مالكاً للمال الموقوف^{٢٢٧}.
 ٢. أن يكون الواقف مطلق التصرف، فلا ينفذ وقف المحجور بدين^{٢٢٨}.
 ٣. أن لا يكون مال المريض الواقف مستغرقاً بدينه^{٢٢٩}.
 ٤. أن لا يكون الوقف على الوارث في مرض الموت^{٢٣٠}.
 ٥. أن لا يزيد المال الموقوف عن ثلث المال في وقف المريض^{٢٣١}.
- المادة (٨٧) : وقف الفضولي صحيح^{٢٣٢} ويكون موقوفاً على إجازة^{٢٣٣} المالك^{٢٣٤}.
- المادة (٨٨) : يعتبر الوقف نافذاً إذا زال سبب توقفه^{٢٣٥}.

شروط لزوم الوقف

- المادة (٨٩)^{٢٣٦} :
١. يشترط للزوم الوقف أن يكون خالياً من خيار الشرط .
 ٢. يلزم الوقف المقترن بخيار الشرط بإسقاط الخيار أو بعدم استعماله خلال المدة.

آثار الوقف

- المادة (٩٠) : إذا انعقد الوقف صحيحاً ترتبت عليه آثاره وتثبت له شخصية اعتبارية^{٢٣٧}.
- المادة (٩١) : يخرج بالوقف الدائم المال الموقوف عن ملك^{٢٣٨} الواقف، وتنتقل ملكية رقبة^{٢٣٩} الموقوف إلى الله^{٢٤٠} معيناً كان الموقوف عليه^{٢٤١} أو جهة^{٢٤٢}.
- المادة (٩٢) : ليس للموقوف عليهم حق في عين الوقف ولا في جزء منه وإنما حقهم في المنافع أو في الغلة^{٢٤٣}.
- المادة (٩٣) :

١. منافع المال الموقوف تكون ملكاً للموقوف إذا كان معيناً يستوفيها بنفسه وبغيره بإعارة وإجارة، وتكون الأجرة ملكاً له يتصرف فيها تصرف الملاك^{٢٤٤}، ما لم ينص الواقف على خلاف ذلك^{٢٤٥}.
٢. يملك الموقوف عليه المعين منفعة الوقف و ثمراته وكل ما يتولد منه^{٢٤٦}.
٣. إذا كان الوقف على جهة لم يملك الموقوف عليه المنفعة بل الانتفاع^{٢٤٧}.
٤. ليس للموقوف عليهم قسمة المال الموقوف عليهم^{٢٤٨} ولو كانوا أولاد الواقف^{٢٤٩}.

نطاق الوقف من حيث المال الموقوف

المادة (٩٤) : يدخل في الوقف تبعاً دون حاجة لذكره :

١. كل ما كان داخلاً في البيع من البناء والشجر دون الزرع والثمرة مأكولة أو غير مأكولة^{٢٥٠}.
٢. حقوق الشرب والمرور الثابتة للعقار^{٢٥١}.
- المادة (٩٥) : كل شجر يقطع في سنته فهو للواقف، وما لا يقطع في سنته فهو داخل في الوقف^{٢٥٢}.
- المادة (٩٦) : من اشترى شيئاً فوقه، ثم اطلع على عيب فرجع بنقصان العيب كان مقدار ما رجع به له^{٢٥٣} ولا يكون للوقف^{٢٥٤}.
- المادة (٩٧) : يد الوقف ثابتة على المتصل به ما لم تأت حجة تدفع موجبها^{٢٥٥}.
- المادة (٩٨) : يملك الموقوف عليه فوائد الوقف الحاصلة بعد الوقف عند الإطلاق إلا إذا شرط أنها للموقوف عليه^{٢٥٦}.
- المادة (٩٩) : الثمرة الموجودة حال الوقف، هي للواقف إن كانت مؤبرة^{٢٥٧}.
- المادة (١٠٠) : يتعبر وفقاً ما غرسه الناظر أو بناء للوقف أو من مال الوقف^{٢٥٨}.
- المادة (١٠١) : إذا اشترى المتولي بغلة الوقف داراً لا تلحق بالمنازل الموقوفة ويجوز بيعها^{٢٥٩}.
- المادة (١٠٢) : لا يعتبر وفقاً ما اشتراه المتولي من مستغلات الوقف^{٢٦٠}.

ضمان الوقف

- المادة (١٠٣) : يد الموقوف عليه على المال الموقوف يد أمانة^{٢٦١}، فلو تلف في يده من غير تعد فلا ضمان عليه.
- المادة (١٠٤) :
١. لا يجوز استعمال مال الوقف في غير ما أعد له^{٢٦٢}، ويجب على من استعمله في غير ما له ضمانه عيناً ومنفعة^{٢٦٣}.

٢. ويصرف بدل الضرر الحادث في العين في عمارة الوقف^{٢٦٤}.
٣. إذا دفع القيم شيئاً من مال الوقف إلى غير مستحقيه كان ضامناً له^{٢٦٥}.
- المادة (١٠٥) : إذا استغل الواقف الوقف ولم يكن سبيله على نفسه فهو مضمون عليه^{٢٦٦}.
- المادة (١٠٦) : إذا أسكن المتولي دار الوقف بلا أجر فعلى الساكن أجر المثل ولو غير معدة للاستغلال^{٢٦٧}.
- المادة (١٠٧) : يجب على من اعتدى على الوقف رد المال الموقوف بعينه، فإن تعذر عليه ضمن قيمته ويشترى بها بدل^{٢٦٨}.
- المادة (١٠٨) : إذا أنكر المتولي الوقف وادعى أنه ملكه يصير غاصباً ويخرج من يده^{٢٦٩}، والواقف خصمه إن كان حياً في إخراجه من يده، وإن كان ميتاً وطالبه أهل الوقف به أقام القاضي له قيمة وأخرجه من يده إن صح أمره عنده^{٢٧٠}.
- المادة (١٠٩) : يضمن المتولي المنكر للوقف ما نقص من الوقف الحاصل بعد الجحود لا ما قبله^{٢٧١}.
- المادة (١١٠) : إذا غصب غير المتولي الوقف يرد الوقف إلى المتولي ويضمن الغاصب النقصان ويصرف البديل في عمارته^{٢٧٢}.
- المادة (١١١) : إذا أضاف المعتدي على الوقف إلى الوقف بناء أو شجراً يؤمر بقلعه إن كان قلعه لا يضر بالوقف، وإن كان يضر بالوقف يضمن له القيم قيمته مقلوعاً^{٢٧٣}.
- المادة (١١٢) : لا يرجع المعتدي على الوقف بشيء في ما أحدثه في الوقف مما ليس بمال متقوم^{٢٧٤}.

الاستحقاق في الوقف

المادة (١١٣) :

١. يتعين صرف الوقف إلى الجهة^{٢٧٥} التي عينها الواقف^{٢٧٦} ما دام ذلك ممكناً، ولا يجوز تغيير المصرف مع إمكان مراعاته^{٢٧٧}.

٢. الأصل أن يكون الصرف بالسوية بين المستحقين مالم يشترط الواقف خلاف ذلك^{٢٧٨}.

٣. لا استحقاق للحمل قبل انفصاله ويتجدد حقه بالانفصال^{٢٧٩}.

المادة (١١٤) :

١. يرجع إلى شرط الواقف في قسمه ريع الوقف وفي تقديم المستحقين وتأخيرهم والجمع بينهم وترتيب استحقاقهم والتسوية بينهم أو التفضيل^{٢٨٠}.
٢. للواقف اشتراط التبدئة ببعض المستحقين بشيء من غلة الوقف، ثم يقسم الباقي على البقية^{٢٨١}.

٣. يعمل بشرط الواقف في تقديم الجهة الموقوف عليها في الغلة، ما لم يؤد إلى تعطيل الوقف، فإذا أدى إليه قدمت العمارة حفظاً لأصل الوقف^{٢٨٢}.

المادة (١١٥) : إذا اندرس شرط الواقف، وجهل الترتيب بين أرباب الوقف أو المقادير بأن لم يعلم هل سوى الواقف بينهم أو فاضل، قسمت الغلة بينهم بالسوية لعدم الأولوية^{٢٨٣}.

ثبوت الاستحقاق

المادة (١١٦) : للموقوف عليه اسقاط حقه في الوقف مدة حياته أو مدة استحقاقه، فإذا مات أو انقضت مدة استحقاقه رجع لمن يليه في الرتبة^{٢٨٤}.

المادة (١١٧) : لا يثبت استحقاق الموقوف عليه المعين إلا بدعوى^{٢٨٥}.

المادة (١١٨) : لا تقبل دعوى الغنى بلا بينة في الوقف على الأغنياء، وتقبل دعوى الفقر^{٢٨٦} في الوقف على الفقراء بلا بينة^{٢٨٧}.

المادة (١١٩) : الغني: هو من يحرم عليه الصدقة، إما لملكه أو لقوته وكسبه أو كفايته بنفقة غيره^{٢٨٨}.

المادة (١٢٠) : إذا مات واحد من مستحقي الوقف وجهل شرط الواقف صرف إلى جميع المستحقين بالسوية^{٢٨٩}.

الاستحقاق بالصفة

المادة (١٢١) : إذا علق الواقف الاستحقاق بصفة استحق من اتصف بها فإن زالت عنه زال استحقاقه، وإن عادت عاد إليه^{٢٩٠} استحقاقه^{٢٩١}.

المادة (١٢٢) : إذا وصف الموقوف عليه بنسبة دخل فيها كل من أطلقت عليه إلا أن تكون هناك قرينة صارفة^{٢٩٢}.

المادة (١٢٣) : اجتماع الصفات^{٢٩٣} في شخص كاجتماع الأشخاص فيتعدد الاستحقاق بها^{٢٩٤}.

المادة (١٢٤) : يجوز الاقتصار على صنف واحد إذا كان الوقف على أصناف الزكاة أو بعضها، ولا يعطى صنف من أهل الزكاة أكثر مما يعطاه من زكاة^{٢٩٥}.

الإقرار بالاستحقاق

المادة (١٢٥) : إذا أقر الموقوف عليه أنه لا يستحق في الوقف إلا مقداراً معلوماً ثم ظهر شرط الواقف بأنه يستحق أكثر مما قال؛ حكم له بمقتضى شرط الواقف، أما إذا كان عالماً بشرط الواقف، وأقر بأنه لا

يستحق إلا كذا يؤخذ بإقراره، فإن انتقل استحقاقه بعده لولده مثلاً فله الطلب بما في شرط الواقف من حين الانتقال إليه ؛ لأن إقراره لا يسري على غيره^{٢٩٦}.

انقطاع المصرف وتعطله

المادة (١٢٦) :

١. يصرف الوقف منقطع الابتداء والوسط في الحال إلى من بعده^{٢٩٧}.
 ٢. الوقف المنقطع الآخر صحيح، ويكون بعدها للفقراء^{٢٩٨}.
 ٣. الوقف الذي جهل أربابه فهو كوقف لم يعين مصرفه^{٢٩٩}.
- المادة (١٢٧) : يصح الوقف وإن سمي الواقف جهة تنقطع، ويكون بعدها للفقراء وإن لم يسمهم^{٣٠٠}.
- المادة (١٢٨) : يصرف الوقف المنقطع الآخر بعد انقراض المستحقين له إلى ورثة الواقف نسباً غنيهم وفقيرهم فيستحقونه كالميراث ، ويقع الحجب بينهم^{٣٠١}.
- المادة (١٢٩) : إذا تعطلت الجهة التي عينها الواقف صرف الوقف في جهة مثله ؛ تحصيلاً لغرض الواقف في الجملة حسب الإمكان^{٣٠٢}.
- المادة (١٣٠) : إذا تغير النقد أو بطل التعامل فيه الذي قدره الواقف للمستحقين يعطي المستحق من نقد البلد ما قيمته قيمة المشروط^{٣٠٣}.
- المادة (١٣١) : إذا تنازع المستحقون في شرط الواقف ولا بينة، صدق صاحب اليد بيمينه، فإن كان الواقف حياً عمل بقوله بلا يمين، أو ميتاً فوارثه، فإن لم يكن فناظره من جهة الواقف لا المنصوب من جهة الحاكم.

نفقة الموقوف

- المادة (١٣٢) : نفقة الموقوف ومؤون تجهيزه وعمارته من حيث شرطها الواقف^{٣٠٤}، وإلا فمن منافع الموقوف، فإذا تعطلت منافعه فالنفقة ومؤون التجهيز لا العمارة في بيت^{٣٠٥} المال^{٣٠٦}.
- المادة (١٣٣) : يبتدأ^{٣٠٧} من ارتفاع الوقف بعمارته عند الحاجة، ثم ما هو أقرب لعمارته سواء شرط الواقف ذلك أو لم يشترط^{٣٠٨}.
- المادة (١٣٤) :
١. يقطع الصرف للجهات الموقوف عليها للعمارة إن لم يخف ضرر بين^{٣٠٩}.
 ٢. ما يقطع لعمارة الوقف يسقط ولا يكون ديناً على الوقف^{٣١٠}.
- المادة (١٣٥) : إذا اشترط الواقف أن تكون غلة الدار للموقوف عليه ومؤونتها عليها صح الوقف والشرط^{٣١١}.

المادة (١٣٦) : للواقف ولوارثه من بعده منع الموقوف عليهم أو غيرهم إصلاح الوقف إن أراد الواقف إصلاحه^{٣١٢}.

المادة (١٣٧) : يصح الوقف ويبطل شرط الواقف المتعلقة بالنفقة على الوقف في الحالات الآتية:

١. إذا اشترط الواقف على الموقوف عليه إصلاح الموقوف^{٣١٣}.
 ٢. إذا اشترط الواقف عدم البدء بإصلاح الوقف من غلته، أو شرط عدم البدء بنفقته^{٣١٤}.
- المادة (١٣٨) : إذا امتنع الموقوف عليه المعين من إصلاح العقار الموقوف عليه للسكنى أخرج منه وأجر بأجرة معجلة لمدة معينة لإصلاحه، ثم يعود للموقوف عليه السكنى بعد انتهاء مدة الإجارة^{٣١٥}.

غلة الوقف

اشتراط الواقف الغلة لنفسه

المادة (١٣٩) : يجوز للواقف أن يشترط أن تكون الغلة كلها أو بعضها له ما دام حياً، أو لولده ونسله ما تناسلوا^{٣١٦}.

النفقة على وقف من مريع وقف آخر

المادة (١٤٠) : يجوز صرف فائض^{٣١٧} غلة وقف إلى وقف آخر إذا اتحد الواقف والجهة^{٣١٨}، وإن اختلفا^{٣١٩} لا يجوز إلا أن يشترط الواقف.

المادة (١٤١) : إذا وقف في شأن منفعة عامة^{٣٢٠} فخرت فإن لم يرج عودها صرف في مثلها حقيقة^{٣٢١} إن أمكن فإن لم يمكن صرف في مثلها نوعاً، وأن رجي عودها وقف لها ليصرف في ترميمها وغير ذلك مما يتعلق بالإصلاح^{٣٢٢}.

بطلان الوقف

حالاته

المادة (١٤٢) : يكون الوقف باطلاً^{٣٢٣} في الحالات الآتية :

١. بانعدام شرط من شروط انعقاده أو صحته.
٢. باقترانه بالشرط المنافي لمقتضاه^{٣٢٤} أو الشرط المخالف للشرع^{٣٢٥}.
٣. بتعذر إجازته من قبل من توقف الوقف لمصلحته.
٤. باختيار الواقف إبطاله في الوقف المقترن بخيار الشرط.
٥. إذا كان الوقف على من لا يصح الوقف عليه ولم يُذكر له مآل صحيح^{٣٢٦}.

٦. باستحقاق المال الموقوف^{٣٢٧} وبالشفعة فيه^{٣٢٨}، ولا يبطل ما تبقى باستحقاق بعضه.

حكمه وتخزؤه

- المادة (١٤٣) : إذا كان الوقف باطلاً فلا يستحق الموقوف عليه شيئاً ويبقى المال على ملك الواقف^{٣٢٩}.
- المادة (١٤٤) : لا ضمان على الموقوف عليهم في استعمال واستغلال الوقف قبل الحكم بإبطاله^{٣٣٠}.
- المادة (١٤٥) : إذا اشتمل الوقف على ما يصح وقفه وما لا يصح، صح في الصحيح فقط^{٣٣١} وبطل فيما عداه^{٣٣٢}.

إجارة الوقف

- المادة (١٤٦) : لا يجوز إجارة الوقف بأقل من أجره المثل^{٣٣٣} بغبن فاحش إلا عن ضرورة^{٣٣٤}، فإذا أجر بدون أجر المثل لزم إتمامه بالغاً ما بلغ^{٣٣٥}.
- المادة (١٤٧) : المعتبر في الزيادة عن أجر المثل هي الزيادة عند العامة لا زيادة الواحد والإثنين^{٣٣٦}.
- المادة (١٤٨) : إجارة العين الموقوفة من قبل الموقوف عليه المعين ليست مقيدة بأجر المثل^{٣٣٧}.
- المادة (١٤٩) :

١. يجوز إجارة الدار التي عليها مرصد بدون أجره المثل^{٣٣٨}.
 ٢. المرصد دين على الوقف بنفقة المستأجر لعمارة الدار لعدم مال حاصل في الوقف^{٣٣٩}.
- المادة (١٥٠) : لا يفسخ^{٣٤٠} العقد^{٣٤١} إذا أجر الناظر العين الموقوفة على غيره بأجر المثل^{٣٤٢} فزادت الأجرة في المدة أو ظهر طالب بالزيادة^{٣٤٣}.
- المادة (١٥١) : ليس للناظر إقالة عقد إجارة الوقف إلا إن كانت أصلح للوقف^{٣٤٤}.
- المادة (١٥٢) : إذا استأجر أرض الوقف وغرس فيها أو بنى ثم مضت مدة الإجارة فللمستأجر استيفاؤها بأجر المثل إذا لم يكن في ذلك ضرر بالوقف، ولو أبى الموقوف عليهم^{٣٤٥}.

مدة إجارة الوقف

- المادة (١٥٣) : يتبع شرط الواقف في إجارة الوقف، فإن لم يوجد شرط فلا تؤجر الضياع أكثر من ثلاث سنين وغيرها أكثر من سنة، إلا إذا كانت المصلحة بخلاف ذلك^{٣٤٦}.
- المادة (١٥٤) : إذا شرط الواقف أن لا يؤجر أكثر من سنة^{٣٤٧}، والناس لا يرغبون في استئجارها وكانت إجارته أكثر من سنة أنفع للفقراء فليس للقيم إجارته، وعليه أن يرفع الأمر للقاضي، حتى يؤجرها^{٣٤٨}.

الولاية على الوقف وشروطها

صاحب الولاية على الوقف

المادة (١٥٥) :

١. يكون النظر على الوقف^{٣٤٩} للواقف^{٣٥٠} أو لغيره إن شرطه الواقف^{٣٥١}، وإلا كان النظر^{٣٥٢} للقاضي^{٣٥٣}.

٢. لا يجوز للقاضي أن يجعل القيم من الأجانب ما وجد من أهل بيت الواقف وولده من يصلح لذلك، وإن لم يجد فيهم من يصلح له فجعله إلى أجنبي، ثم صار فيهم من يصلح لذلك صرفه إليه^{٣٥٥}.

٣. يجوز للواقف أن يجعل النظر لنفسه^{٣٥٦} ولغيره معا على الاشتراك والاستقلال^{٣٥٧}.

٤. إذا لم يعين الواقف لوقفه ناظراً فنصب له القاضي ناظراً لم يملك الواقف عزله^{٣٥٨}.

المادة (١٥٦) : لا يجوز تولية من طلب الولاية على الوقف^{٣٥٩}.

المادة (١٥٧) :

١. إذا مات القيم في حياة الواقف فالأمر فيه إلى الواقف يقيم فيه من أحب^{٣٦٠}.

٢. أما إذا مات بعد الواقف فأوصى^{٣٦١} إلى غيره^{٣٦٢} فوصيه بمنزلته^{٣٦٣}، وإن مات ولم يوص إلى أحد فالرأي فيه إلى القاضي^{٣٦٤}.

المادة (١٥٨) : إذا أراد المتولي إقامة غيره مقامه في حياته وصحته إن كان التفويض له بالشرط^{٣٦٥} عاماً^{٣٦٦} صح ولا يملك عزله^{٣٦٧}، إلا إذا كان الواقف جعل له التفويض والعزل^{٣٦٨}.

قبول الناظر وتعدد

المادة (١٥٩) :

١. لا يجب على المشروط له النظر القبول ولو قبل لم يجب عليه الاستمرار^{٣٦٩}.

٢. إذا رد المشروط له النظر صار كما لا ناظر له ابتداء فيتولاه الحاكم^{٣٧٠}.

المادة (١٦٠) : إذا فوض الواقف النظر لاثنتين لم يستقل أحدهما بالتصرف ما لم ينص عليه^{٣٧١}.

المادة (١٦١) : إذا جعل الولاية إلى رجلين بعد موته وأوصى أحدهما إلى الآخر في أمر الوقف ومات جاز له التصرف في أمره كله بمفرده^{٣٧٢}.

المادة (١٦٢) : لو أوصى الواقف إلى رجلين فإنه يجوز انفردهما بالتصرف^{٣٧٣}.

شروط الولاية على الوقف

المادة (١٦٣) : يشترط في الولي أن يكون بالغاً عاقلاً أميناً قادراً بنفسه^{٣٧٤} أو بنائبه^{٣٧٥}.

المادة (١٦٤) : يشترط في الناظر الذي يعينه الحاكم الأمور الآتية^{٣٧٦}:

١. الإسلام إن كان الموقوف عليه مسلماً^{٣٧٧} أو جهة.

٢. أن يكون^{٣٧٨} مكلفاً.

٣. الكفاية^{٣٧٩} والأمانة^{٣٨٠}.

المادة (١٦٥) : الكفاية قوة الشخص وقدرته على التصرف فيما هو ناظر عليه^{٣٨١}.

المادة (١٦٦) : ما منع التولية ابتداء منعها دوماً^{٣٨٢}.

المادة (١٦٧) : إذا جعل الواقف الولاية على الوقف لصغير أو لغائب نصب القاضي ولياً على الوقف إلى أن يكبر الصغير ويؤوب الغائب^{٣٨٣}.

أجر الولي عن الوقف

المادة (١٦٨) :

١. إذا لم يذكر الواقف للناظر أجره فله أجر مثله إن طالب بالأجر^{٣٨٤}.

٢. إذا شرط الواقف للناظر شيئاً من الربح جاز، وإن زاد على أجره^{٣٨٥} مثله^{٣٨٦}.

٣. يستحق الناظر الأجرة^{٣٨٧} من وقت نظره في الوقف^{٣٨٨}، ويسقط من الأجر بمقدار ما فرط و ما فوته على الوقف من الواجب^{٣٨٩}.

المادة (١٦٩) : للناظر أن يطلب من القاضي أن يكمل له أجر مثله إذا عين له الواقف أقل من أجر المثل^{٣٩٠}.

عزل الولي عن الوقف وانعزاله

المادة (١٧٠) : ينعزل الناظر^{٣٩١} في الحالات التالية :

١. عزل الواقف^{٣٩٢} له^{٣٩٣}.

٢. عزل للقاضي لغير الأهل ولو اشترط الواقف عدم عزله^{٣٩٤}.

٣. عزل الناظر نفسه ولو ولاه الواقف^{٣٩٥}.

٤. بفقدانه شرطاً من شروط صحة ولايته^{٣٩٦}.

المادة (١٧١) : تبطل الولاية بموت الواقف^{٣٩٧} إلا أن يجعل الولاية له في حياته وبعد مماته^{٣٩٨}.

المادة (١٧٢) : ينزع ولو واقفاً متولي الوقف غير المأمون أو العاجز أو من ظهر به فسق، ولو اشترط الواقف عدم نزع^{٣٩٩}.

المادة (١٧٣) : ليس للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بلا خيانة^{٤٠٠}.

المادة (١٧٤) : للواقف عزل الناظر الذي اشترطه مطلقاً ولو شرط على نفسه عدم عزله^{٤٠١}.

المادة (١٧٥) : ينزل المتولي بموت الواقف إلا إذا جعله قيماً في حياته وبعد موته^{٤٠٢}.

المادة (١٧٦) : يجوز للناظر في مرض الموت^{٤٠٣} إسناد النظر لغيره بلا شرط من الواقف^{٤٠٤}.

المادة (١٧٧) : إذا مات القيم عن غير إيصاء وأقام القاضي مقامه رجلاً يجري عليه من ذلك المال بالمعروف، ولا يجعل له جميع ما كان للقيم إن كان أكثر^{٤٠٥} من المتعارف^{٤٠٦}.

المادة (١٧٨) : يجوز للواقف أن يجعل للقيم الرأي في توزيع الغلة على الفقراء، أو القرابة زيادة ونقصاناً^{٤٠٧}.

ولاية الحاكم

المادة (١٧٩) : لا نظر لحاكم مع ناظر^{٤٠٨} خاص^{٤٠٩}، لكن للحاكم النظر العام فيعترض عليه إن فعل الناظر الخاص ما لا يسوغ له فعله، وله ضم أمين إلى الناظر الخاص مع تقييده أو تهمته ليحصل المقصود^{٤١٠}.

المادة (١٨٠) : إذا كان الواقف غير باق ولا وصي ولا متولي له من جهته انتقلت الولاية إلى الموقوف عليه أو وارثه إن كان ميتاً، بشرط أن يكون آدمياً معيناً يصح تصرفه واحداً أو متعدداً محصوراً^{٤١١}.

المادة (١٨١) : لا ولاية لوارث الواقف إلا فيما أوصى بوقفه بعد موته، أو كان موقوفاً عليه أو وصياً للواقف^{٤١٢}.

المادة (١٨٢) : إذا لم يكن هناك واقف ولا منصوب من جهته ولا موقوف عليه معين يصح تصرفه كانت الولاية إلى الإمام^{٤١٣}.

المادة (١٨٣) : إذا جعل الناظر لأجنبي عدل ثم فسق ضم إليه الحاكم أميناً^{٤١٤}.

المادة (١٨٤) : ليس للقاضي أن يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف^{٤١٥}.

وظيفة الناظر

المادة (١٨٥) : يجب على الناظر الالتزام بما عينه الواقف، وعليه تحري المصلحة فيما يعمل^{٤١٦}.

المادة (١٨٦) : وظيفة الناظر عند الإطلاق العمارة والإجارة وتحصيل الغلة وقسمتها على مستحقيها وحفظ الأصول والغلات فإن فوض إليه بعض هذه الأمور لم يتعده^{٤١٧}.

المادة (١٨٧) :

١. وظيفة الناظر حفظ الوقف، وعمارته، وإيجاره، وزرعه، والمخاصمة فيه، وتحصيل ريعه، والاجتهاد في تنميته وصرفه في جهاته من عمارة، وإصلاح^{٤١٨}، وإعطاء مستحقه^{٤١٩}.

٢. فإن فوض إليه بعض هذه الأمور لم يتعده^{٤٢٠}.

المادة (١٨٨) : لا يكلف المتولي من العمل بنفسه إلا ما يفعله أمثاله^{٤٢١}، وعليه أن يتحرى في تصرفاته النظر والغبطة للوقف^{٤٢٢}.

المادة (١٨٩) : يجوز للواقف من التصرف ما لا يجوز للحاكم^{٤٢٣}.

المادة (١٩٠) :

١. تعتبر يد الناظر^{٤٢٤} على مال الوقف يد أمانة فلا يضمن تالفه إلا بالتعدي أو التقصير^{٤٢٥}.

٢. ليس للمتولي أن يستأجر للوقف بأكثر من أجر المثل أو زيادة يتغابن فيها، فإن كان أكثر فالإجارة كان ضامنا للزيادة^{٤٢٦}.

المادة (١٩١) : للناظر أن يوكل من يقوم بما كان إليه من أمر الوقف، ويجعل له من جعله شيئاً، وله أن يعزله ويستبدل به أو لا يستبدل ولو جن انعزل وكيله ويرجع إلى القاضي في النصب^{٤٢٧}.

المادة (١٩٢) : إذا ادعى متولي الوقف صرف الربيع للمستحقين، فإن كانوا معينين فالقول قولهم ولهم مطالبته بالحساب، وإن كانوا غير معينين فلإمام مطالبته بالحساب^{٤٢٨}.

الاستدانة على الوقف

المادة (١٩٣) : لا تجوز الاستدانة^{٤٢٩} على الوقف للصرف على المستحقين^{٤٣٠}، وتجوز الاستدانة إذا احتيج إليها لمصلحة الوقف بشرطين^{٤٣١} :

١. أن يكون بإذن القاضي^{٤٣٢}.

٢. أن لا يتيسر إجارة العين والصرف من أجرتها^{٤٣٣}.

استبدال الوقف وبيعه

استبدال الوقف

المادة (١٩٤) :

١. للواقف أن يشترط الاستبدال لنفسه أو لغيره أو لنفسه و غيره^{٤٣٤}.

٢. إذا اشترط الواقف الاستبدال لنفسه مع غيره يجوز له الانفراد دون غيره^{٤٣٥}.

٣. يثبت للواقف بالاشتراط الاستبدال لمرة واحدة ألا إذا اشترط التكرار أو أن يذكر عبارة تفيد، وليس للقيم الاستبدال إلا أن ينص له الواقف به^{٤٣٦}.

المادة (١٩٥) : لا يجوز للواقف الاستبدال الوقف إلا أن يكون قد اشترط لنفسه الاستبدال في أصل الوقف^{٤٣٧}.

المادة (١٩٦) : إذا شرط الواقف الاستبدال للقيم ولم يشترطه لنفسه كان له أن يستبدل لنفسه، ولو قيد شرط الاستبدال للقيم بحياة الواقف ليس له أن يستبدل بعد موته^{٤٣٨}.

المادة (١٩٧) : يجوز للواقف أن يوكل غيره في استبدال الوقف الذي اشترطه لنفسه^{٤٣٩}.

المادة (١٩٨) يكون لكل من ولي الوقف ولاية الاستبدال إذا اشترط الواقف في الوقف الاستبدال لكل من تولي عليه^{٤٤٠}.

المادة (١٩٩) : إذا نص الواقف في البذل على شيء تعين ذلك الشيء فلا يجوز تغييره^{٤٤١}.

المادة (٢٠٠) : إذا لم يشترط الواقف الاستبدال أو اشترط عدمه أو سكت عنه لكن صار الموقوف بحيث لا ينتفع به بالكلية بأن لا يحصل منه شيء أصلاً، أو لا يفي بمؤنته فيجوز استبداله بشرط أن يكون بإذن القاضي وأن يرى المصلحة فيه^{٤٤٢}.

المادة (٢٠١) : يصرف البذل إلى مصرف المبدل^{٤٤٣}.

المادة (٢٠٢) : يجوز استبدال الوقف العامر في الحالات الآتية^{٤٤٤}:

١. إذا اشترطه الواقف^{٤٤٥}.

٢. إذا أصبح في حكم المستهلك^{٤٤٦}.

٣. أن يرغب إنسان فيه ببذل أكثر غلة وأحسن صقاً.

المادة (٢٠٣) : إذا عاد المال الموقوف المشروط استبداله للواقف بالسبب الأول^{٤٤٧} يجوز للواقف بيعه مرة ثانية، وإن عاد إليه بسبب جديد^{٤٤٨} فلا يجوز له بيعه ثانية^{٤٤٩}.

المادة (٢٠٤) : يكون البذل وفقاً دون حاجة إلى إيقافه^{٤٥٠} ويثبت له ما يثبت للمبدل من شروط^{٤٥١}.

المادة (٢٠٥) : يشترط لاستبدال العقار لغير الواقف الذي اشترط لنفسه أو لغيره الشروط الآتية^{٤٥٢}:

١. أن يخرج عن الانتفاع بالكلية .

٢. وأن لا يكون هناك ريع للوقف يعمر به وأن لا يكون البيعغبين فاحش.

٣. أن يكون المستبدل قاضي الجنة المفسر بذی العلم والعمل.

٤. أن يستبدل بعقار لا بدراهم ودنانير^{٤٥٣}.

المادة (٢٠٦) : إذا شرط الواقف عدم الاستبدال وأطلق كانت المبادلة الحاصلة من الناظر باطلة^{٤٥٤}.

بيع الوقف

المادة (٢٠٧) :

١. إذا صار الوقف بحيث لا ينتفع به فللقاضي أن يبيعه^{٤٥٥} ويشترى بثمنه غيره^{٤٥٦}.

٢. تأجير الوقف لأجل عمارته أولى من بيعه^{٤٥٧}.

المادة (٢٠٨) : يجوز بيع بعض العين لإصلاح باقيها إذا لم يؤد ذلك إلى نقصان قيمة العين بالبيع، وإلا بيعت العين كلها الكل^{٤٥٨}.

المادة (٢٠٩) : إذا بيع الوقف يصرف ثمنه في مثله^{٤٥٩}؛ فإذا تعذر يجعل في بعض مثله ويصرف ريعه في جهته^{٤٦٠}.

المادة (٢١٠) : إذا ضعفت الأرض عن الاستغلال ويجد القيم بثمنها أخرى هي أكثر ريعاً كان له أن يبيعها ويشتري بثمنها ما هو أكثر ريعاً^{٤٦١}.

المادة (٢١١) : إذا تعين بيع الوقف فالذي يتولى بيعه هو^{٤٦٢} الحاكم إن كان الوقف على الخيرات^{٤٦٣}؛ أو إذا انعدم الناظر الخاص، فإن كان على شخص معين أو جماعة معينين فالذي يبيعه هو ناظره الخاص^{٤٦٤}.

المادة (٢١٢) : لا يجوز للواقف بيع المبدل بغبن فاحش^{٤٦٥}.

المادة (٢١٣) : يقع باطلاً كل تصرف بالوقف بغبن فاحش^{٤٦٦}، والغبن الفاحش هو ما لا يتسامح الناس فيه عادة.

المادة (٢١٤) : يبطل عقد البيع إذا تبين أن المبيع وقف وليس للمشتري حبس المبيع لاستيفاء الثمن^{٤٦٧}.

وقف المسجد والوقف عليه

المادة (٢١٥) : إذا اشترط الواقف الخيار لنفسه في وقف المسجد يبطل الشرط ويصح الوقف^{٤٦٨}.

المادة (٢١٦) : منفعة المسجد مستحقة للصلاة فلا يجوز إحداث فيه ما يخل بها^{٤٦٩}.

المادة (٢١٧) : يصح وقف المشاع مسجداً^{٤٧٠}، وتجب^{٤٧١} القسمة لتعينها طريقاً للتمييز^{٤٧٢}.

المادة (٢١٨) : لا يتخصص^{٤٧٣} المسجد لمذهب معين^{٤٧٤} للصلاة فيه^{٤٧٥}.

المادة (٢١٩) : لا يصح الوقف على تزويق المساجد أو نقشها، ولا على عمارة القبور^{٤٧٦}.

المادة (٢٢٩) : لا يجوز نقل المسجد ولا بيعه مع إمكان عمارته^{٤٧٧}، ونقله أولى من بيعه^{٤٧٨}.

المادة (٢٢٠) : يجوز تجديد^{٤٧٩} بناء المسجد لمصلحة^{٤٨٠}.

المادة (٢٢١) : يصح بيع المسجد إذا خرب أو تعطلت منفعته^{٤٨١} وتعذرت إعادته مسجداً، أو تعذر الانتفاع به لخراب محلته، أو قذارة موضعه، ويجعل ثمنه^{٤٨٢} في مثله^{٤٨٣}.

المادة (٢٢٢) : ما اشتراه الناظر للمسجد ولم يقفه أو وهب له وقبله الناظر يجوز بيعه عند الحاجة، وتثبت فيه وبه الشفعة إذا كان عقاراً^{٤٨٤}.

المادة (٢٢٣) : تؤخذ أرض ودار وحنوت بجانب مسجد ضاق على الناس بالقيمة كرهاً إذا لم يكن في البلد مسجد آخر^{٤٨٥}.

- المادة (٢٢٤) : الوقف على عمارة المسجد ومصالح المسجد سواء^{٤٨٦}.
- المادة (٢٢٥) : واقف المسجد أولى بنصب الإمام والمؤذن، إلا إذا عين القوم أصلح^{٤٨٧} ممن عينه الباني^{٤٨٨}.
- المادة (٢٢٦) : ليس للواقف منع الغير إصلاح المسجد^{٤٨٩}.
- المادة (٢٢٧) : يجوز لكل من الناس إعادة بناء المسجد المنهدم دون ولاية من أحد ما لم يكن فيه تهاون بأمر ذي الولاية، إن كانت الإعادة من مال المعيد، وإلا لا بد من أمر ذي الولاية^{٤٩٠}.
- المادة (٢٢٨) : يجوز بيع الدور الموقوفة حول المسجد لتوسيعه بها وكذلك الطريق^{٤٩١}.
- المادة (٢٢٩) : لا يصح الوقف على بناء مسجد على قبر، ولا وقف البيت الذي فيه القبر مسجداً^{٤٩٢}.
- المادة (٢٣٠) : يصح الوقف على المسجد^{٤٩٣} إذا اكتملت شروطه وكان الوقف لمنافعه^{٤٩٤}.
- المادة (٢٣١) : يصح أن يعمر مسجد في الحق العام بالشروط الآتية^{٤٩٥} :
١. إن يكون بإذن الإمام أو الحاكم^{٤٩٦}.
 ٢. أن لا يحصل ضرر فيه حالاً أو مآلاً^{٤٩٧}.

تفسير الفاظ الواقفين

المادة (٢٣٢) :

١. مقصود الواقف وغرضه استدامة الوقف وأن تكون المنفعة واصله إلى الجهات المذكورة في كل وقت^{٤٩٨}.
٢. لا يعول على غرض الواقف إذا خالف صريح لفظه^{٤٩٩}.

دلالة ألفاظ الواقفين

- المادة (٢٣٣) : دلالة مفهوم كلام الواقف كدلالة منطوقه في إفادة الحكم^{٥٠٠}.
- المادة (٢٣٤) : العبرة في كلام الواقفين للألفاظ والمباني لا للمقاصد والمعاني ما لم تدل القرينة^{٥٠١} على خلاف ذلك^{٥٠٢}.
- المادة (٢٣٥) : إذا كان كلام الواقف يحتمل أكثر من وجه حمل على اللفظ أظهر محتملاته إلا أن يعارضه أصل^{٥٠٣}.

تفسير الفاظ الواقفين بالرجوع إليهم

- المادة (٢٣٦) : يرجع إلى بيان الواقف في بيان معنى اللفظ المجمل إن كان حياً، وإلا فلا يعمل به^{٥٠٤}.
- المادة (٢٣٧) : يقبل قول الواقف في تفسيره للفظ المحتمل وإن كان خلاف الظاهر^{٥٠٥}.
- المادة (٢٣٨) : لا يقبل من الواقف قوله المخالف للفظه الصريح^{٥٠٦}.

تفسير الفاظ الواقفين بكلام الواقف نفسه

المادة (٢٣٩) : إذا ورد اسم بعد وصف كان الاسم مخصصاً للوصف، فيختص الوقف بالمسمى دون الموصوف^{٥٠٧}.

المادة (٢٤٠) : كلام الواقف المبهم إذا اقترن به تفسير كان الحكم لذلك التفسير^{٥٠٨}.

المادة (٢٤١) : كل صفة وقعت في كلام الواقف فالأصل أنها للاشتراط حتى يوجد من كلامه أو بقرينة خارجية ما يصرفها عن ذلك^{٥٠٩}.

المادة (٢٤٢) : ما احتمل من كلام الواقف وفيه قرينة يحمل عليها^{٥١٠}.

المادة (٢٤٣) : تعيين الموقوف عليه بأسمائهم أو صفاتهم يمنع إرادة غيرهم^{٥١١}.

تفسير الفاظ الواقفين بالعرف

المادة (٢٤٤) : لا تبني عبارة الواقفين على الدقائق الأصولية والفقهية والعربية، وإنما تجري على ما يتبادر ويفهم منها في العرف^{٥١٢} وعلى ما هو أقرب إلى مقاصد الواقفين وعاداتهم^{٥١٣}.

المادة (٢٤٥) : الأقرب إلى مقاصد الواقفين وأهل العرف معتبر ومرجح إذا انضمت إليه قرينة^{٥١٤}.

المادة (٢٤٦) : إذا أجمل الواقف شرطه اتبع فيه العرف المطرد^{٥١٥}، في زمانه، ثم ما كان أقرب إلى مقاصد الواقفين^{٥١٦}.

المادة (٢٤٧) : العرف المتقرر الذي يعلمه الواقف كنصه^{٥١٧}، ولا عبرة بالعرف المخالف للشرع^{٥١٨}.

المادة (٢٤٨) : أحكام الأوقاف منوطة بألفاظ الواقفين دائماً إلا إذا عرفت مقاصدهم^{٥١٩}.

المادة (٢٤٩) : كل لفظ لا مدلول له في الشرع يجب حمله على مدلوله في العرف^{٥٢٠}.

المادة (٢٥٠) : إذا كان للإطلاق عرف صح وحمل عليه^{٥٢١}.

المادة (٢٥١) : إذا اختلف العرف والاصطلاح يحمل على المتعارف عند الواقف^{٥٢٢}.

تفسير التعارض في الفاظ الواقفين

المادة (٢٥٢) : إذا تعارضت شروط الواقف يعتبر المتأخر منها ناسخاً للمتقدم^{٥٢٣}.

المادة (٢٥٣) : إذا تعارضت إشارة الواقف مع تسميته^{٥٢٤} تقدم الإشارة^{٥٢٥}، إلا أن يشترط أو يكون المشار إليه مما لا يصح الوقف عليه^{٥٢٦}.

المادة (٢٥٤) : إذا كان للفظ محتملان تعين أحدهما بغرض الواقف^{٥٢٧}.

المادة (٢٥٥) : إذا احتمل اللفظ الإعطاء والحرمان يقدم الإعطاء الذي هو أقرب إلى كلام الواقف^{٥٢٨}.

تفسير الفاظ الواقفين بما يصح الوقف

المادة (٢٥٦) : إذا كان حمل شرط الواقف على معنى يؤدي إلى فساد الوقف وحمله على معنى آخر يؤدي إلى تصحيحه فالأولى^{٥٢٩} حمله على ما يصححه^{٥٣٠} .

المادة (٢٥٧) : بطلان جملة من كلام الواقف لا يقتضي بطلان الوقف^{٥٣١} .

المادة (٢٥٨) : لا يعمل بلفظ الواقف إذا كان لفظاً مشتركاً ولا قرينة ترجح أحد مدلولاته^{٥٣٢} .

تفسير الصفات والشروط في كلام الواقف

المادة (٢٥٩) : يعود الشرط والاستثناء والوصف^{٥٣٣} بعد المتعاطفات^{٥٣٤} من جمل أو مفردات إلى جميع ما تقدم من غير اختصاص^{٥٣٥} .

المادة (٢٦٠) : إذا تقدمت الصفة جملاً^{٥٣٦} أو مفردات معطوفة^{٥٣٧} عادت إلى الكل^{٥٣٨} كما لو تعقبته^{٥٣٩} .

المادة (٢٦١) : الصفة المتوسطة بين الجمل^{٥٤٠} ترجع للأول فقط^{٥٤١} .

تفسير الضمائر وحروف المعاني

المادة (٢٦٢) : يرجع الضمير إلى أقرب مذكور ما لم يعارضه^{٥٤٢} ما هو أقوى منه^{٥٤٣} .

المادة (٢٦٣) : الواو لا تقتضي الترتيب^{٥٤٤} ولا تنفيه ولكنها تدل التشريك، وهو الجمع المطلق، ما لم تقترن بما يدل على خلاف ذلك^{٥٤٥} .

المادة (٢٦٤) : ثم للترتيب^{٥٤٦} .

تفسير المطلق والجمع

المادة (٢٦٥) : يحمل المطلق من كلام الآدمي إذا خلا عن قرينة على المطلق من كلام الله تعالى ، ويفسر بما يفسر به^{٥٤٧} .

المادة (٢٦٦) : إطلاق الإضافة إلى الجهات يقتضي التسوية بينها^{٥٤٨} .

المادة (٢٦٧) : أقل الجمع^{٥٤٩} اثنان^{٥٥٠} .

المادة (٢٦٨) : جمع الذكور عند الاختلاط يشمل الإناث^{٥٥١} .

تفسير مفردات الواقفين

المادة (٢٦٩) : الطفل والصبي والصغير هو من لم يبلغ ذكراً وأنثى^{٥٥٢} .

المادة (٢٧٠) : الشاب والحدث من بلغ إلى الأربعين ذكراً وأنثى^{٥٥٣} .

المادة (٢٧١) : الكهل من تجاوز الأربعين إلى الستين ذكراً وأنثى^{٥٥٤} .

المادة (٢٧٢) : الشيخ من تجاوز الستين من عمره إلى منتهى العمر ذكراً وأنثى^{٥٥٥} .

المادة (٢٧٣) : الأرملة تشمل الذكر والأنثى^{٥٥٦} .

- المادة (٢٧٤) : الأرملة كل بالغة مات عنها زوجها أو طلقها دخل بها أو لم يدخل^{٥٥٧} .
- المادة (٢٧٥) : الأيم كل أنثى جومت ولو بفجور ولا زوج لها بالغة أو لا^{٥٥٨} .
- المادة (٢٧٦) : العقب هو ولد الرجل بعد موته^{٥٥٩} .
- المادة (٢٧٧) : الثيب كل من جومت ولو بفجور ولها زوج أو لا وإن لم تبلغ^{٥٦٠} .
- المادة (٢٧٨) : البكر من لم تجامع وإن كانت العذرة زائلة^{٥٦١} .
- المادة (٢٧٩) : اليتيم كل من مات أبوه ولم يبلغ الحلم ذكراً كان أو أنثى^{٥٦٢} .
- المادة (٢٨٠) : الفقير هو الذي يجوز له أخذ الزكاة^{٥٦٣} .
- المادة (٢٨١) : الفقراء في وقف المسلم على الفقراء هم فقراء المسلمين، وفي وقف الكافر فقراء نحلته، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك^{٥٦٤} .
- المادة (٢٨٢) : الأقرب هو أقرب الناس رحماً لا الإرث والعصوبة^{٥٦٥} .
- المادة (٢٨٣) : القوم تكون للرجال دون النساء^{٥٦٦} .
- المادة (٢٨٤) : ذو الرحم كل قرابة من جهة الآباء والأمهات ذكوراً وإناثاً^{٥٦٧} .
- المادة (٢٨٥) : الفاظ الفقراء والمساكين يتناول الواحد الآخر فهما صنفان حيث اجتماعاً فإن افترقا اجتماعاً^{٥٦٨} .
- المادة (٢٨٦) : المساكين هم الذين يستحقون السهم من الزكاة، ويدخل فيهم الفقراء والعكس^{٥٦٩} .
- المادة (٢٨٧) : جمع المذكر السالم وضميره^{٥٧٠} يشمل النساء، أما جمع المؤنث السالم وضميره، فلا يشمل الذكور^{٥٧١} .
- المادة (٢٨٨) : الأشراف هم أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم^{٥٧٢} .
- المادة (٢٨٩) : أهل البيت هم المنتسبون إلى رجل واحد من رجل وامرأة انتساباً معروفاً يجب به الميراث^{٥٧٣} .
- المادة (٢٩٠) : تحمل الفريضة الشرعية على المفاضلة بين الذكور والإناث لا على التسوية ولا على قسمة الميراث من كل وجه^{٥٧٤} .
- المادة (٢٩١) : سبيل الله^{٥٧٥} يصرف في مختلف وجوه الخيرات^{٥٧٦} .
- المادة (٢٩٢) : يقع اسم الولد في كلام الواقف على الواحد، والجمع ، والذكر ، والأنثى ويكون بينهم بالسوية ؛ وإطلاق التشريك يقتضي التسوية^{٥٧٧} .
- المادة (٢٩٣) : الوقف على والأقرب فالأقرب يكون لأقربهم درجاً لا نسباً إلى الأب الثالث من قبل الأب والأم^{٥٧٨} .

المادة (٢٩٤) : الوقف على الوارث يكون لذي الإرث سبباً ونسباً حال الموت لا حال الوقف، ويتبع الوقف الإرث في التخصيص بينهم لا على الرؤوس^{٥٧٩}.

المادة (٢٩٥) : إذا وقف على وجوه البر^{٥٨٠} وأطلق صرف في الفقراء والمساكين وكل مصلحة يتقرب بها إلى الله سبحانه وتعالى^{٥٨١}.

المادة (٢٩٦) : في كل موضع يثبت الحق للأولاد فإنما يدخل في ذلك من كان معروف النسب، فأما من لم يكن معروف النسب، وإنما يعرف بقول الواقف فلا يدخل في الاستحقاق معهم^{٥٨٢}.

المادة (٢٩٧) : المسلمون هم أهل القبلة^{٥٨٣}.

المادة (٢٩٨) : إذا وقف على الجيران رجع إلى العرف^{٥٨٤}.

نطاق الوقف من حيث الأشخاص الموقوف عليهم

المادة (٢٩٩) :

١- يدخل في الوقف على ولده وأولاده أو ولد غيره أو أولاده ولد بنيه مطلقاً^{٥٨٥} وجدوا حالة الوقف أو لا وإن سفلوا، ولا يدخل أولاد البنات^{٥٨٦}.

٢- يستحق أولاد البنين الوقف مرتباً^{٥٨٧} بعد آبائهم، فلا يستحق البطن الثاني شيئاً حتى ينقرض البطن كله، إلا إذا جاء بما يقتضيا للتشريك^{٥٨٨} فلا ترتيب^{٥٨٩}.

المادة (٣٠٠) : يدخل في الوقف على الأولاد الذكور والإناث والخناثي واحداً^{٥٩٠} كان أو أكثر، ولا يدخل فيهم المنفي بلعان^{٥٩١}.

المادة (٣٠١) : تدخل البنات في قول الواقف بنيه أو بني فلان^{٥٩٢}.

المادة (٣٠٢) : تدخل الأخوات^{٥٩٣} ولو لأم في الوقف على الأخوة^{٥٩٤}.

المادة (٣٠٣) : يدخل أولاد البنات بالوقف على الأولاد وأولاد الأولاد أو بقول الواقف بطناً بعد بطن ونحوه^{٥٩٥}.

المادة (٣٠٤) : لا يدخل ولد البنات^{٥٩٦} في الوقف على الولد^{٥٩٧}.

المادة (٣٠٥) : لا يدخل الحمل^{٥٩٨} ما دام حاملاً في الوقف على الأولاد، فلا يستحق قبل انفصاله من غلة الوقف شيئاً^{٥٩٩}.

المادة (٣٠٦) : يدخل الصغير والصغيرة في الوقف على رجال الأخوة ونسائهم^{٦٠٠}.

المادة (٣٠٧) : يدخل في الوقف على بني الأب الإخوة الأشقاء والإخوة لأب الذكور وأولادهم وأبناء الواقف دون بناته^{٦٠١}.

المادة (٣٠٨) : يدخل في الوقف على الآل والأهل العصبه وكل أنثى لو فرضت رجلاً عصبت^{٦٠٢}.

المادة (٣٠٩) : يدخل في الوقف على قوم الواقف عصبته الذكور فقط دون النساء^{٦٠٣}.

المادة (٣١٠) : يدخل الحافد^{٦٠٤} في الوقف على الذرية أو ولد فلان وفلانة أو أولاد الواقف الذكور والإناث وأولادهم^{٦٠٥}.

المادة (٣١١) : كل ذكر أو أنثى يحول بينه وبين الواقف أنثى لا يشملها لفظ النسل ولا العقب ولا الولد^{٦٠٦}.

المادة (٣١٢) : يدخل في الوقف على الولد ولد الولد الذكور والإناث والولد أحق^{٦٠٧} من ابنه^{٦٠٨} ما عاش إلا أن يفضل فيكون لولد الولد^{٦٠٩}.

المادة (٣١٣) : يدخل في الوقف على الأقارب أقارب الأب والأم ذكوراً وإناثاً مسلمين وذميين^{٦١٠}.

المادة (٣١٤) : وقف على أولاد أولاده، اشترك أولاد البنين والبنات، ذكورهم وإناثهم^{٦١١}.

المادة (٣١٥) : قال الواقف وقفت على أولادي وأولاد أولادي اختص بالبطنيين دون ما نزل، إلا مع القرينة^{٦١٢}.

المادة (٣١٦) : من وقف على عقبه وعلى عقب عقبه ، أو على غيره وعقبه ، فإنه يدخل في ذلك البنات والبنون ، ولا يدخل في ذلك بنو البنات إذا كانوا ممن لا يخرج بنسب آبائه إلى الواقف^{٦١٣}.

دعوى الوقف واثباته

الدعوى بالوقف

المادة (٣١٧) :

١. تصح دعوى الوقف والشهادة به من غير بيان الواقف^{٦١٤}.

٢. لا تقبل دعوى الوقف المتناقضة^{٦١٥}.

المادة (٣١٨) : لا تسمع الدعوى على أرباب الوقف وإنما تسمع على القيم أو على الواقف^{٦١٦}.

المادة (٣١٩) : إذا وقع من الموثق عبارتان متنافيتان، فإن أمكن الجمع بينهما بحمل كل منهما على حاله وجب المصير إليه، وإن لم يمكن ذلك، فإن اعتضدت أحدهما بقرينة عمل بها وطرحت الأخرى ، وإن لم تعتضد واحدة بشيء تعارضتا فتساقطتا^{٦١٧}.

اثبات الوقف

المادة (٣٢٠) : يثبت الوقف بالبينة وبالإشاعة^{٦١٨} بشروطها بين الناس وبالكتاب على أبواب المدارس والربط وغيرها^{٦١٩}.

المادة (٣٢١) : يجوز إثبات أصل الوقف^{٦٢٠} إذا لم يكن مستنداً إلى ملك شرعي بشهادة التسامع^{٦٢١} والشهادة على الشهادة وشهادة الرجال بالنساء إن كان مشهوراً متقدماً، ولا تجوز الشهادة على الشرائط^{٦٢٢} والجهات^{٦٢٣} بالتسامع^{٦٢٤}.

المادة (٣٢٢) : إذا ثبت الوقف وجهلت شرائطه ومصارفه يعمل بما في دواوين القضاة، فإن لم يوجد لا يعطى من يدعي حقاً فيه ما لم يبرهن، وإلا صرف للفقراء^{٦٢٥}.

المادة (٣٢٣) : إذا أقام المتولي بينة على الوقف وأقام المدعي بينة على الملك وذو اليد هو المتولي، لا تسمع بينة ذي اليد ويقضى ببينة الخارج، فلو أقام المتولي بعد ذلك بينة على الوقف لا تسمع^{٦٢٦}.

اثبات الوقف بالشهادة

المادة (٣٢٤) :

١. تقبل^{٦٢٧} الشهادة بالوقف^{٦٢٨} بدون الدعوى^{٦٢٩}.

٢. لا يثبت الوقف بالشهادة إلا بشهادة شاهدين^{٦٣٠}.

٣. تجوز الشهادة على الوقف بالشهرة ولا تجوز على شرائطه^{٦٣١}.

المادة (٣٢٥) : لا ينتقض الوقف برجوع الشهود عن الشهادة، ويضمن الشهود قيمة المال الموقوف للمشهود عليه يوم قضى القاضي عليه^{٦٣٢}.

المادة (٣٢٦) : يثبت المقدار المتفق عليه من الوقف في حالة اتفاق الشهود على أصل الوقف واختلافهم في المقدار^{٦٣٣}.

المادة (٣٢٧) : إذا شهد شاهدان على رجل أنه وقف أرضه ولم يحددها الشاهدان أو حددها أحدهما دون الآخر كانت الشهادة باطلة^{٦٣٤}.

المادة (٣٢٨) : يثبت الوقف بالشهادة على اقرار الواقف فإن لم يعرف الشاهدان ما له من الأرض أو من الدار أخذ القاضي بأن يسمى ما له من ذلك، فما سمي من شيء فالقول قوله فيه ويحكم عليه بوقفية ذلك، وإن كان الواقف قد مات فوارثه يقوم مقامه في ذلك فما أقر به من ذلك لزمه إلا أن يصح عند القاضي غير ذلك فيحكم بما يصح عنده^{٦٣٥}.

اثبات الوقف بالإقرار

المادة (٣٢٩) : يثبت الوقف بإقرار الواقف، وإقراره حجة قاصرة عليه وحده^{٦٣٦}.

المادة (٣٣٠) : إذا أقر شخص بوقفية مال في يده ولم يسم واقفه ولا مستحقه صح إقراره، وصار وقفا على الفقراء ولا يعتبر المقر هو الواقف له ولا غيره، إلا أن يثبت بالبينة أن هذه المال كان للمقر حين أقر فيجعل المقر واقفاً^{٦٣٧}.

المادة (٣٣١) : حكم الإقرار بالوقف حكم أصل الوقف فمن لا يصح وقفه أو لا ينفذ لا يصح إقراره أو لا ينفذ^{٦٣٨}.

المادة (٣٣٢) : الإقرار بالنظر مثل الإقرار بريع الوقف^{٦٣٩}.

المادة (٣٣٣) : إذا قال شخص لمال في يديه هذا المال وقف، كان إقراراً بالوقف وليس بابتداء وقف فلا تشترط له شرائط الوقف^{٦٤٠}.

قواعد الوقف

المادة (٣٣٤) : يحمل كلام الواقف في الإطلاق على التقييد^{٦٤١}.

المادة (٣٣٥) : كل ما صح بيعه من ذوات المنافع الباقية صح وقفه^{٦٤٢}.

المادة (٣٣٦) : كل ما جاز وقفه تبعاً جاز وقفه منفرداً^{٦٤٣}.

المادة (٣٣٧) : اعتبار كلام الواقف أولى من إهداره^{٦٤٤}، فإذا تعذر إعماله يهمل^{٦٤٥}.

المادة (٣٣٨) : الأصل^{٦٤٦} في الكلام الحقيقة^{٦٤٧}.

المادة (٣٣٩) : وإذا تعذرت الحقيقة^{٦٤٨} يصار إلى المجاز^{٦٤٩}.

المادة (٣٤٠) : التأسيس خير من التأكيد^{٦٥٠}.

المادة (٣٤١) : مقابلة الجمع بالجمع تقتضي مقابلة الفرد منه بالفرد^{٦٥١} من مقابله^{٦٥٢}.

المادة (٣٤٢) : الوقوف على حسب ما يقفها أهله^{٦٥٣}.

المادة (٣٤٣) : وجود من لا يصح^{٦٥٤} الوقف عليه كعدمه^{٦٥٥}.

المادة (٣٤٤) : يقوم البديل مقام المبدل فيصرف مصرفه^{٦٥٦}.

المادة (٣٤٥) : من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه^{٦٥٧}.

المادة (٣٤٦) : الثابت دلالة كالثابت نصاً^{٦٥٨}.

المادة (٣٤٧) : ما كان نفعه أعم أدوم كان وقفه أولى^{٦٥٩}.

المادة (٣٤٨) : التشريك بين الجهات يقتضي التسوية^{٦٦٠}.

المادة (٣٤٩) : ما نشأ عن عين موقوفة يتبع أصله^{٦٦١}.

المادة (٣٥٠) : الحمل لا يلي ولا يولى عليه^{٦٦٢}.

المادة (٣٥١) : القاضي ناظر لكل من عجز عن النظر لنفسه بنفسه^{٦٦٣}.

- المادة (٢٥٢) : يجوز للواقف من التصرف ما لا يجوز للحاكم^{٦٦٤}.
- المادة (٣٥٣) : لا ولاية لمستحق على واقف^{٦٦٥}.
- المادة (٣٥٤) : المطلق من كلام الواقف ينصرف إلى المتفاهم^{٦٦٦}.
- المادة (٣٥٥) : الوقف لله تعالى يكون وقفاً على المساكين^{٦٦٧}.
- المادة (٣٥٦) : مراعاة غرض الواقفين واجبة^{٦٦٨}.
- المادة (٣٥٧) : يغتفر في الوقف ما لا يغتفر في المعاوضة^{٦٦٩}.
- المادة (٣٥٨) : غرض الواقف مخصص لعموم كلامه^{٦٧٠}.
- المادة (٣٥٩) : يختار في الوقف ما هو أنفع وأصلح للوقف^{٦٧١}.

-
- ١ ابن عابدين، محمد أمين ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، دار الكتب العلمية، ١٩٩٢م، ج٤، ص٣٣٤.
- ٢ ابن عابدين، رد المحتار، ج١، ص٧٢، ج٤، ص٤٠٨، ٣٣٤.
- ٣ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٣٤.
- ٤ مجموعة من العلماء، الفتاوى الهندية، دار الفكر، بيروت، ١٩٩١م، ج٢، ص٤٤٩.
- ٥ ابن الهمام، كمال الدين بن عبد الواحد، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ، ج٦، ص٢٤٠.
- ٦ ابن عابدين، رد المحتار، ج٥، ص١٧٩.
- ٧ الرملي، محمد بن شهاب الدين، نهاية المحتاج إلى ألفاظ المنهاج، دار الفكر، بيروت، ج٥، ص٣٦١.
- ٨ القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٢٢.
- ٩ البابرتي، محمد بن محمد بن محمود، العناية الهداية شرح الهداية، دار الفكر، بيروت، دون تاريخ، ج٦، ص٢٢٥، ابن مازة، محمود بن أحمد، المحيط البرهاني في الفقه النعماني، تحقيق عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٤، ج٦، ص١٢٢، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٩٧.
- ١٠ إبراهيم بك، أحمد، موسوعة أحكام الوقف على المذاهب الأربعة، المكتبة الأزهرية للتراث، دون تاريخ، ج١، ص٥٧.
- ١١ أحمد إبراهيم، موسوعة أحكام الوقف، ج١، ص٥٩.
- ١٢ المادة (١٢) من هذا المشروع.
- ١٣ البيجرمي، سليمان بن محمد، تحفة الحبيب على شرح الخطيب، المعروف بحاشية بجيرمي على الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١٩٩٦، ج٣، ص٦١٦.
- ١٤ المادة (٦٦) من هذا المشروع.
- ١٥ المادة (٦٨) من هذا المشروع.

- ١٦ المادة (٢٢) من هذا المشروع.
- ١٧ المادة (٩٠) من هذا المشروع.
- ١٨ القرافي، أحمد بن إدريس، الذخيرة، دار الغرب الإسلامي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣٠٢.
- ١٩ أحمد إبراهيم، موسوعة أحكام الوقف، ج ١، ص ٢٥.
- ٢٠ ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٧٦.
- ٢١ أحمد إبراهيم، موسوعة أحكام الوقف، ج ١، ص ١٢.
- ٢٢ أحمد إبراهيم، موسوعة أحكام الوقف، ج ١، ص ١٤.
- ٢٣ الزرقا، مصطفى أحمد، أحكام الأوقاف، مطبعة الجامعة السورية، ط ٢، ١٩٤٧، ص ١٥.
- ٢٤ أبو الليل، محمود، أثر الاجتهاد في تطوير أحكام الوقف، ندوة الوقف الإسلامي التي نظمتها كلية الشريعة والقانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة، من ٦-٧ ديسمبر ١٩٩٧م، ص ١.
- ٢٥ الكبيسي، محمد عبيد، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٧٧م، ج ١، ص ٣.
- ٢٦ المادة (٩٣).
- ٢٧ الزرقا، مصطفى، المدخل الفقهي العام، مطبعة طربين، دمشق، ط ١٠، ١٩٦٨، ج ٣، ص ٢٧٢ الفقرة ١٨٩.
- ٢٨ الزرقا، المدخل الفقهي العام، ج ٣، ص ٢٥٩ الفقرة ١٨٥.
- ٢٩ العكور، سالم، الشخصية الاعتبارية للوقف وأثرها في حفظه وتنميته، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، ٢٠٠٤م، ص ٤٥ وما بعدها.
- ٣٠ العكور، الشخصية الاعتبارية للوقف، ص ١٧٨.
- ٣١ القره داغي، علي، ديون الوقف، منتدى قضايا الوقف الفقهية الأول، الأمانة العامة للأوقاف بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، الكويت، ١١ أكتوبر ٢٠٠٣م، ص ٤٥.
- ٣٢ الزريقي، جمعة محمود، الطبيعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ص ٧٢.
- ٣٣ المواد من (٣٤٤) إلى (٣٦٩) من هذا المشروع.
- ٣٤ مثال ذلك :
- المادة (١٠) : ينعد الوقف بالألفاظ الصريحة والألفاظ الكنائية.
- المادة (٢٣) : الوقف المعلق على شرط عدم حصول الشرط.
- المادة (١٨) : يعتبر سكوت الموقوف عليه قبولاً.
- المادة (١٩٧) : يجوز للواقف من التصرف ما لا يجوز للحاكم.
- ٣٥ بيومي، سعيد أحمد، لغة الحكم القضائي، دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٩م، ص ٤٢.
- ٣٦ هي التي تدخل في عناصرها جملة أخرى تقوم بوظيفة ما في بنائها، وتتكون من تركيبين إنسانيين لا يعتمد أحدهما على الآخر، وقد يتم الربط بينهما بأداة العطف، أو الاستدراك، أو غيرهما، بيومي، لغة الحكم القضائي ص ٤٢، مثل:
- المادة (٢٧٣) : الواو لا تقتضي الترتيب ولا تنفيه ولكنها تدل على التشريك، وهو الجمع المطلق، ما لم تقترن بما يدل على خلاف ذلك.
- المادة (١٨٦) : لا نظر لحاكم مع ناظر خاص، لكن للحاكم النظر العام فيعرض عليه إن فعل الناظر الخاص ما لا يسوغ له فعله، وله ضم أمين إلى الناظر الخاص مع تفريطه أو تهمته ليحصل المقصود.
- المادة (٥١) : يشترط لصحة الوقف أن لا يقصد الواقف الضرر، وأن لا يؤول الوقف إلى ضرر، ومن الضرر أن يقصد الوارث حرمان الورثة أو بعضهم من الميراث.
- المادة (١١٠) : يد الموقوف عليه على المال الموقوف يد أمانة، فلو تلف في يده من غير تعد فلا ضمان عليه.
- ٣٧ وتتكون من تركيب مستقل وتركيب أو أكثر غير مستقل وتربط بينهما أداة ربط تركيبية، كأدوات الشرط أو الظروف، لغة الحكم القضائي، ص ٤٢، ومثال ذلك:
- المادة (١٣٢) : إذا أقر الموقوف عليه أنه لا يستحق في الوقف إلا مقداراً معلوماً ثم ظهر شرط الواقف بأنه يستحق أكثر مما قال حكم له بمقتضى شرط الواقف، أما إذا كان عالماً بشرط الواقف، وأقر بأنه لا يستحق إلا كذا يؤخذ بإقراره، فإن انتقل استحقاقه بعده لولده مثلاً فله الطلب بما في شرط الواقف من حين الانتقال إليه ؛ لأن إقراره لا يسري على غيره.
- المادة (٣٤٠) : إذا أقر شخص بوقفية مال في يده ولم يسم واقفه ولا مستحقه صح إقراره، وصار وقفاً على الفقراء ولا يعتبر المقر هو الواقف له ولا غيره، إلا أن يثبت بالبينة أن هذه المال كان للمقر حين أقر فيجعل المقر واقفاً.

المادة (٢٠٨) : إذا لم يشترط الواقف الاستبدال أو اشتراط عدمه، أو سكت عنه لکن صار الموقوف بحيث لا ينتفع به بالكلية بأن لا يحصل منه شيء أصلاً أو لا يفي بمؤنته؛ فيجوز استبداله بشرط أن يكون بإذن القاضي وأن يرى المصلحة فيه.

١٣٨ اعتمادنا إلى حد ما في هذه المادة على نص المادة (٣٢٣) من قانون الأحوال الشخصية الأردني لسنة (٢٠١٠م).

٣٩ وهذا الأصل مستند إلى الأصل في نشأة الوقف فقد "كان الوقف لأول عهده في الإسلام متجهاً إلى جهات من وجوه الخير والبر العام، يشترك فيه الواقف وأهله وأقاربه وسائر الناس... ثم بدأ الصحابة بعد ذلك يحبسوا الأموال على أولادهم، ويرون في ذلك وسيلة لصيانة المال عن التبديد، ولدوام انتفاع أعقاب الواقف منه" الزرقا، أحكام الأوقاف ص ١٥.

٤٠ اعتمادنا في هذه المادة على نص المادة (١٢٣٤) من القانون المدني الأردني وهو ما أخذ به القانون القطري في المادة (٣)، والقانون السوداني في المادة (٣٢٢)، والتي أجازت الوقف الخيري والذري والمشترك، مع تعديل بسيط وهو أننا اعتبرنا الأصل في الوقف أن يكون خيراً، فإذا وقف شخص ولم يحدد نوع الوقف كان وقفه خيراً.

٤١ أخذ المشروع بالوقف الأهلي (ويسمى بالوقف الذري) بالإضافة إلى الوقف الخيري، وإن النص على هذا النوع من الوقف هو إقرار بأهمية هذا الوقف، فهو اعتراف " بكونه من وجوه البر التي تؤدي في المال إلى النفع العام، فالوقف الأهلي يتضمن حجز أصول ثابتة وأعيان وحقوق ومنافع عن التصرف والاستهلاك الشخصي وتخصيص الانتفاع بها لأشخاص بأعيانهم أو بصفاتهم، كثيراً ما يكونون من ذرية الواقف وأهله، فهو يتضمن زيادة في الأصول الثابتة الإنتاجية وتوسعة على الأجيال القادمة من آل الواقف ومن له خصوصية معه، وبهذا المعنى فإن الوقف الأهلي هو نوع من الاستثمار الذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية ورفاهية الأجيال التالية، قحف، منذر، الوقف الإسلامي تطوره إدارته وتميمته، دار الفكر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠م، ص ١١٥.

٤٢ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "ابدأ بنفسك فتصدق عليها" صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب الابتداء في النفقة بالنفس ثم أهله ثم القرابة حديث رقم ٩٩٧. وقال لعمر: "تصدق بالثمرة" فصح بهذا جواز صدقته على نفسه، وعلى من شاء، ابن حزم، علي بن أحمد بن سعيد، المحلى بالآثار، دار الفكر، دون تاريخ، المسألة رقم ١٦٥٤.

٤٣ أجاز الحنفية الوقف فقد جاء في الإسعاف " قال الفقيه أبو جعفر ينبغي أن يجوز في قياس قول أبي يوسف، وقال الخصاف يجوز قياساً على ما أجاز أبو يوسف من استثناء الغلة لنفسه وحشمه" الطرابلسي، إبراهيم بن موسى، الإسعاف في أحكام الأوقاف، ط ٢، ١٩٠٢، ص ٢٨، الزيلعي، عثمان بن علي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الإسلامي، دون تاريخ، ج ٣، ص ٣٢٨، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٧١، ابن عابدين، محمد أمين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، دار المعرفة، بيروت، دون تاريخ، ج ١، ص ١٠٨، ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥٤، العنسي، أحمد بن قاسم، التاج المذهب، لأحكام المذهب، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، ١٩٩٣م، ج ٣، ص ٢٩٢، وذبح المالكية إلى بطلان الوقف على النفس وحدها باطل، فإذا وقف الإنسان على نفسه وعلى غيره صح الوقف على الغير فقط إن حصلت الحيابة، القرافي، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣٠٢، الدسوقي، محمد بن أحمد بن محمد، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، دار المعرفة، دون تاريخ، ج ٤، ص ٨٠، وذبح الشافعية إلى بطلانه إلا إذا حكم به حاكم، الشربيني، محمد بن أحمد، مغني المحتاج، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ج ٣، ص ٣٨٠، الماوردي، محمد بن حبيب، الحاوي الكبير في فقه الإمام الشافعي، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض و الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٩٩٤م، ج ٧، ص ٥٢٥، النووي، يحيى بن شرف، روضة الطالبين وعمدة المفتين، أشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ١٩٩١م، ج ٥، ص ٣١٧، الأنصاري، زكريا بن محمد بن زكريا، أسنى المطالب، دار الكتاب الإسلامي، دون تاريخ، ج ٤، ص ٤٦٠، وذبح الحنابلة في المذهب إلى لا يصح وقف الإنسان على نفسه، فإن وقف على نفسه وعلى من يصح الوقف عليه كولد صح الوقف وصرف الوقف في الحال إلى ما بعده، البهوتي، منصور بن يونس، كشف القناع عن متن الإقناع، بيروت، دار الكتب العلمية، ج ٤، ص ٢٤٧، ابن مفلح، محمد بن مفلح بن محمد، الفروع، عالم الكتب، بيروت، دون تاريخ، ص ٥٨٦، المرادوي، علي بن سليمان، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ج ٧، ص ١٦، الرحيباني، مصطفى بن سعد، مطالب أولي النهى في شرح المنتهى، المكتب الإسلامي، ١٩٩٣م، ج ٤، ص ٢٨٤.

٤٤ هذا ونظراً لما يثيره الوقف الذري من بعض المشكلات، ذهبت بعض القوانين إلى الغائه، فقد بدأ إلغاء الوقف الذري في تركيا سنة ١٩٢٩م، ثم في سوريا بموجب المرسوم التشريعي رقم ٧٦ المؤرخ بـ ١٩٤٩م، وفي مصر بموجب القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م، وفي تونس تم الإلغاء بموجب الأمر الملكي في ١٩٥٧م، وفي ليبيا بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣. الزريقي، الطبيعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية، ص ٧٢.

فقد كان القانون المصري رقم (٤٨) لسنة ١٩٤٦م يأخذ بالانوعين من الوقف، وسمى الوقف الأهلي بالوقف على غير الخيرات وهو نصت على ذلك المادة (٥)، ثم الغي الوقف الأهلي في القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢م حيث نصت المادة (١) منه على ما يأتي :

لا يجوز الوقف على غير الخيرات .

والمادة (٢) على ما يأتي :

يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خالصاً لجهة من جهات البر .
ويعتبر هذا موقفاً سلبياً من نوع من أنواع الوقف له دوره في البر بالأجيال القادمة، غير أن وجود بعض المشكلات التي تعترضه أو سوء إدارته " يجب أن تعالج بطريق آخر من التدابير غير الطعن في اصل المشروعية الثابتة " الزرقا، أحكام الأوقاف، ص ٢٥، كما " لا يقتضي اتخاذ موقف سلبي منه، ولا التقريط بالمزايا الكبيرة التي يتمتع بها، بل إن ذلك يقتضي أن ينظمه القانون ويضع له الأطر التنفيذية التي تعمل على تشجيعه، وصونه من العدوان عليه... وإن كثيراً من البلدان ومنها الولايات المتحدة الأمريكية قد شرعت له ونظمت له وقدمت له التسهيلات الإدارية والإعفاءات الضريبية، حتى لو كان الوقف نفسه أول المستفيدين من الوقف " الوقف الإسلامي تطوره إدارته تنميته، ص ١١٥ .

٤٥ اعتمدنا في هذه المادة على نص المادة (١٢٣٥) من القانون المدني الأردني، ومستندنا قول أبي يوسف الذي يعتبر أن الوقف يصح وإن سمي الوقف جهة تنقطع ، ويكون بعدها للفقراء وإن لم يسمهم، ووجه قول أبي يوسف أنه ثبت الوقف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة، ولم يثبت عنهم هذا الشرط ذكرًا وتسمية؛ ولأن قصد الوقف أن يكون آخره للفقراء وإن لم يسمهم هو الظاهر من حاله، فكان تسمية هذا الشرط ثابتاً دلالة، والثابت دلالة كالثابت نصاً، الكاساني، علاء الدين بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، دار الكتاب العربي (ط ٢)، ١٩٨٢، ج ٦، ص ٢٢٠، الزييلي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٣، ص ٣٢٦، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٥، ويعتبر هذا الفقه الحسن أحد وسائل معالجة مشاكل الوقف الذري.

٤٦ مستند هذه المادة هو المادة (٢٠) من قانون الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية لسنة ٢٠٠١.

٤٧ لما علم أن قيام ذات التصرف بالأهل وقيام حكمه بالمحل، الطرابلسي، الإصعاف، ص ١٠.

٤٨ وذهب الحنفية إلى أن الوقف يثبت بالضرورة، كأن يوصي بغلة داره للمساكين أبداً أو لفلان وبعده للمساكين أبداً، فإن هذه الدار تصير وفقاً بالضرورة، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٠٣، ابن نجيم، زين الدين بن إبراهيم، البحر

الرائق شرح كنز الدقائق، دار الكتاب الاسلامي، بيروت، دون تاريخ، ج ٥، ص ٢٠٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤٠.

٤٩ الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤٠.

٥٠ وذهب الشافعية إلى الوقف لا يصح من الناطق إلا بلفظ يشعر بالوقف، ويستثنى عندهم من اشتراط اللفظ ما إذا بني مسجداً في موات ونوى جعله مسجداً، فإنه يصير مسجداً دون لفظ، الشرييني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨١، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٢٠.

٥١ لأنه صلى الله عليه وسلم كان يهدي ويهدي إليه ووقف أصحابه ولم ينقل إنه قبل ولا قبل منه، بل اقتصر على مجرد الفعل ولو وقع ذلك اشتهر؛ ولأن مقصود الشرع الرضا بانتقال الأملاك لقوله صلى الله عليه وسلم: " لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفسه منه " سنن الدارقطني، كتاب الحج، باب المواقيت حديث رقم ٢٥٣، فأى شيء دل على حصول مقصود الشرع كفى، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣١٥، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٣، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٢، ابن قدامة، موفق الدين عبدالله بن أحمد ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير، دار الفكر، بيروت، ط ١٩٨٤، ج ١، ص ٦، ج ٦، ص ٢١٣.

٥٢ كالإذن المطلق في الانتفاع على الإطلاق كإذنه في الصلاة في المكان الذي بناه لها إننا لا يختص بشخص ولا زمان، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣١٥، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٣، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٢، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢١٣، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧.

٥٣ الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤٠، الحطاب، محمد بن محمد بن عبد الرحمن، مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ط ١٩٩٢، ج ٣، ص ٢٧، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣١٥، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤٠، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٧٢، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢١٣، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧.

٥٤ يقول التسولي: " وهو لازم بالقول عند الأئمة الثلاثة " التسولي، التحفة، ج ٢، ص ٣٦٩، عليش، محمد بن أحمد بن محمد، فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب مالك، دار المعرفة، دون تاريخ، ج ٢، ص ٢٦١.

٥٥ لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر - رضي الله عنه - في الحديث: " حبس الأصل وسبل الثمرة " مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر) ، كتاب الوقف والعمرى والرقبى ، باب تحبب الأصل وتسبيل الثمرة .

فدل على أن الأصل يكون محبوساً ممنوعاً بالعقد من غير حكم حاكم وأنه يتعذر الرجوع فيه ولأنه كتب فيه صدقة محرمة لا تباع ولا توهب ولا تورث وذلك لا يكون إلا بأمره صلى الله عليه وسلم لأنه المشير في القضية والمدير لها وثانيها إجماع الصحابة - رضوان الله عليهم - قال جابر بن عبد الله لم يكن أحد من الصحابة - رضوان الله عليهم - له مقدرة إلا وقف وفقاً وكتبوا في ذلك كتباً ومنعوا فيها من البيع والهبة وأوقفهم مشهورة بالحرمين بشروطها وأحوالها ينقلها خلفهم عن سلفهم فهم

بين واقف وموافق فكان إجماعاً ولذلك رجع أصحاب أبي حنيفة عن مذهبه في هذه المسئلة لما لم يمكنهم الطعن في هذه النقل، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣٢٣.

٥٦ وهذا ما ذهب إليه صاحبان خلافاً لأبي حنيفة الذي اشترط للزومه حكم حاكم، الكاساني، بدائع

الصنائع، ج ٦، ص ٢١٨، شيعي زاده، عبدالرحمن بن محمد، مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، دار إحياء التراث العربي،

دون تاريخ، ج ١، ص ٧٣٣، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٠.

٥٧ الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢١٨، مجمع الأنهر، ج ١، ص ٧٣٣، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٠، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٥، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣٢٢، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٤، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٩٦.

٥٨ العبادي، الجوهرة النيرة، ج ١، ص ٣٣٥، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٠٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٢، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤١، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٢، المرادوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٧٣، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢١٢، النجفي، محمد حسن، جواهر الكلام في شرح شرائع الإسلام، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج ٢٨، ص ٨، ص ١٤، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧. ٥٩ وقفت هي الصيغة الصريحة عند الإمامية، و حرمت وتصدقت وحسبت وسبقت كناية عندهم، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٣.

٦٠ العبادي، محمد بن علي الحدادي، الجوهرة النيرة، المطبعة الخيرية، ١٣٢٢ هـ، ج ١، ص ٣٣٥، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٠٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٢، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢١٢، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٢، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧.

٦١ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٢

٦٢ هذا اللفظ عند الشافعية صريح بغيره، إذا قال: تصدقت بكذا صدقة محرمة أو صدقة موقوفة أو صدقة لا تباع ولا توهب، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٢، وغير الصريح وعند المالكية إن قارنه قيد أو جهة لا تنقطع أو لمجهول وإن حصر، الصاوي، أحمد، بلغة السالك لأقرب المسالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥ م، ج ٤، ص ١٠٣

٦٣ العبادي، الجوهرة النيرة، ج ١، ص ٣٣٥، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢١٢، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٢، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧.

٦٤ العبادي، الجوهرة النيرة، ج ١، ص ٣٣٥.

٦٥ اشترط الزيدية في اللفظ الكنائي أن ينطق الواقف بالقرب أو ما يدل عليها. العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٩.

٦٦ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤١، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٧٤، المرادوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٦، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢١٣.

٦٧ العبادي، الجوهرة النيرة، ج ١، ص ٣٣٥.

٦٨ كان يقول : تصدقت صدقة موقوفة، أو محبسة، أو مسبلة، أو محرمة، أو مؤبدة. المرادوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٦، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٧٤٣.

٦٩ فيقول تصدقت به صدقة لا تباع أو ولا توهب أو ولا تورث. البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤١،

٧٠ كان يقول : تصدقت بأرضي على فلان والنظر لي أيام حياتي أو والنظر لفلان ثم من بعده لفلان وكذا لو قال تصدقت به على فلان ثم من بعده على ولده، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤١.

٧١ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨١، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٧٢، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧.

٧٢ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨١.

٧٣ العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٩.

٧٤ يقول الدسوقي : " لأنه قد لا يكون موجوداً وقد لا يتصور منه القبول كالمسجد، ولذا صح على الفقراء "الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٨٨.

٧٥ الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٧، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٢٢، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣١٦، الصاوي، بلغة السالك، ج ٢، ص ١٠٦، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٣، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٤، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٢، المرادوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٢٦، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢١٠، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧.

٧٦ كالمجنون والصغير.

٧٧ الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٧، هلال بن يحيى بن مسلم، أحكام الأوقاف، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٥٥هـ، أحكام الوقف ص ١٦٦، الخصاص، أحكام الوقف، ص ١٣٨، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٨٨، الصاوي، بلغة السالك، ج ٢، ص ١٠٦، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٣، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٤، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧

٧٨ الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٧، هلال، أحكام الوقف، ص ١٦٦، الخصاص، أحمد بن عمرو الشيباني، أحكام الأوقاف، ط ١، ١٩٠٤م، ص ١٣٨، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣١٦، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٢٢، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٣، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٤، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٢، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٩٦، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧.

٧٩ لو قال جعلت أرضي عليك وفقاً فسكت صح، ولو قال لا أقبل بطل، الزيلعي، تبيين الحقائق، ج ٦، ص ٢٢٤.

٨٠ الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٧، هلال، أحكام الوقف، ص ١٦٦، الخصاص، أحكام الوقف، ص ١٣٨.

٨١ الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٧، هلال، أحكام الوقف، ص ١٦٦، الخصاص، أحكام الوقف، ص ١٣٨، الدردير، الشرح الكبير مطبوع مع حاشية الدسوقي، دار المعرفة، دون تاريخ، ج ٤، ص ٨٨، الصاوي، بلغة السالك، ج ٢، ص ١٠٦، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٧.

٨٢ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٣، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٤

٨٣ اشتراط الحنفية في الوقف أن يكون منجزاً فلا يصح معلقاً على شرط ولا مضافاً للمستقبل، لأن الوقف لا يحتمل التعليق بالخطر. الطرابلسي، الإسعاف، ص ٣٠، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤١، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٠٢، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٥، فلو قال " رجل وقف أرضي هذه بعد سنة تمضي على المساكين فإنه لا يصح؛ لعدم كونه مبنوتاً" الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٣٥، الخصاص، أحكام الوقف، ص ١٢٨، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٦، ص ١٢١، ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج ١، ص ١١٨.

وذهب الشافعية إلى اشتراط التنجيز في الوقف وأجازوا تعليق الوقف بالموت و تعليق وقف المسجد والمقبرة والرباط، و تعليق الإعطاء، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٥، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٨، واشتراط الحنابلة التنجيز في الوقف وأجازوا تعليقه بالموت، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥١، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٢٣، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٩٢، واشتراط الإمامية التنجيز في الوقف، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٥١.

٨٤ وأجاز الزيدية تقييد الوقف بالاستثناء سواء كان الاستثناء معلوماً أو مجهولاً، مستقبلاً أو حالياً، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٠١.

٨٥ الحطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٢، الصاوي، بلغة السالك، ج ٢، ص ١٠٥، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٨٧، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٣٤، ٣٠١.

٨٦ العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٠١، وتنص المادة (٨٢) من المجلة على ما يأتي: المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط.

٨٧ يقول ابن نجيم: "وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوماً على خطر الوجود" ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٤، ص ٥٤، ٣.

٨٨ الطرابلسي، الإسعاف، ص ٣٠، هلال، أحكام الوقف، ص ٨٧، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٠٨، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤١، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٥.

٨٩ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٨٧.

٩٠ كرجعت عن الوقف، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٣٤.

٩١ كالبيع ونحو، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٣٤.

٩٢ يقول الدسوقي: " وحمل الوقف في الإطلاق عن التقييد بأجل أو تنجيز عليه أي على التنجيز "الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٨٧.

٩٣ الحطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٢، الصاوي، بلغة السالك، ج ٢، ص ١٠٥.

٩٤ يقول الدسوقي: " فإن حدث دين على الواقف أو المعتق في ذلك الأجل لم يضر في عقد العتق لتشفو الشارع للحرية، ويضر في الحبس إذا لم يحز عن الواقف في ذلك الأجل "الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٨٧.

٩٥ وذهب الحنفية إلى أنه يشترط في الوقف أن يكون مؤبداً فلا يصح مع التأقيت، لأنه إزالة الملك لا إلى أحد فلا تحتمل التوقيت كالإعتاق وجعل الدار مسجداً، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٢٠، الخصاص، أحكام الوقف، ص ١٢٧، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤١، ولم يشترط أبو يوسف التصريح بذكره، وعند محمد يشترط ذكر التأبيد أو ما يقوم مقامه كالصدقة ونحوها، الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٦، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٥، وذهب الشافعية إلى أنه يشترط في الوقف أن

يكون مؤبداً، فلا يصح مؤقتاً، وذهبوا إلى أنه إذا اقترن وقف المسجد والمقبرة والرباط بشرط التأقيت، يصح الوقف ويبطل التأقيت، الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٧، ص ٥٢١، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٣، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٤.

٩٦ حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٦، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٢٠، الخرشي، محمد بن عبد الله، شرح مختصر خليل للخرشي، دار الفكر، دون تاريخ، ج ٧، ص ٧٨، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ٩٨.

٩٧ الماوردي، الحاوي الكبير، ج ٧، ص ٥١٧، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤٤، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٧٥، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ١٦، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٤.

٩٨ وذهب الزيدية إلى أنه لا يصح أيضاً وقف ما في ذمة الغير؛ لأنه لا عين والوقف تحبب عين، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٤.

٩٩ ذهب بعض المالكية إلى صحة الوقف وبطلان الشرط، يقول الدسوقي "واعلم أنه يلزم ولو قال الواقف: ولي الخيار كما قال ابن الحاجب وبحث فيه ابن عبد السلام بأنه ينبغي أن يوفى له بشرطه كما قالوا إنه يوفى له بشرطه إذا شرط أنه إن تسور عليه قاض رجع له وأن من احتاج من المحبس عليهم باع ونحو ذلك "الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٥، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣٢٦، وذهب الشافعية في الصحيح عندهم والحابلة إلى بطلان الوقف، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٥، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٨، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥١، المرادوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٢٣، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٩٢.

١٠٠ جاء في البحر في شروط الوقف: "أن لا يلحق به خيار شرط فلو وقع على أنه بالخيار لم يصح عند محمد معلوماً كان الوقت أو مجهولاً واختار هلال، وقال أبو يوسف إن كان الوقت معلوماً جاز الوقف والشرط كالبيع وإلا بطل الوقف وصحتها السمتي مطلقاً وأبطل الشرط، وظاهر ما في الخانية أنه لو جعل داره مسجداً على أنه بالخيار صح الوقف وبطل الشرط بلا خلاف، وقال لافقيه أبو جعفر ينبغي على قول أبي يوسف فيما إذا كان الوقت مجهولاً أن يصح الوقف ويبطل الشرط، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٠٤، البابرتي، العناية شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٢٨.

١٠١ وهذا عند أبي يوسف وعند محمد الوقف باطل؛ لأنه لما شرط تمام القبض لينقطع حق الواقف فلا شك أن شرط الخيار يفوت معه الشرط المذكور؛ لأنه لا يتصور معه تمام القبض، وأما أبو يوسف فلما لم يشرط تمام قبض متول ابنه عليه جواز شرط الخيار، السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل، المبسوط، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٩م، ج ١٢، ص ٤٢، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٢٩، الطرابلسي، الإيسعاف، ص ٢٨، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٥.

١٠٢ الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢١٩، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٠٠، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٣، ص ٣٢٤، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٠٢، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٧، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣٠١، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٠١، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٧، الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٥٧، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٢٠، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٢.

١٠٣ وذهب الزيدية إلى صحة وقف الصبي وكياً عن غيره، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٢.

١٠٤ اشترط الزيدية الاختيار في الواقف، فلا يصح من مكره مالم ينوه، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٢.

١٠٥ لأن الولاية على المحل شرط الجواز والولاية يستفاد بالملك أو هي نفس الملك، الطرابلسي، الإيسعاف، ص ١٥.

١٠٦ حتى لو كان الموقوف مسجداً، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٣٣، هلال، أحكام الوقف، ص ١٥٧، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٦، ص ٢٢٩، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٨٥، ولا يصح الوقف في الشراء الفاسد قبل القبض، الطرابلسي، الإيسعاف، ص ٢١، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٣٠، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٠٢.

١٠٧ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٠١.

١٠٨ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٤.

١٠٩ يقول الدسوقي: "لأن السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٦، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ٩٨.

١١٠ وذهب الشافعية إلى صحته وإن كان على معين، كما أفتى به ابن الصلاح والنووي تبعاً لجمع لكن قال السبكي الذي: "أراه أنه لا يجوز وقفه على معين ولا على طوائف مخصوصة" الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٥٧.

١١١ ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٩٠، غمز عيون البصائر ج ١، ص ٣٦٩، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٦، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ٩٨.

- ١١٢ ويشترط الحنفية أن يكون وقف على نفسه ثم لجهة لا تنقطع صحيح، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠١، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٣، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٥٤.
- ١١٣ الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٧.
- ١١٤ واشترط الزيدية في الواقف أن يكون مسلماً، فلا يصح الوقف من الكافر تصريحاً أو تأويلاً، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٢.
- ١١٥ ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٤، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٠، الزيلعي، تبیین الحقائق، ج٣، ص٣٢٤، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٥٢.
- ١١٦ اشترط الحنفية في وقف غير المسلم أن يكون وقفه قربة عندنا وعندهم، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص٢٢٧، الطرابلسي، الإسعاف، ص١٤١، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٠، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٤، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٥٣، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٤١.
- ١١٧ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٤٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٨٢.
- ١١٨ هذا هو الأوجه كما وصفه الشربيني، وقال الزركشي مقتضى كلامهم أنه كالحربي، وجزم به الدميري، الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨٠.
- ١١٩ الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٥٩.
- ١٢٠ لا ينقضه أرباب الديون بالاتفاق؛ لأنه لم يتعلق حقهم بالعين في حال صحته، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٨.
- ١٢١ فتح القدير ج٦، ص٢٠٨، مجمع الأنهر، ج١، ص٧٤٩، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٩٧، ج٦، ص٦٨٠.
- ١٢٢ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٠.
- ١٢٣ عرف المالكية مرض الموت بأنه المرض الذي يعقبه الموت ولو خفيفاً، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١١٠، وعرفه القانون المدني الأردني في المادة (٥٤٣):
١. مرض الموت : هو المرض الذي يعجز فيه الإنسان عن متابعة أعماله المعتادة، ويغلب فيه الهلاك ويموت على تلك الحال قبل مرور سنة فإن امتد مرضه وهو على حالة واحدة دون ازدياد سنة أو أكثر تكون تصرفاته كتصرفات الصحيح .
 ٢. يعتبر في حكم مرض الموت الحالات التي يحيط بالإنسان فيها خطر الموت ويغلب في أمثاله الهلاك ولو لم يكن مريضاً .
- وأنظر تعريف مجلة الأحكام العدلية في المادة (١٥٩٥).
- ١٢٤ وقد منع القانون اليمني وقف الإنسان أكثر من ثلث ماله فقد نصت المادة (١٧) منه على ما يأتي : لا يصح للشخص أن يقف أكثر من ثلث ماله إذا كان له وارث حال الوقف .
- وهذا ما ذهب إليه بعض المذاهب الإسلامية فقد جاء في المحلى بالآثار " وليس لأحد أن يوصي بأكثر من الثلث ؛ ولو ترك ألف دينار أو أكثر ويرد ما زاد على ذلك " ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١١١٥، وأن الوقف لا يحل إلا فيما أبقي غنى، ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥٥، " ولكن الأكثرين على عدم التقييد لإطلاق النصوص وتشجيعاً للخير ، والمرء الرشيد يتقيد بنظره وعقله حسبما يراه " أثر الاجتهاد في تطوير أحكام الوقف، ص ٢٢.
- ١٢٥ البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٩، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢١٠، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٣٣.
- ١٢٦ وذهب المالكية إلى أن الوقف على الوارث في مرض الموت باطل ما لم يجزه الوارث غير الموقوف عليه، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٠٧.
- ١٢٧ وذهب الزيدية إلى أن الوقف ينفذ من رأس المال في حال المرض المخوف وفي الوصية إذا كان الوقف على الورثة كالتوريث، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٣٣.
- ١٢٨ الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٥١، أحكام الوقف ص٢٤٧، هلال، أحكام الوقف، ص١٣١. البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٩، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢١٠، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٨، عيش، فتح العلي الملك، ج٢، ص٢٦١، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١١٠، الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٧، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٤٣، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١١، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٣٤.
- ١٢٩ لأنه هو السابق في التعلق، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١١.
- ١٣٠ لعدم الترجيح، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١١.
- ١٣١ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٢.

١٣٢ يقول الدسوقي " ولو كان ذلك المملوك الذي أريد وقفه لا يجوز بيعه كجلد أضحية و كلب صيد" الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٥.

١٣٣ لا خلاف بين العلماء في جواز وقف العقار، والخلاف في وقف المنقول، حيث ذهب الحنفية إلى منع وقف المنقول إلا في حالتين: الحالة الأولى إذا وقف تبعاً لغيره. الحالة الثانية: إذا كان العرف قد جرى بوقفه، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٥١، أحكام الوقف ص٢٤٧، هلال، أحكام الوقف، ص١٣١. البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٩، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢١٠.

١٣٤ لقوله صلى الله عليه وسلم: {وأما خالد فإنكم تظلمون خالدا فإنه احتبس أدراعه وأعبده} رواه الشيخان من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب في تقديم الزكاة ومنعها، حديث رقم ١٦٤٠. الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٧، الحاوي الكبير ج٧، ص٥١٩، الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٧، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٤، الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٥٨، المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٨، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٦٦، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٩، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٣. ١٣٥ وعند المالكية يجوز وقفها حتى لو كانت مملوكة بأجرة، فهم يجيزون وقف ملك المنفعة دون ملك الانتفاع، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٦، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص٩٨، وذهب الشافعية والإمامية إلى عدم جواز وقف المنفعة؛ لعدم تصور الحبس فيها، ضرورة كونها مبنية على الاستيفاء شيئا فشيئا، الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٥٨، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٤.

١٣٦ لم يضع الظاهرية شروطاً للمال الموقوف وإنما نصوا على الأموال التي يجوز وقفها وهي الأصول من الدور والأرضين بما فيها من الغراس والبناء إن كانت فيها، وفي الأرحاء، وفي المصاحف، والدفاتر، وفي العبيد، والسلاح، ولا يجوز في غير ذلك، وقف الخيل في سبيل الله عز وجل في الجهاد فقط، ولا يجوز في غير ذلك، ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥٤.

١٣٧ الطرابلسي، الإسعاف، ص١٠، الخصاص، أحكام الوقف، ص٣٦، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٤٠. ١٣٨ ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٢، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٥٤، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٤١، وأجاز الزيدية وقف الإنسان ماله كله المعلوم وغيره، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٤، وعند الشافعية لا يشترط كون الوقف معلوماً للواقف فيجوز وقف ما لم يره، ولا خيار له إذا رآه، الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٧، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٦.

١٣٩ الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٠٢، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣١٥، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٤، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٢، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٤١، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٧٦، المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٣، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٦.

١٤٠ الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٠٢، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣١٥، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٦. ١٤١ الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٧، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٤، الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٥٨، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٤.

١٤٢ الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٧، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٤، الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٥٨، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٣.

١٤٣ وهي وإن كانت لا ينتفع بها مع بقاء عينها، لكن بدلها قائم مقامها لعدم تعيينها فكأنها باقية، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٦٤، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص١١٩، ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج١، ص١٠٩.

١٤٤ أجاز زفر من الحنفية والمالكية وقف النقود للسلف، وهي وإن كانت لا ينتفع بها مع بقاء عينها لكن بدلها قائم مقامها لعدم تعيينها، فكأنها باقية، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٦٤، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص١١٩، ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج١، ص١٠٩، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٧، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٠٢، التسولي، التحفة، ج٣، ص٣٦٩، وذهب إلى منعها الإمامية والزيدية؛ لأنه لا نفع لها إلا بالتصرف فيها وهو مناف للوقف المقترض بقاء الأصل، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٨، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٣، وأجاز الحنابلة وقفها تبعاً، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٤٤، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٨٠.

١٤٥ جاء في عيش، منح الجليل "وفي هذه المسألة تردد؛ لأنك إن فرضت المسألة فيما إذا قصد بوقف الطعام ونحوه بقاء عينه فليس فيه إلا المنع؛ لأنه تحجير بلا منفعة تعود على أحد ويؤدي إلى فساد الطعام المؤدي إلى إضاعة المال، وإن كان

على معنى أنه وقف للسلف إن احتاج إليه محتاج، ثم يرد مثله فمذهب المدونة وغيرها جوازها، عlish، محمد بن أحمد بن محمد، منح الجليل في شرح مختصر خليل، دار الفكر، ١٩٨٩م، ج٧، ص١١٢.

١٤٦ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٤٥، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٣، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٧٩.

١٤٧ القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣١٥.

١٤٨ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٦، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص٩٨.

١٤٩ النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٤.

١٥٠ الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج١، ص٣.

١٥١ جاء في الدسوقي: "بأن قصد ضرره لم يصح وقفه على المرضى فالضرر قصد الضرر، هذا حاصل كلام المصنف والذي يفيد نقل حلوله عن المتبطين أنه إذا حصل له الضرر رد وقفه ولو لم يقصده، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٧.

١٥٢ يقول الشوكاني "من وقف شيئاً مضارة لوارثه كان وقفه باطلاً، وقد علق صديق حسن خان عليه يقول "والحاصل أن الأوقاف التي يراد بها قطع ما أمر الله به أن يوصل، ومخالفة فرائض الله عز وجل، فهي باطلة من أصلها لاتنقذ بحال، وذلك كمن يقف على الذكور من أولاده دون إناثهم، وما أشبه ذلك" الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج١، ص٣٧.

١٥٣ الطرابلسي، الإسعاف، ص٢١، ابن عابدين، رد المحتار، ج٦، ص٥٠٩.

١٥٤ ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٥، هلال، أحكام الوقف، ص١٦٢، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠١.

١٥٥ فإذا كان الخيار للمشتري ووقفها بعد قبضها وقبل مضي مدته يصح ويكون ذلك إبطالاً لخياره، وكذا إذا كان الخيار للبائع ووقفها ولو بعد التسليم، الطرابلسي، الإسعاف، ص٢١، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٥٣.

١٥٦ لأن البات إذا طرأ على الموقوف أبطله، الطرابلسي، الإسعاف، ص٢١، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٥٣.

١٥٧ ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص٢٢٩، الطرابلسي، الإسعاف، ص٢٠، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٢.

١٥٨ لأنه لا يشترط في الوقف التنجيز، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٧.

١٥٩ عرفت مجلة الأحكام العدلية المشاع في المادة (١٣٨) بقولها: المشاع ما يحتوي على حصص شائع. وعرفت في المادة (١٣٩) الحصة الشائعة بقولها: هي السهم الساري إلى كل جزء من أجزاء المال المشترك.

١٦٠ ذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز وقف المشاع مقبرة أو مسجداً سواء كان محتملاً للقسمة أم لا. وهذا بالاتفاق؛ لأن بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى ولأن المهايأة في هذا في غاية القبح بأن يقبر فيها الموتى سنة وتزرع سنة ويصلى لله فيه في وقت ويتخذ إصطبلًا في وقت بخلاف الوقف لإمكان الاستغلال، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢١٣،

السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٣٧، البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢١١، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج٣، ص٣٢٦.

١٦١ وهو قول أبي يوسف من الحنفية وعند محمد لا يجوز وقف المشاع؛ لأن التسليم شرط الجواز عند محمد، والشيوع يخل بالقبض والتسليم، وعند أبي يوسف التسليم ليس بشرط أصلاً، فلا يكون الخلف فيه مانعاً، وقد روي عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه ملك مائة سهم بخير فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: { احبس أصلها } فدل على أن الشيوع لا يمنع صحة الوقف، الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص٢٢١، الطرابلسي، الإسعاف، ص١٦، الماوردي، الحاوي الكبير، ج٧، ص٥١٩،

الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٧، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٤، الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٥٨،

المرداوي، الإنصاف، ج٧، ص٨، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٦٦، النجفي، جواهر الكلام،

ج٢٨، ص٨، ص١٩، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٣، ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥.

١٦٢ ذهب المالكية إلى أنه لا يجوز للشريك وقف حصته في المشاع الذي لا يقبل القسمة، ولشريكه رد الوقف، لأنه لا يقدر على البيع لجميعها فإن فسد فيها شيء لم يجد من يصلح معه، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣١٤، وفي قول آخر: يصح وقف المشاع الذي لا يقبل القسمة ويجبر الواقف على البيع إذا طلبه الشريك، ويجعل ثمنه في مثله، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٦.

١٦٣ الدسوقي: "الراجح أن القسمة تميز حق لا بيع وعلى القول بأنها بيع فيقال الممنوع بيعه من الوقف ما كان معيناً لا المعروض للقسمة؛ لأنه كالمأذون في بيعه لمن يحبسه" الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٦، الحطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص١٨.

١٦٤ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٢٠، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٤٣، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٢،

الرحيبي، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٧٦، المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٨.

١٦٥ لأنه شراء للوقف وهو جائز.

١٦٦ لأنه بيع للوقف، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٢٧، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٢٠، البابرتي، العناية شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٢١، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢٦٧.

١٦٧ ابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٦، ص ١١٢، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٢٥، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢١٣.

١٦٨ الطرابلسي، الإسعاف، ص ٢٥.

١٦٩ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤٣، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٧٦، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٨.

١٧٠ الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٠٢، التسولي، التحفة، ج ٣، ص ٣٧٠.

١٧١ كزید والفقرء.

١٧٢ كمسجد ورباط.

١٧٣ كمن كان أهلاً للتملك حين الوقف، وذهب الشافعية إلى أنه إذا كان الموقوف عليه معيناً فيشترط إمكانية تملكه في الحال، بأن يكون موجوداً، وقيل يصح الوقف ويكون الوقف على مالها، إذا كانت مملوكة، أما إذا لم تكن مملوكة، فلا يصح قطعاً كما هو في متن المادة، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٩، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣١٧، الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٥٩، وذهب الحنابلة في المذهب عندهم والإمامية إلى أنه لا يصح الوقف على المعدوم والحمل استقلالاً، ويصح الوقف عليه تبعاً، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤٩، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٢٢، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٢٦.

١٧٤ كمن سيولد.

١٧٥ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٠، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٠، الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٦٠.

١٧٦ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٧٩، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣١٩، الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٦٠، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٢٦.

١٧٧ الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٥، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٢٠.

١٧٨ يقول الخطاب: "وقال المواق في نوازل ابن الحاج من حبس على مساكين اليهود والنصارى جاز لقوله تعالى: (ويطعمون الطعام) سورة الإنسان الآية ٨"، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٢٣، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣٠٢.

١٧٩ يقول الدسوقي: "صح وقف من مسلم على من تحت ذمتنا، وإن لم يكن كتابياً" الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٧.

١٨٠ لأننا قد نهينا عن برهم، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤٢.

١٨١ ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤٢، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٨، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١١٦، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٠، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣١٧، الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٥٩، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٨٩، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٣٠، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٩١.

١٨٢ ذهب الحنفية إلى أنه لو وقف على ولده ونسله ثم للفقرء على أن من أسلم من ولده فهو خارج من الصدقة لزم شرطه، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٠٠، الزيلعي، تبیین الحقائق، ج ٣، ص ٣٢٤، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٢.

١٨٣ ينبغي القطع بأنه لا يصح هذا الشرط؛ لأنه جهة معصية مقصودة، الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٦١، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤٦، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٤، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٨٣.

١٨٤ ذهب الحنابلة إلى أنه يشترط في الوقف أن يكون على بر، مسلماً كان الواقف أو ذمياً، فلا يصح الوقف على مباح ولا على مكروه ولا على معصية، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٤٥، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٤، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ١٤، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٢٨٢.

١٨٥ اشترط الحنفية في الوقف أن يكون قربة في ذاته، أي بأن يكون من حيث النظر إلى ذاته وصورته قربة، والمراد أن يحكم الشرع بأنه لو صدر من مسلم يكون قربة حملاً على أنه قصد القربة، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤١، الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٥، واشترط الزيدية أيضاً القربة في الوقف، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٩.

١٨٦ كالوقف على الأغنياء الأجانب من الواقف.

١٨٧ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٧، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٠٣، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٠، الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٦١، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٧.

١٨٨ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٨، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣١٢، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١١٦، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٠، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٢٠، الأنصاري، أسنى المطالب، ج ٤، ص ٤٦٠، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٣٤، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٨٨.

١٨٩ لم يحدد المشروع الجهة التي يصح الوقف عليها، بل ذهب إلى أن كل ما فيه تحقيق لمقصد من مقاصد الشريعة بمراتبها الثلاث يصح الوقف عليها فيدخل في ذلك الفقراء والمساكين والجهاد في سبيل الله والعلم والمحافظة على البيئة وجودتها وهكذا .

١٩٠ هذا الاستثناء يستند إلى السياسة الشرعية التي تنتظر إلى مآلات الأفعال وعواقبها .

١٩١ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٤٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٨٢.

١٩٢ كالفناطر والمساجد لعموم الأدلة ولا ينافي ذلك عدم قابليتها للملك ؛ لأن الوقف في الحقيقة على الناس المسلمين، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٩.

١٩٣ وذهب الحنفية إلى غلة الوقف تصرف للفقراء إلى أن يوجد، وهذا الوقف يسمى منقطع الأول، الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٢٤، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٣٠.

١٩٤ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٧، الخطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٢٢، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٠٢، القوانين الفقهية ص٣١٧، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٠٢.

١٩٥ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٧، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٠٣، الخطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٢٢، التسولي، التحفة، ج٣، ص٣٧٠.

١٩٦ النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٧، الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٥٩.

١٩٧ ذهب ابن حزم إلى أنه يحب التسوية بين الولد في الوقف لقول رسول الله : " اعدلوا بين أبنائكم " صحيح البخاري، كتاب أللهة وفضلها والتخريض عليها، باب الإلهة في أللهة، حديث رقم ٢٤١١.

فإن خص به بعض بنيه ، فالوقف صحيح ويدخل سائر الولد في الغلة والسكنى مع الذي خصه، أنهما فعلا متغايران بنص كلام رسول الله . أحدهما تحبب الأصل ، فباللفظ تحببسه يصح لله تعالى بأننا عن مال المحبس. والثاني التسبيل والصدقة ، فإن وقع فيها حيف رد ولم يبطل خروج الأصل محبسا لله عز وجل ما دام الولد أحياء ، فإذا مات المخصوص بالمحبس رجع إلى من عقب عليه بعده ، وخرج سائر الولد عنه ؛ لأن المحاباة قد بطلت "ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥٦ .

١٩٨ لأن إخراج البنات خلاف الشرع واتباع الجاهلية، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٩، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٠٢.

١٩٩ والمراد بها " هي ما نص عليه الواقفون في كتب وقفهم من تعبير عن رغبتهم في الطريقة التي ينشأ بها الوقف، والنظام الذي يجب إتباعها من حيث الولاية عليه، وصرف ريعه على المستحقين " جبريل، علي عبدالفتاح، حركة تقنين أحكام الوقف في تاريخ مصر المعاصر، مطبوعات الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، ط١، ص١٠٦، يكن، زهدي، الوقف في الشريعة والقانون، دار النهضة العربية، بيروت، ١٣٨٨هـ، ص٢٣١.

٢٠٠ شنع ابن قيم الجوزية على هذه العبارة حيث قال "نصوص الواقف كنصوص الشارع ، وهذه جملة من أبطل الكلام، وليس لنصوص الشارع نظير من كلام غيره أبدا، بل نصوص الواقف يتطرق إليها التناقض والاختلاف، ويجب إبطالها إذا خالفت نصوص الشارع وإلغاؤها، ولا حرمة لها حينئذ ألبنة، ويجوز - بل يترجح - مخالفتها إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله منها وأنفع للواقف والموقوف عليه، ويجوز اعتبارها والعدول عنها مع تساوي الأمرين، ولا يتعين الوقف معها، وسنذكر إن شاء الله فيما بعد، ونبين ما يحل الإفتاء به وما لا يحل من شروط الواقفين ؛ إذ القصد بيان بطلان هذه الحيلة شرعا وعرفا ولغة" ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الزرعي، إعلام الموقعين عن رب العالمين، دار الكتب العلمية، ط١٩٩١م، ج٣، ص٢٢٧.

٢٠١ الشرح الكبير مع الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨، الصاوي، بلغة السالك، ج٢، ص١٢٠، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٢٠.

٢٠٢ الحموي، أحمد بن محمد، غمز عيون البصائر في شرح الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ج١، ص٣٣٣.

٢٠٣ لأنه ماله ولم يأذن في صرفه إلا على وجه مخصوص والأصل في الأموال العصمة، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٢٦، أبو زهرة، محمد، محاضرات في الوقف، دار الفكر العربي، ط١٩٧١م، ص١٤٥.

٢٠٤ الشرييني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨٦، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٣٤، البهوتي، كشف

القناع، ج٤، ص٢٥١، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٩٤، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص١٧.

٢٠٥ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٠، الشرح الكبير مع الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٣، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٢٠.

٢٠٦ الطرابلسي، الإسعاف، ص٣٥، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٥٩.

- ٢٠٧ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٣.
- ٢٠٨ حتى الظاهرية الذين وهم من أكثر المذاهب الإسلامية تشدداً في الشروط المقترنة بالعقود والتصرفات إلا " أنهم لا يبطلون الوقف إذا اقترن به شرط غير صحيح، بل يلغو الشرط وحده ويصح الوقف" الكبيسي، أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية، ج١ ص٦٠-٨٠، ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥٩.
- ٢٠٩ القاعدة العامة في المذهب الحنفي أن الوقف لا يبطل الوقف بالشروط الفاسدة، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٣٠، إلا أنهم يقولون بفساد الوقف باقترانه ببعض الشروط.
- ٢١٠ استندنا في هذه الفقرة إلى رأي ذهب إليه الحنفية من أن الوقف لا يبطل باقترانه بالشرط الفاسد إذا لم يكن موجباً لنقض الوقف من أصله ابن عابدين، رد المحتار، ج٥، ص٢٤٨، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٥١، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٩٤، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢١٧.
- ٢١١ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٠، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٢، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٠.
- ٢١٢ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨٦.
- ٢١٣ الطرابلسي، الإيساعف، ص٣٥.
- ٢١٤ وللقاضي الكلام لأن نظره أعلى وهذا شرط فيه تقويت المصلحة للموقوف عليهم، وتعطيل للوقف فيكون شرطاً لا فائدة فيه للوقف ولا مصلحة فلا يقبل، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨٦.
- ٢١٥ الطرابلسي، الإيساعف، ص٣٤.
- ٢١٦ على الصحيح المشهور لمخالفته الشرع ، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٢، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٠.
- ٢١٧ النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٣٨.
- ٢١٨ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٤.
- ٢١٩ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٠، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣١٥.
- ٢٢٠ وذهب الظاهرية إلى من وقف وشرط أن يباع إن احتيج صح الوقف وبطل الشرط؛ لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى ، وهما فعلاً متغايران، إلا أن يقول : لا أحبس هذا الحبس إلا بشرط أن يباع : فهذا لم يحبس شيئاً ؛ لأن كل حبس لم ينعقد إلا على باطل فلم ينعقد أصلاً، ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥٩.
- ٢٢١ وهو قول هلال والخصاف وجوزة يوسف بن خالد السمتي إلحاقاً للوقف بالعق، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٣.
- ٢٢٢ ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٣.
- ٢٢٣ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨.
- ٢٢٤ تم استخلاص هذه الحالات من الذي ذكرها الحنفية، وهو ما استخلصه العلامة مصطفى الزرقا منها، أحكام الوقف ص١٤١ وما بعدها، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٦٦، الحموي، غمر عيون البصائر، ج٢، ص٢٢٨، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨٧.
- ٢٢٥ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨٦، أحكام الأوقاف، ص١١٩.
- ٢٢٦ ذهب الحنفية إلى وقف المرتد الذكر موقوف على إسلامه، أما وقف المرتدة فهو صحيح، الطرابلسي، الإيساعف، ص١٤٥، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٠، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٥.
- ٢٢٧ ذهب بعض المالكية والزيدية إلى أن ملكية المال الموقوف شرط صحة، وليس شرط نفاذ، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٦، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص٩٨، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٥.
- ٢٢٨ العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٢.
- ٢٢٩ العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٣.
- ٢٣٠ الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٠٧.
- ٢٣١ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١١.
- ٢٣٢ ذهب بعض المالكية والإمامية والزيدية إلى بطلانه وإن أجازته المالكة، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٦، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٩، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٢، وذهب الحنفية إلى بطلانه إن وقفه الفضولي عن نفسه، وإن وقفه عن غيره كان موقوفاً على إجازة الغير، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠١.
- ٢٣٣ الدسوقي : " لأن المالك إذا أجاز فعله كان ذلك الفعل في الحقيقة صادراً منه" الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٦.
- ٢٣٤ الطرابلسي، الإيساعف، ص١٥، الخصاف، أحكام الوقف، ص١٢٩، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠١، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٤١.

- ٢٣٥ الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٥، الخصاص، أحكام الوقف، ص ١٢٩، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٠١، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٠٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤١، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٠٧، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٧٦، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ١١، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٣٤، ٢٨٣.
- ٢٣٦ وهذا بناء على قول أبي يوسف، السرخسي، المبسوط، ج ١٢، ص ٤٢، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٢٩، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٢٨، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٥.
- ٢٣٧ ما يترتب على ثبوت الشخصية الاعتبارية للوقف:
١. أن للوقف باعتباره شخصاً معنوياً ذمته المالية المستقلة عن ذمة ناظر الوقف أو متوليه، وعن ذمة الواقف، والموقوف عليهم، فمال الوقف وجميع حقوقه والتزاماته خاص به، وأن ذمته لا تتشغل بذمة غيره مهما كان، وتكون هي المالكة - اعتباراً - لجميع حقوقه وأمواله، وأن دائني الواقف، أو الناظر أو الموقوف عليه ليس لهم حق على ذمة الوقف، كما أن ديونه لا يطالب بها غير الوقف نفسه، كما أنه لا تقع المقاصة بين ديون الوقف وديون هؤلاء.
 ٢. وأن للوقف باعتباره شخصاً معنوياً أهلية مدنية في كسب الحقوق واستعمالها في الحدود التي رسمها له القانون.
 ٣. وأن له كذلك حق التقاضي ورفع الدعاوى على الغير، كما للآخرين الحق في رفع الدعاوى عليه باعتباره شخصاً معنوياً.
 ٤. يمثله في كل ذلك ناظر الوقف أو الشخص الذي يحدده صك الوقف أو القضاء أو إدارة الوقف حسب النظام الأساسي له، وأن هذا الشخص عليه ما على الوكيل للشخص الطبيعي من الحقوق والواجبات والمسؤوليات.
- ونظراً للهدف الخيري الذي يسعى الوقف إلى تحقيقه فقد روعي من قبل المشرع في بعض الدول بإعفاؤه من سداد الضريبة المفروضة على غيره من جماعات الأشخاص أو مجموعات الأموال، ديون الوقف، ص ٤٥، الزريقي، الطبيعة القانونية لشخصية الوقف المعنوية، ص ٧٢، الشخصية الاعتبارية للوقف وأثرها في حفظه وتنميته، ص ٤٥ وما بعدها.
- ٢٣٨ وذهب أبو حنيفة خلافاً لأبي يوسف إلى أن المال يبقى على ملك الواقف إلا إذا حكم به حاكم، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٢، إلا في وقف المسجد، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٤٣، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢١٩، لذلك فالوقف عنده: هو حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٣، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٠٢، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٠، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٣، ص ٣٢٥، وذهب المالكية أيضاً إلى أن المال الموقوف يبقى على ملك الواقف إلا في وقف المسجد، الشرح الكبير مع الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٩٥، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٤٥، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٣٢، التسولي، التحفة، ج ٢، ص ٣٦٩، عليش، منح الجليل ج ٨، ص ١٦٥، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ١٣٣.
- ٢٣٩ وذهب الحنفية إلى أنه يزول الموقوف عن ملك الواقف عن المال الموقوف، ولا يدخل في ملك الموقوف عليه، الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٢٠، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٠٦، البابرتي، العناية شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٠٢، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٢، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٣، ص ٣٢٥.
- ٢٤٠ أي ينفك عن اختصاص الأدمي، وإلا فجميع الموجودات له سبحانه وتعالى في كل الأوقات، الشريبي، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٩.
- ٢٤١ وذهب الحنابلة إلى أنه: إذا انعقد الوقف انتقلت ملكية المال الموقوف إلى الموقوف عليه إن كان آدمياً معيناً ٢٤١ أو جمعاً محصوراً، وإلا انتقل الملك إلى الله تعالى، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٤، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٢٥، وهو ما ذهب إليه الإمامية حيث ذهبوا إلى أنه: إذا تم الوقف زال عن ملك الواقف وانتقل إلى ملك الموقوف عليه إذا كان معيناً. أما لو كان على جهة عامة أو مسجد ونحوه فالملك فيه لله تعالى. النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٩٠.
- ٢٤٢ الشريبي، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٩، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٠١.
- ٢٤٣ الكاساني، بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٢٢١، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٣، ص ٣٢٨.
- ٢٤٤ النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٤٢.
- ٢٤٥ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٦.
- ٢٤٦ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٦، شمس الدين المقدسي، الشرح الكبير، مطبوع مع المغني، ج ٦، ص ٢٢٩.
- ٢٤٧ الشريبي، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٩٠.
- ٢٤٨ لأنه لا حق للموقوف عليهم في العين، وإنما حقهم في الغلة، ولأن المقصود من الوقف أن يبقى على حكم ملك الله تعالى والتصدق بالغلة، والتملك والقسمة بين مستحقي الوقف ينافيان ذلك، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٣، ص ٣٢٧.
- ٢٤٩ الطرابلسي، الإسعاف، ص ٢٥.
- ٢٥٠ الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٩، أحكام الوقف ص ٢٦٥، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٣، ص ٣٢٧، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٦٥.

- ٢٥١ استحساناً لأنها إنما توقف للاستغلال وهو لا يوجد إلا بالماء والطريق فكان كالإجارة، الطرابلسي، الإسعاف، ص ١٩، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٦٤.
- ٢٥٢ فيدخل في وقف الأرض أصول الباذنجان وقصب السكر، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج ٣، ص ٣٢٧، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٦٤، أحكام الوقف ص ٢٦٦.
- ٢٥٣ لأنه ليس ببديل عن الوقف؛ لأن الفائت بالعيب لم يدخل تحت الوقف، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٦، ص ٢٣٠.
- ٢٥٤ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٣٠، هلال، أحكام الوقف، ص ١٥٩، الخصاف، أحكام الوقف، ص ٣٦، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٦، ص ٢٣٠، ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٠٢، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٥، ص ٢١.
- ٢٥٥ المرادوي، الإنصاف، ج ٧، ص ١١٥، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٤٣، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٣٤١.
- ٢٥٦ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٩٠.
- ٢٥٧ والإفقولان. قاله الدارمي، وينبغي أن تكون للموقوف عليه، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٩٠.
- ٢٥٨ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٦٩.
- ٢٥٩ هذا في الأصح لأن للزومه كلاماً كثيراً ولم يوجد هاهنا، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ١١٧.
- ٢٦٠ جاء في فتح القدير ج ٦، ص ٢٢٤ "أعلم أن عدم جواز بيعه إلا إذا تعذر الانتفاع به إنما هو فيما ورد عليه وقف الواقف، أما فيما اشتراه المتولي من مستغلات الوقف فإنه يجوز بيعه بلا هذا الشرط؛ وهذا لأن في صيرورته وفقاً خلافاً، والمختار أنه لا يكون وفقاً للقيم أن يبيعه متى شاء لمصلحة عرضت"
- ٢٦١ الخطاب "قال في المسائل الملقطة سئل الشيخ تقي الدين إذا وقف كتاباً على عامة المسلمين وشرط أن لا يعار إلا برهن فهل يصح هذا الرهن أم لا؟ فأجاب لا يصح هذا الرهن لأنها غير مأمونة في يد موقوف عليه ولا يقال لها عارية أيضاً بل الأخذ لها إن كان من أهل الوقف مستحقاً للانتفاع فيده عليها يد أمانة فشرط أخذ الرهن عليها فاسد ويكون في يد الخازن للكتب أمانة؛ لأن فاسد العقود في الضمان كصحيحها والرهن أمانة، هذا إذا أريد الرهن الشرعي وأما إن أريد مدلوله لغة وأن يكون تذكرة فيصح الشرط؛ لأنه غرض صحيح، وأما إذا لم يعلم مراد الواقف فيحتمل أن يقال بالبطلان بالشرط حملاً على المعنى الشرعي ويحتمل أن يقال بالصحة حملاً على المعنى وهو الأقرب لصحته انتهى". الخطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٦.
- ٢٦٢ جاء في الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٦٥: "وإذا وقف للزوء لا يجوز الشرب منه وكل ما أعد للشرب حتى الحياض لا يجوز منها التوضؤ". الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٩٠.
- ٢٦٣ النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٦١.
- ٢٦٤ ولا يصرف لأهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف، وليس لهم فيها حق، فكذا فيما قام مقامها وإنما حقم في الغلة خاصة، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٦١.
- ٢٦٥ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٠٠، الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٣، ص ٣٢٤، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٢.
- ٢٦٦ ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥٥.
- ٢٦٧ هذا ما عليه عامة المتأخرين وبه يفتي، صيانة للوقف عن الظلمة وقطعاً للأطماع الفاسدة، البغدادي، ابنغانم بن محمد، مجمع الضمانات، دار الكتاب الإسلامي، دون تاريخ، ص ٣٢٧، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٢٠.
- ٢٦٨ الطرابلسي، الإسعاف، ص ٦١.
- ٢٦٩ لصيرورته خائناً بالإنكار، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٦٠.
- ٢٧٠ الطرابلسي، الإسعاف، ص ٦٠، أحكام الوقف ص ٢٤٠، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٤٧.
- ٢٧١ لصيرورته غاصباً له من ذلك الوقت، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٦٠.
- ٢٧٢ ولا يصرف لأهل الوقف لكونه بدل العين التي وقع عليها عقد الوقف، وليس لهم فيها حق، فكذا فيما قام مقامها وإنما حقم في الغلة خاصة، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٦١.
- ٢٧٣ إن كان في يده من غلته ما يكفي للضمان وإلا أجره وأعطى الضمان من الأجرة، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٦١، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٤٧.
- ٢٧٤ كما لو حفر فيها نهراً، أو ألقى في ذلك السريقين واختلط ذلك بالتراب وصار بمنزلة المستهلك، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٦١، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٤٧.
- ٢٧٥ لأن تعيين الواقف لها صرف عما سواها.
- ٢٧٦ يجب اتباع قول الواقف في تحديد وجوه وقفه، الخطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٢٣.
- ٢٧٧ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٩٣.

٢٧٨ القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٢٩، الباجي، سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب، المنتقى شرح الموطأ، دار الكتب العلمية، دون تاريخ، ج٦، ص١٢٦.

٢٧٩ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٨٦، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٣، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٤٤، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٢٠، الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨٨، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٣٦.

٢٨٠ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٠، المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٥٣، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣١٥.

٢٨١ الصاوي، بلغة السالك، ج٢، ص١٢٠.

٢٨٢ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٧، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٤٢.

٢٨٣ النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٥٢.

٢٨٤ الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص٩٩.

٢٨٥ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣١٠.

٢٨٦ لأن الفقر هو الأصل، الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨١.

٢٨٧ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٥١، الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨١.

٢٨٨ الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨١.

٢٨٩ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٨١.

٢٩٠ لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمياً.

٢٩١ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٥.

٢٩٢ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٤٠.

٢٩٣ ك الوقف على أصناف كالفقراء وأبناء السبيل والغزاة ونحوهم فمن وجد فيه صفات بأن كان ابن سبيل غازياً غارماً استحق بها أي بالصفات كالزكاة، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩١، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٣.

٢٩٤ المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٥١.

٢٩٥ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩١، المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٩٩، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٠، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٤، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٣٧.

٢٩٦ المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٥٧، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٢٢.

٢٩٧ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٥٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٩٩.

٢٩٨ جاء في ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية "ولا يتم الوقف عند أبي حنيفة ومحمد حتى يجعل آخره لجهة لا تنقطع أبداً كالمساكين ومصالح الحرم والمساجد، بخلاف ما لو وقف على مسجد معين ولم يجعل آخره لجهة لا تنقطع لا يصح لاحتمال أن يخرب الموقوف عليه، وقال أبو يوسف: إذا سمي جهة تنقطع جاز وصار بعدها للفقراء وإن لم يسمهم هذا كلام القدوري" ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢١١.

٢٩٩ القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٣٠.

٣٠٠ عند أبي حنيفة ومحمد، فإن لم يذكر ذلك لم يصح عندهما، وعند أبي يوسف ذكر هذا ليس بشرط بل يصح وإن سمي جهة تنقطع، ويكون بعدها للفقراء وإن لم يسمهم، وجه قول أبي يوسف أنه ثبت الوقف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة، ولم يثبت عنهم هذا الشرط ذكرًا وتسمية ولأن قصد الواقف أن يكون آخره للفقراء وإن لم يسمهم هو الظاهر من حاله، فكان تسمية هذا الشرط ثابتاً دلالة، والثابت دلالة كالتأيت نصاً، ولهما أن التأيت شرط جواز الوقف لما نذكر، وتسمية جهة تنقطع توقيت له معنى فيمنع الجواز الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص٢٢٠، الزيلعي، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، ج٣، ص٣٢٦، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٥٥.

٣٠١ لأن الوقف مصرفه البر، وأقاربه أولى الناس ببره لقوله صلى الله عليه وسلم: { إنك إن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس } صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب أن يترك ورثته أغنياء حديث رقم 2551.

ولأنهم أولى الناس بصدقاته النوافل، والمفروضات فكذا صدقته المنقولة، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٥٢.

٣٠٢ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩٣.

٣٠٣ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩٧، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٧٦.

٣٠٤ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٥، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٧٢.

٣٠٥ فرق الحنابلة في النفقة بين كون الوقف على معين وعلى غير معين، فإن كان على غير معين فهو ما نصت عليه المادة في المتن، وإن كان على معين المادة فإذا لم يعين الواقف للموقوف ذي الروح نفقة كانت نفقته من غلته إن كان له نفقة، فإن لم يكن له نفقة فنفقته على الموقوف عليه المعين، فإن تعذر عليه النفقة عليه بيع الوقف وصرف ثمنه في عين أخرى تكون وفقاً للضرورة، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٦، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٤١.

٣٠٦ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٦.

٣٠٧ الشرطه إياها دلالة ؛ لأن قصده منه وصول الثواب إليه دائماً، ولا يمكن ذلك إلا بها، الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٦.

الخصاف، أحكام الوقف، ص١٠٨، الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص٢٢١، فتح القدير، ج٦، ص٢٢١، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص١٣٦، الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٤٥، البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢٢١، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج٣، ص٣٢٧، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٦٣، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٦٧، هلال، أحكام الوقف، ص٢٨.

٣٠٨ الخصاف، أحكام الوقف، ص١٠٨، الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص٢٢١، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٢١، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص١٣٦، الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٤٥، البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢٢١، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج٣، ص٣٢٧، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٦٣، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٦٧.

٣٠٩ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٦٩، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٦٧.

٣١٠ فما قطع لا يبقى ديناً لهم على الوقف إذ لا حقلهم في الغلة زمن التعمير، وفائدته لو جاءت الغلة في السنة الثانية وفاض شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضاً عما قطع، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٧١.

٣١١ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٧٥.

٣١٢ الشرح الكبير مع الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٥، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٢.

٣١٣ الآبي، جواهر الإكليل، ج٢، ص٢٠٩.

٣١٤ لأنه يؤدي إلى إبطاله بالكلية، الآبي، جواهر الإكليل، ج٢، ص٢٠٩.

٣١٥ الآبي، جواهر الإكليل، ج٢، ص٢٠٩، الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٩٠.

٣١٦ هذا ما عليه الفتوى في المذهب الحنفي ترغيباً للناس في الوقف، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٩٧.

٣١٧ لأن ما كان لوجه الله يستعمل بعضه في بعض؛ ولأن في ذلك إبقاء غرض الواقف من ابتغاء الثواب والسلامة من الخيانة بسرقة الربيع أو يشتري به أصول وعليه القرويون، عlish، فتح العلي المالك، ج٢، ص٢٤٢.

٣١٨ عند الحنابلة، يحوز تعمير وقف من ريع آخر على جهته، المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص١٠٥، الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٥٩.

٣١٩ عند المالكية يجوز صرف ريع الوقف المستغنى عنه حالاً ومالاً في وقف آخر، لأن ما كان لوجه الله يستعمل بعضه في بعض وعليه ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم وقاله ابن الماجشون وعليه ابن رشد؛ ولأن في ذلك إبقاء غرض الواقف من ابتغاء الثواب والسلامة من الخيانة بسرقة الربيع أو يشتري به أصول وعليه القرويون. عlish، فتح العلي المالك، ج٢، ص٢٤٢.

٣٢٠ كقنطرة ومدرسة ومسجد.

٣٢١ فينقل لمسجد آخر بدل الأول وكذا ينقل القرآن أو العلم الذي رتب فيه لآخر أو لمدرسة أخرى.

٣٢٢ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٧.

٣٢٣ اعتبر الحنفية ارتداد الواقف من مبطلات الوقف، الطرابلسي، الإسعاف، ص١٤٥، الخصاف، أحكام الوقف، ص٣٥١، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠١، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٥، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٤٢.

٣٢٤ ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٣، ابن عابدين، رد المحتار، ج٥، ص٢٤٨، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦١، الرحيباني، مطالب أولي النهى، ج٤، ص٣١٨، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢١٨.

٣٢٥ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٢، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٠.

٣٢٦ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٥٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى، ج٤، ص٣٠٠.

٣٢٧ هلال، أحكام الوقف، ص١٥٩، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٤١.

٣٢٨ جاء في الإسعاف، ص٣٦ "اشترى أرضاً ثم ظهر لها شقيق فإنه يجوز له إبطال الوقف وأخذها بالشفعة"، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٣.

٣٢٩ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٧٨، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣١٢، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١١٦، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٨.

٣٣٠ لأنه وإن كان الوقف باطلاً إلا أن الإذن بالاستعمال والاستغلال موجود، وكان استعمالهم مبنياً على سبب شرعي، والقاعدة الشرعية تنص على أن الجواز الشرعي ينافي الضمان، ولأنه لا ضمان عليهم في ما لو كان الوقف صحيحاً فلائ لا يجب مع بطلانه من باب أولى.

٣٣١ جاء في النجفي، جواهر الكلام " إذا وقف على من لا يصح الوقف عليه مثل العبد أو حمل لم يوجد أو رجل مجهول وما أشبه ذلك ثم بعد ذلك على أولاده الموجودين في الحال، وبعد ذلك على الفقراء بطل الوقف فيما بدء بذكره، لأنه لا يصح الوقف عليهم، وصح في حق الباقيين؛ لأنه لا دليل على إبطاله، ولا مانع يمنع منه، وقال في الثاني ما حصله أنه مبني على صحة تفريق الصفقة" النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٦. العنسي، التاج

٣٣٢ عليش، فتح العلي المالك، ج٢، ص٢٦١، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٦، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٨٤.

٣٣٣ سئل قارئ الهداية " عن مستحق لوقف عليه هو ناظره أجره بدون أجره المثل هل يصح ذلك، فأجاب : لا يجوز ذلك وإن كان هو المستحق لما يصل إليه من الضرر بالأجرة أ هـ أي لاحتمال موته، فيضر بمن بعده من المستحقين، وربما يتضرر الوقف أيضا الآن إذا كان محتاجا للتعمير "ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٢.

٣٣٤ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٢.

٣٣٥ هذا ما عليه الفتوى دفعا للضرر عن الموقوف عليهم، مجمع الأنهر، ج١، ص٧٥٠.

٣٣٦ مجمع الأنهر، ج١، ص٧٥٠.

٣٣٧ الشرييني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٩٠.

٣٣٨ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٢.

٣٣٩ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٢.

٣٤٠ هذا في الأصح ؛ لأن العقد قد جرى بالغبطة في وقته فأشبه ما إذا باع الولي مال الطفل ثم ارتفعت القيم بالأسواق، أو ظهر طالب بالزيادة والثاني ؛ يفسخ إذا كان للزيادة وقع والطالب ثقة لتبين وقوعه على خلاف الغبطة.

٣٤١ وعند الحنابلة إذا أجر الناظر العين الموقوفة بأنقص من أجره المثل وبأكثر مما يتغابن به في العادة صح العقد وضمن النقصان عن أجره المثل إن كان المستحق غيره. البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٤٠.

٣٤٢ وعند الحنفية لا يفسخ عقد إجارة الوقف بالرخص بعد العقد ويفسخ بالزيادة ويكون المستأجر أولى من غيره في ما تبقى من مدة العقد السابق. الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٢٧، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٣.

٣٤٣ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٥، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٥، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٤٠.

٣٤٤ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٣.

٣٤٥ ابن عابدين، رد المحتار، ج٦، ص٣٢.

٣٤٦ لأن المدة إذا طالت يؤدي إلى إبطال الوقف، فإن من رآه يتصرف بها تصرف الملاك على طول الزمان يظنه مالكا، مجمع الأنهر، ج١، ص٧٤٩، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٠.

٣٤٧ وإن لم يشترط الواقف للقيم ذلك بلا إذن القاضي كما في المنح عن الخانية، ولو استثنى فقال لا توجره أكثر من سنة إلا إذا كان أنفع للفقراء فللقيم ذلك إذا رآه خيرا بلا إذن القاضي، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٠.

٣٤٨ لأن له النظر للفقراء والغائب والميت، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٠٠.

٣٤٩ حتى ولو لم يشترط الولاية لنفسه؛ لأن المتولي إنما يستفيد الولاية من جهته بشرطه فيستحيل أن لا يكون له الولاية وغيره يستفيد الولاية منه؛ ولأنه أقرب الناس إلى هذا الوقف فيكون أولى بولايته، كمن اتخذ مسجدا يكون أولى بعمارتها ونصب المؤذن فيه، وهذا عند أبي يوسف، وعند محمد لا تثبت له إلا أن يشترطها لنفسه؛ لأن التسليم شرط عنده فلا تبقى له ولاية إلا بالشرط خلافاً، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٣٣. الطرابلسي، الإيساف، ص٤٩، هلال، أحكام الوقف، ص١٠١، البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢٣١، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج٣، ص٣٢٩، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص١٣٤، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٥٠.

٣٥٠ الطرابلسي، الإيساف، ص٤٩، الرملي، تحفة المحتاج، ج٦، ص٢٨٦، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣١٩، وبما أن الحنابلة يقولون بانتقال ملكية الموقوف للموقوف إن كان معيّنًا تكون نظارة للموقوف عليه إن كان مكلفاً رشيداً، أو لوليه إن صغيراً أو مجنوناً أو سفيهاً، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٥٥، فإذا كان الوقف لجماعة محصورين رشدين فالنظر للجميع كل إنسان منهم ينظر في حصته، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٢، شمس الدين المقدسي، الشرح الكبير ج٦، ص٢٣٧، أما إذا كان الموقوف عليه غير آدمي أو آدمياً غير محصور كان النظر فيه للحاكم أو من يستنيبه، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٨.

٣٥١ سواء أفوضه له في حال حياته أم أوصى به.

٣٥٢ لأن له النظر العام فكان أولى بالنظر فيه ؛ ولأن الملك في الوقف لله تعالى.

٣٥٣ وعند الملكية إذا لم يعين الواقف ناظرًا للوقف، فإن كان المستحق معيناً رشيداً فهو ولي وقفه، وإن كان غير رشيد فوليّه، وإن كان المستحق غير معين فالحاكم يولي عليه من شاء وأجرته من ريعه، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨، الصاوي، بلغة السالك، ج٢، ص١١٩.

٣٥٤ الرملي، تحفة المحتاج، ج٦، ص٢٨٦، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٠.

٣٥٥ لأن رأي القيم قائم مقام رأيه وكان له في ذلك التفضيل عند الوقف رأياً فيجوز أن يشترط ذلك في القيم بعده، وهذا لأن المصارف تتفاوت في الحاجة باختلاف الأوقات والأمكنة فمقصوده أن تكون الغلة مصروفة إلى المحتاجين في كل وقت، وإنما يتحقق ذلك بالزيادة والنقصان بحسب حاجتهم والصرف إلى البعض دون البعض إذا استغنى البعض عنه؛ فلهذا جوز له أن يجعل الرأي في ذلك إلى القيم، السرخسي، المبسوط ج١٢، ص٤٦، مجمع الأنهر، ج١، ص٧٥٤.

٣٥٦ ذهب المالكية إلى يبطل الوقف باشتراط الوقف النظارة لنفسه وحصل مانع من الوقف مالم يكن الموقوف عليه صغار ولده أو من في حجره، فإن لم يحصل مانع يصح الوقف ويجبر على جعل النظر لغيره. الحطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٢٥، الصاوي، بلغة السالك، ج٢، ص١١٦، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨١.

٣٥٧ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٠.

٣٥٨ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٢٨.

٣٥٩ إلا المشروط له النظر بأن قال جعلت نظر وقفي لفلان الطرابلسي، الإسعاف، ص٤٩، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٤٠، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٠٨، ابن عابدين، رد المحتار، ج٥، ص٣٦٦.

٣٦٠ السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٤٤، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨.

٣٦١ لأن الواقف نصبه ليكون ناظرًا له محصلاً لمقصوده، وقد يعجز عن ذلك بموته فيكون آذناً له في الاستعانة بغيره بعد موته، السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٤٤.

٣٦٢ وعند الملكية ليس لناظر الوقف الإيصاء بالنظر لغيره، إلا أن يجعل الواقف له ذلك. الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨، الحطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٣٩، الصاوي، بلغة السالك، ج٢، ص١١٩، وهذا عندهم يستند إلى قاعدة "كل من ملك حقاً على وجه يملك معه عزله فليس له أن يوصي به" الحطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٣٨.

٣٦٣ السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٤٤، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٢.

٣٦٤ لأنه نصب ناظرًا لكل من عجز بنفسه عن النظر والواقف ميت ومصرف الغلة عاجز عن التصرف في الوقف لنفسه فالرأي في نصب القيم إلى القاضي. السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٤٤.

٣٦٥ المراد به اشتراط الواقف أو القاضي ذلك له وقت النصب. ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٥.

٣٦٦ ومعنى العموم كما في أنفع الوسائل أنه ولاد وأقامه مقام نفسه وجعل له أن يسند ويوصي به إلى من شاء ففي هذه الصورة يجوز التفويض منه في حال الحياة وفي حالة المرض المتصل بالموت، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٥.

٣٦٧ بخلاف الواقف، فإن له عزل القيم وإن لم يشرطه والقيم لا يملكه كالوكيل إذا أذن له الموكل في أن يوكل فوكل حيث لم يملك العزل. ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٥.

٣٦٨ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٥.

٣٦٩ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٢.

٣٧٠ ويحتمل الحاكم مطلقاً، لخروج الموقوف عليه من استحقاق النظر بشرطه، فعوده إليه يحتاج إلى دليل، بخلاف الحكم فإن نظره عام، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٢.

٣٧١ النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٤٧، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٣.

٣٧٢ وروى يوسف بن خالد السمتي عن أبي حنيفة أنه لا يجوز؛ لأن الواقف لم يرض إلا برأيهما، ولم يرض برأي أحدهما، وعلى قياس قول أبي يوسف ينبغي أن يجوز، كما لو أوصى إلى رجلين فإنه يجوز انفاردهما بالتصرف عنده. الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٠.

٣٧٣ وهذا عند أبي يوسف، الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٠.

٣٧٤ لأن الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الخائن لأنه يخل بالمقصود، وكذا تولية العاجز؛ لأن المقصود لا يحصل به. الطرابلسي، الإسعاف، ص٤٩، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٠٨، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨٠.

٣٧٥ الطرابلسي، الإسعاف، ص٤٩، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٠٨، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨٠.

٣٧٦ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٠، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٢٨.

٣٧٧ لقوله تعالى { ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً } سورة النساء الآية ١٤١.

٣٧٨ لأن غير المكلف لا ينظر في ملكه المطلق ففي الوقف أولى.

٣٧٩ لأن مراعاة حفظ الوقف مطلوبة شرعاً، وإن لم يكن الناظر متصفاً بهذه الصفة لم يمكنه مراعاة حفظ الوقف.

- ٣٨٠ القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٢٩، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٤٧، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٠، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٢٨.
- ٣٨١ الشربيني، مغني المحتاج، ص٣.
- ٣٨٢ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٠، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٣٨.
- ٣٨٣ الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٥٠.
- ٣٨٤ وذهب الحنابلة إلى أنه : إن لم يسم الواقف للناظر شيئاً فإن كان مشهوراً بأخذ الأجر على عمله فله أجره مثل عمله، وإلا فلا شيء له؛ لأنه متبرع بعمله البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧١، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٧، وعند المالكية للقاضي أن يجعل للناظر شيئاً من الوقف إذا لم يكن له شيء، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨.
- ٣٨٥ وذهب الحنابلة إلى أنه إن كان المشروط أكثر فكله ما يحتاج إليه الوقف من نحو أمناء، وعمال على الناظر يصرفها من الزيادة حتى يبقى له أجره مثله، إلا أن يكون الواقف شرطه له خالصاً، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧١.
- ٣٨٦ الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٣، الخصاف، أحكام الوقف، ص٣٤٦، الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٦٠.
- ٣٨٧ لأنها في مقابلته فلا يستحق إلا بقدره.
- ٣٨٨ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧١،
- ٣٨٩ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧١، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٧.
- ٣٩٠ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٣٦.
- ٣٩١ وهذا عند أبي يوسف وهلال تبطل الولاية بناء على أن القيم عندهما بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت، الطرابلسي، الإسعاف، ص٣٤، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢١١، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٤.
- ٣٩٢ وذهب الحنابلة إلى أنه إذا شرط الواقف النظر لغيره ثم عزله لم يصح عزله إلا أن يشترطه لنفسه فإن اشترطه ملكه بالشرط المادة، وإن شرط النظر لنفسه ثم جعله لغيره أو أسنده أو فوضه إليه فله عزله، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٣١.
- ٣٩٣ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٠٩، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٥٨.
- ٣٩٤ ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٦٦، الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٢٨، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨٧.
- ٣٩٥ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٨.
- ٣٩٦ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٠، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٣٨.
- ٣٩٧ وهذا قول محمد ؛ لأن المتولي وكيل الفقراء لا وكيل الواقف حتى لا يمكنه أن يعزله بدون شرط في أصل الوقف، وعند أبي يوسف وهلال تبطل الولاية بناء على أن القيم عندهما بمنزلة الوكيل والوكالة تبطل بالموت، الطرابلسي، الإسعاف، ص٣٤.
- ٣٩٨ لأنه يصير وصيه بعد الموت، الطرابلسي، الإسعاف، ص٣٤.
- ٣٩٩ لأنه شرط مخالف للحكم الشرعي، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص١٣٤، الزيلعي، تبیین الحقائق، ج٣، ص٣٢٩، البابرتي، العناية الهداية ج٦، ص٣٣٢، مجمع الأنهر، ج١، ص٧٥٣، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٥٠، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨١.
- ٤٠٠ الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٣٠، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٨٠.
- ٤٠١ وهذا عند أبي يوسف لأنه وكيله، ولا يجوز عزله عند محمد لكونه وكيلاً للموقوف عليهم. الطرابلسي، الإسعاف، ص٤٩، الخصاف، أحكام الوقف، ص٢٠٣، الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٣٩، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٥٠، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٨.
- ٤٠٢ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٢٤٤.
- ٤٠٣ ولا يجوز في الصحة، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٦.
- ٤٠٤ لأنه بمنزلة الوصي . ولما كان الوصي له عزل من أوصى إليه ونصب غيره اتجه قوله : وينبغي أن يكون له العزل والتفويض كالإيصاء، بخلاف الإسناد في حال الصحة؛ لأنه في حال الصحة كالوكيل ولا يملك الوكيل العزل، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٦.
- ٤٠٥ لأنه يجوز للواقف من التصرف ما لا يجوز للحاكم الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٥.
- ٤٠٦ الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٥.

٤٠٧ لأن رأي القيم قائم مقام رأيه وكان له في ذلك التفضيل عند الوقف رأياً فيجوز أن يشترط ذلك في القيم بعده، وهذا لأن المصارف تتفاوت في الحاجة باختلاف الأوقات والأمكنة فمقصوده أن تكون الغلة مصروفة إلى المحتاجين في كل وقت، وإنما يتحقق ذلك بالزيادة والنقصان بحسب حاجتهم والصرف إلى البعض دون البعض إذا استغنى البعض عنه ؛ فلهذا جوز له أن يجعل الرأي في ذلك إلى القيم، السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٤٦.

٤٠٨ ولو من قبله، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٧٤.

٤٠٩ قال في ابن مفلح، الفروع : ويتوجه مع حضوره، فيقرر حاكم في وظيفة خلت في غيبته لما فيه من القيام بلفظ الواقف في المباشرة، ودوام نفعه انتهى وعلى هذا لو ولي الناظر الغائب إنساناً، وولى الحاكم آخر قدم الأسبق تولية منهما، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٣.

٤١٠ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٣، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٧، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٣٢.

٤١١ العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣١٩.

٤١٢ العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٢٠.

٤١٣ العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٢٠.

٤١٤ ويحتمل انعزاله بفسقه، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٢.

٤١٥ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٧٤.

٤١٦ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٢، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٠.

٤١٧ الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٦٠، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٣.

٤١٨ لأن الناظر هو الذي يلي الوقف، وحفظه، وحفظ ريعه، وتنفيذ شرط واقفه وطلب الحظ فيه مطلوب شرعاً فكان ذلك للناظر.

٤١٩ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٨، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٣٤، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٣.

٤٢٠ الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٦١، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٣.

٤٢١ الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٤، الخصاف، أحكام الوقف، ص٣٤٥.

٤٢٢ لأن الولاية مقيدة به حتى لو أجر الوقف من نفسه أو سكنه بأجر المثل لا يجوز، وكذا إذا أجره من ابنه أو أبيه للتهمة نظر معها، الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٤.

٤٢٣ ألا ترى أنه يجوز له أن يجعل كل الغلة للقيم بخلاف القاضي فإنه لا يجري عليه إلا بقدر الاستحقاق ؛ لأنه نصب ناظراً لمصالح المسلمين فلا يجوز له من التصرف إلا ما فيه مصلحة الطرابلسي، الإسعاف، ص٥٤.

٤٢٤ الطرابلسي، الإسعاف، ص٣٢، جاء في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج١، ص٢٠٦ " صرح علماؤنا قاطبة بأن يد الناظر على الوقف يد أمانة لا يد عدوان "

٤٢٥ الطرابلسي، الإسعاف، ص٣٢.

٤٢٦ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٤٠.

٤٢٧ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٤١، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٥.

٤٢٨ الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٤٦٠.

٤٢٩ وتفسير الاستدانة أن يشتري للوقف شيئاً وليس في يده شيء من الغلة أما لو كان في يده شيء ، فاشترى للوقف من مال نفسه ينبغي أن يرجع، ولو بلا أمر قاض. ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٤٠.

٤٣٠ الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٢٤.

٤٣١ الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٢٤.

٤٣٢ وذهب الحنابلة إلى أن: الناظر مؤتمن مطلق التصرف فله الاستدانة على الوقف بلا إذن الحاكم كسائر تصرفاته لمصلحة الوقف، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٧، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٣٣.

٤٣٣ تشمل الطويلة منها، ولو بعقود فلو وجد ذلك لا يستدين، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٣٩.

٤٣٤ وهذا عند أبي يوسف كما هو مذهبه في التوسع في الوقف، وعند محمد الوقف جائز والشرط باطل؛ لأن هذا الشرط لا يؤثر في المنع من زواله، والوقف يتم بذلك ولا ينعدم به معنى التأييد في أصل الوقف، فيتم الوقف بشروطه ويبقى الاستبدال شرطاً فاسداً فيكون صحيحاً في نفسه. البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢٢٧.

٤٣٥ لأنه اشترط رأيه مع رأيه. الطرابلسي، الإسعاف، ص٣٤، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٠٠.

٤٣٦ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٢٤، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٩٩.

- ٤٣٧ الطرابلسي، الإسعاف، ص ٢٧، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٢٠.
- ٤٣٨ لأن إفادته الولاية لغيره بذلك فرع كونه يملكها.
- ٤٣٩ الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٠٠.
- ٤٤٠ الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٠٠، الخصاص، أحكام الوقف، ص ١٥٥.
- ٤٤١ كما لو شرط البذل داراً لا يستبدلها بأرض، وهكذا الطرابلسي، الإسعاف، ص ٣٢، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٠٠.
- ٤٤٢ على الأصح، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٨٤.
- ٤٤٣ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٢٤.
- ٤٤٤ الحموي، غمز عيون البصائر، ج ٢، ص ٢٢٧، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٨٨.
- ٤٤٥ الخصاص، أحكام الوقف، ص ٢٥.
- ٤٤٦ كأن يجده الغاصب ولا بينة أي وأراد دفع القيمة، فللمتولي أخذها ليشترى بها بدلاً وتكون وفقاً على شرائط الأول؛ لأن الغاصب إذا جدد الغصب يصير بمنزلة المستهلك فيجوز أخذ القيمة. البغداد، مجمع الضمانات، ص ٣٢٨، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٤٩.
- ٤٤٧ كالرد بخيار الشرط أو بخيار العيب.
- ٤٤٨ كالإقالة بعد القبض.
- ٤٤٩ لأنه صار كأنه اشتراها شراء جديداً فتصير وفقاً فيمتنع بيعها. الطرابلسي، الإسعاف، ص ٣٣.
- ٤٥٠ وذهب الحنابلة إلى أنه يعتبر بدل الوقف وفقاً بمجرد الشراء. البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٩٥.
- ٤٥١ الطرابلسي، الإسعاف، ص ٣١، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٢٩، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٤٠٠، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٨٥.
- ٤٥٢ ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٨٥.
- ٤٥٣ يقول ابن عابدين "يجب أن يزداد آخر في زماننا : وهو أن يستبدل بعقار لا بدراهم ودنانير فإننا قد شاهدنا النظر يأكلونها، وقل أن يشتري بها بدلاً ولم نر أحداً من القضاة فتش على ذلك مع كثرة الاستبدال في زماننا". ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٨٦.
- ٤٥٤ عيش، فتح العلي المالك، ج ٢، ص ٢٤٢.
- ٤٥٥ وعند الحنابلة لا يجوز بيع الوقف إذا لم تتعطل منفعة الوقف بالكلية، وإن كان غيره أنفع منه وأكثر رد على أهل الوقف، إلا أن يبلغ في قلة النفع إلى حد لا يعد نفعاً، فيكون وجود ذلك كالعدم. ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢٥٣، وعند الزيدية لا يجوز بيع الوقف إلا في الحالات الآتية:
١. إذا خشي فساد أو تلفه إن أبقاه.
 ٢. إذا خشي فساد الموقوف عليه.
 ٣. إذا لم يمكن إصلاح الوقف في نفسه ولو مسجداً إلا ببيع بعضه لإصلاح الباقي إذا اتحد الواقف والمصرف في صفقة واحدة. العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٣٤.
- ٤٥٦ وهذا مروى عن محمد بن هشام. الطرابلسي، الإسعاف، ص ٣١.
- ٤٥٧ الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٣١٦.
- ٤٥٨ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٩٤، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٤٢، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ١٠٤، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٣٦٩.
- ٤٥٩ لأن في إقامة البدل مقامه تأبيداً له، وتحقيقاً للمقصود فتعين وجوبه.
- ٤٦٠ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٩٣.
- ٤٦١ فإن الأرض إذا ضعفت لا يرغب غالباً في استئجارها بل في شرائها، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٢٢١.
- ٤٦٢ لأنه فسوخ لعقد لازم مختلف فيه اختلافاً قوياً فتوقف على الحاكم.
- ٤٦٣ هذا الصحيح من المذهب، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ١٠٥.
- ٤٦٤ وهو الصحيح، المرداوي، الإنصاف، ج ٧، ص ١٠٦، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٩٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٣٧١.
- ٤٦٥ وهذا في قول أبي يوسف وهلال؛ لأن القيم كالوكيل، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٣٢.
- ٤٦٦ ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٥٦.
- ٤٦٧ لأن الحبس بمنزلة الرهن والوقف لا يرهن. ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٢٨.
- ٤٦٨ الطرابلسي، الإسعاف، ص ٢٨، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٣٠، الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٥٥.

٤٦٩ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩٦ ابن مفلح، الفروع، ص١١٤٥، شمس الدين المقدسي، الشرح الكبير، ج٦، ص٢٧١.
٤٧٠ وقال الحنفية: "لا يجوز وقف المشاع مقبرة أو مسجداً سواء كان محتماً للقسم أم لا، وهذا بالاتفاق؛ لأن بقاء الشركة يمنع الخلو لله تعالى؛ ولأن المهايأة في هذا في غاية القبح بأن يقبر فيها الموتى سنة وتزرع سنوياً صلى الله عليه في وقت ويتخذ إصطبلًا في وقت بخلاف الوقف لإمكان الاستغلال". ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢١٣،
السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٣٧، البابرتي، العناية شرح الهداية، ج٦، ص٢١١، الزيلعي، تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ج٣، ص٣٢٦.
٤٧١ قال السبكي: "والقول بوجوبها مخالف للمذهب المعروف يعني من منع قسمة الوقف من المطلق إلا أن يكون فيه نقل صريح بخصوصه" الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٨.
٤٧٢ الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٧٨، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣١٥، الأنصاري، أسنى المطالب، ج٤، ص٥٨، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٤٣، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٢٧٦، المرداوي، الإنصاف، ج٧، ص٨.
٤٧٣ خلافاً لصاحب التلخيص حيث قال: تختص بهم على الأثبة لاختلاف المذاهب في أحكام الصلاة، ويصير كما لو كان مدرسة أو رباطاً.
٤٧٤ لأن إثبات المسجدية تقتضي عدم الاختصاص.
٤٧٥ الخطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٣٧، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٢، المرداوي، الإنصاف، ج٧، ص٥٥، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٢٠، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٠٧.
٤٧٦ الشربيني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨١.
٤٧٧ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩٧، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٧٥.
٤٧٨ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩٣.
٤٧٩ لحديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لها "لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم، فأدخلت فيه ما أخرج منه، وألزقته بالأرض وجعلت له بابين باباً شرقياً، وباباً غربياً، فبلغت به أساس إبراهيم". صحيح البخاري، كتاب الزكاة، أبواب صدقة الفطر حديث رقم 1490.
٤٨٠ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩٤، ابن مفلح، الفروع، ص١١٤١.
٤٨١ وعند الشافعية إذا انهدم المسجد وتعذرت إعادته لم يعد ملكاً ولم يبيع بحال، وتصرف غلة وقفه لأقرب المساجد إليه، وعند الإمامية المسجدية تقتضي الدوام والتأييد فإذا وقف مسجداً فخرّب أو خربت القرية أو المحلة التي هو فيها لم تبطل بذلك مسجديته، وذهب الزيدية إلى أنه إذا ذهب قرار المسجد عاد للواقف إن كان حياً أو وارثه إن عرفوا وفقاً عليهم لا ملكاً ويكون بيتهم على فرائض الله، وإلا كان للفقراء، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٠٧، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣١٢.
٤٨٢ للنهي عن إضاعة المال، وفي إبقائه إذن إضاعة، فوجب الحفظ بالبيع؛ ولأن المقصود انتفاع الموقوف عليه بالثمرة لا بعين الأصل من حيث هو، ومنع البيع إذن يبطل لهذا المعنى الذي اقتضاه الوقف فيكون خلاف الأصل؛ ولأن فيما نقول بقاء للوقف بمعناه حين تعذر الإبقاء بصورته فيكون متعيناً، وعموم "لا يباع أصلها" مخصوص بحالة تأهل الموقوف للانتفاع المخصوص لما ذكرناه قال ابن رجب: ويجوز في أظهر الروايتين عن أحمد أن يباع ذلك المسجد، ويعمر بثمنه مسجد آخر في قرية أخرى إذا لم يحتج إليه في القرية الأولى والوقف على قوم بعينهم أحق بجواز نقله إلى مدينتهم من المسجد، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩٢.
٤٨٣ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٦، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٥١.
٤٨٤ النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٥٨.
٤٨٥ لما روي عن الصحابة رضي الله عنهم لما ضاق المسجد الحرام أخذوا أرضين بكره من أصحابها بالقيمة وزادوا في المسجد الحرام بحر عن الزيلعي قال في نور العين: ولعل لأخذ كرها ليس في كل مسجد ضاق، بل الظاهر أن يختص بما لم يكن في البلد مسجد آخر إذ لو كان فيه مسجد آخر يمكن دفع الضرورة بالذهاب إليه نعم فيه حرج لكن الأخذ كرها أشد حرجاً منه ويؤيد ما ذكرنا فعل الصحابة إذ لا مسجد في مكة سوى الحرام، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٧٩، الزيلعي، تبين الحقائق، ج٣، ص٣٢٢.
٤٨٦ ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٤١.
٤٨٧ لأن منفعة ذلك ترجع إليهم، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٣٠.
٤٨٨ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٣٠، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٦٢.

- ٤٨٩ الشرح الكبير مع الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٥.
- ٤٩٠ العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣١٣.
- ٤٩١ لأن السلف عملوا ذلك في مسجده صلى الله عليه وسلم، ولأن منفعتهما أهم من نفع الدور، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٣١.
- ٤٩٢ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٤٧.
- ٤٩٣ ولو وقف داراً أو أرضاً على مسجد معينقال بعضهم : هو على الاختلاف، على قولأبي يوسفجوز، وعلى قولمحمداً يجوز، بناء على أنالمسجد عندأبي يوسفلا يصير ميراثاً بالخراب، وعندمحمديصير ميراثاً، وقالأبو بكر الأعمش : ينبغيأن يجوز بالاتفاق وقالأبو بكر الإسكاف : ينبغي أن لا يجوز بالاتفاق.الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص٢٢١.
- ٤٩٤ العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٠٧.
- ٤٩٥ العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٠٧.
- ٤٩٦ لأن ولاية الحقوق العامة إليه، فإن عمره بغير إذنه لم يصح .العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٠٩.
- ٤٩٧ فإن كان فيه ضرر لم يصح ولم يكن للإمام أن يأذن فيه، فإن أذن جاهلاً لأضراره فالواجب هدمه. العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٣٠٩.
- ٤٩٨ السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٤٣.
- ٤٩٩ ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج١، ص١٥١.
- ٥٠٠ جاء في التقرير والتحبير ج١، ص١١٧ "إن تخصيص الشيء بالذكر ، لا يدل على نفي الحكم عما عداه في خطابات الشارع، أما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات يدل" وجاء في ابن عابدين، رد المحتار "وحيث كان المفهوم معتبراً في متفاهم الناس وعرفهم وجب اعتباره في كلام الواقف أيضاً لأنه يتكلم على عرفه" ج٤، ص٤٣٤، وانظر الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٣٦.
- ٥٠١ المحكوم عليه مدلول الألفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعنا عليها ما لم تقم القرينة على ذلك فالمعول عليها، الرملي، تحفة المحتاج، ج٦، ص٢٧١.
- ٥٠٢ المحكوم عليه مدلول الألفاظ لا المقاصد لعدم اطلاعنا عليها ما لم تقم القرينة على ذلك فالمعول عليها، الرملي، تحفة المحتاج، ج٦، ص٢٧١، الفتاوى الفقهية الكبرى ج٣، ص٢٩٢، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٨٥، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٠.
- ٥٠٣ يقول الخطاب : " ولا يقبل قوله في الصريح إذا ادعى أنه أراد خلاف "الخطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٢٣.
- ٥٠٤ ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٦٥، الحموي، غمز عيون البصائر، ج٢، ص٢٢٨.
- ٥٠٥ يقول الخطاب : " إذا كان حياً وفسر اللفظ بأحد احتمالاته قبل تفسيره ولو كان خلاف الظاهر "الخطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٢٣.
- ٥٠٦ يقول الخطاب : " ولا يقبل قوله في الصريح إذا ادعى أنه أراد خلاف "الخطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٢٣.
- ٥٠٧ فإن كان له ثلاثة بنين فقال : وقفت على ولدي فلان وفلان، وعلى ولد ولدي . كان الوقف على الابنين المسميين، وعلى أولادهما، وأولاد الثالث، وليس للثالث شيء. ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٢٧، المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٤٧.
- ٥٠٨ كقوله داري لك سكنى تكون عارية، السرخسي، المبسوط، ج١٢، ص٣٢.
- ٥٠٩ الفتاوى الفقهية الكبرى ج٣، ص٢٢٦.
- ٥١٠ ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٦٥.
- ٥١١ الطرابلسي، الإسعاف، ص١٦، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٧١.
- ٥١٢ صرح الأصوليون بأن الحقيقة تنترك بدلالة العادة، وحينئذ فينصرف في كلام الواقف والموصي إلى ما هو المتعارف في زمنه؛ لأنه حقيقة كلامه العرفية فتترك به الحقيقة الأصلية. ابن عابدين، رد المحتار، ج١، ص٣٧، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٤٣، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٤، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٢٩، ابن مفلح، الفروع، ص١١٢٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٢٠.
- ٥١٣ الفتاوى الفقهية الكبرى ج٣، ص٢٠٨.
- ٥١٤ الفتاوى الفقهية الكبرى ج٣، ص٣١٣.
- ٥١٥ لأنه بمنزلة شرطه.
- ٥١٦ الرملي، تحفة المحتاج، ج٦، ص٢٦٠.
- ٥١٧ عليش، فتح العلي المالك، ج٢، ص٢٤٢، الفتاوى الفقهية الكبرى ج٣، ص٢٨٢.
- ٥١٨ عليش، فتح العلي المالك، ج٢، ص٢٥٣.
- ٥١٩ الفتاوى الفقهية الكبرى ج٣، ص٢٩٢.

٥٢٠ الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٣، ص ٢٢٨.

٥٢١ ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢٣٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٣٠٠.

٥٢٢ النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٤٠.

٥٢٣ الطرابلسي، الإيساف، ص ٣٤، الخصاف، أحكام الوقف، ص ٢٣، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٤٤، ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج ١، ص ١٢٤.

٥٢٤ كأن يقول على هذا الحجازي فإذا هو مصر، أو على مسكين فإذا هو غني. العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٠٠.

٥٢٥ لأن الإشارة أقوى من التسمية، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٣٠٠.

٥٢٦ العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٩٩.

٥٢٧ ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٦٠.

٥٢٨ ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج ١، ص ١٣٣.

٥٢٩ جاء في أشباه السيوطي " لو وقف كتابا وشرط أن لا يعار إلا برهن اتبع شرطه وقال السبكي في تكملة شرح المذهب : فرع حدث في الأعصار القريبة وقف كتب، يشترط الواقف أن لا تعار إلا برهن أو لا تخرج من مكان تحبيسها إلا برهن، أو لا تخرج أصلا.

والذي أقول في هذا أن الرهن لا يصح بها، لأنها عين مأمونة في يد موقوف عليه . ولا يقال لها عارية أيضا، بل الأخذ لها إن كان من الوقف استحق الانتفاع ويده عليها يد أمانة، فشرط أخذ الرهن عليها فاسد، وإن أعطاه كان رهنًا فاسدا ويكون في يد خازن الكتب أمانة ؛ لأن فاسد العقود في الضمان كصحيحها، والرهن أمانة .

هذا إذا أريد الرهن الشرعي، وإن أريد مدلوله لغة، وأن يكون تذكرة فيصح الشرط ؛ لأنه غرض صحيح، وإذا لم يعلم مراد الواقف، فيحتمل أن يقال بالبطلان في الشرط المذكور حملا على المعنى الشرعي ويحتمل أن يقال بالصحة حملا على اللغوي وهو الأقرب تصحيحا للكلام ما أمكن " السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، دون تاريخ، ص ٣٢٨.

٥٣٠ تستند هذه المادة إلى قاعدة " إعمال الكلام أولى من إهماله " ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٥٢، الحطاب، مواهب الجليل، ج ٦، ص ٣٦.

٥٣١ كما لو قال وقفت داري هذه على مسجد كذا ولأمي السكنى بها ففي فتاوى العماد بن يونس احتمال وجهين، أحدهما: صحة الوقف وإلغاء الشرط كقوله طلقك و عليك ألف، ويلغو الإلزام، والثاني: بطلانه، الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٣، ص ٢٩٨.

٥٣٢ ابن نجيم، البحر الرائق، ج ٥، ص ٢٦٥، الحموي، غمز عيون البصائر، ج ٢، ص ٢٢٨.

٥٣٣ ذهب الحنفية إلى أن الوصف بعد جمل يرجع إلى الأخير منها كما لو قال: وقفت على ولدي وولد ولدي الذكور، فالذكور راجع لولد الولد فحسب، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٦٢، أما الشرط والاستثناء إلى فيعودان المتعاطفين جميعاً، ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٦٢، ص ٤٦٠.

٥٣٤ سواء كان العطف بالواو، أو بالفاء. البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٩، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٣٥، المرادوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٥٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٣١٥، وعند الشافعية، بشرط أن تكون معطوفة بالواو وأن لا يتخللها كلام طويل، أما إذا عطف ما ذكر من المتعاطفات بثم أو فرق بينهما بكلام طويل اختصت الصفة، والاستثناء بالمعطوف الأخير، الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٩، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٤١.

٥٣٥ الفتاوى الفقهية الكبرى ج ٣، ص ٢٦٩، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٩، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٣٣، المرادوي، الإنصاف، ج ٧، ص ٥٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٣١٥.

٥٣٦ كما لو قال: وقفت على بني زيد وعمرو لم يدخل بنو عمرو؛ لأنه أقرب إلى زيد فيصرف إليه هذا هو الصحيح. ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٦٢.

٥٣٧ واشترط الشافعية أن لا يتخللها كلام طويل.

٥٣٨ ذهب الحنفية إلى أن الوصف المتقدم على جمل يرجع إلى ما قبل العاطف، كما لو قال: وقفت على بني زيد وعمرو لم يدخل بنو عمرو، لأنه أقرب إلى زيد فيصرف إليه هذا هو الصحيح. ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٦٢.

٥٣٩ يقول الشربيني " وتقديم الصفة على المتعاطفات كتأخيرها عنها في عودها إلى الجميع، وكذا المتوسطة، وإن قال السبكي : الظاهر اختصاصها بما وليته " الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٩، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٥٩.

٥٤٠ كما لو قال وقفت على أولادي الذكور وأولاد أولادي. ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٦٢.

٥٤١ كما لو قال وقفت على أولادي الذكور وأولاد أولادي، والظاهر انصرافه للأول فقط، فيخص الذكور لصلبه ويعم الذكور والإناث من أولاد أولاده الذكور والإناث، نعم لو قال وأولادهم يخص الذكور والإناث من أولاد الذكور لعود الضمير إليهم. ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٤٦٢.

٥٤٢ كان يكون المحدث عنه غير الأقرب، ولا يتضح ذلك إلا بذكر عبارة الواقع بسوابقها ولو احقها فإن بذلك يتضح مرجع الضمير في كلامه. ابن حجر، أحمد بن محمد بن علي، الفتاوى الفقهية الكبرى، المكتبة الإسلامية، دون تاريخ، ج٣، ص٢٤١.

٥٤٣ جاء في الدر المختار " وفي جواهر الفتاوى : شرط لنفسه ما دام حيا، ثم لولده فلان ما عاش، ثم بعده للأحفاد الأرشد من أولاده فالهاء تنصرف للابن للواقع؛ لأن الكناية تنصرف لأقرب المكنيات بمقتضى الوضع. ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٦٠، الحطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٢٣.

٥٤٤ وذهب الزيدية في المختار إلى أن الواو كالفاء وثم تفيد الترتيب. العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٩٤.

٥٤٥ الشريبي، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨٦، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٨، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٥٠، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٢٠.

٥٤٦ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٥٩، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٥، المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٥٢، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣١٥، العنسي، التاج المذهب، ج٣، ص٢٩٤.

٥٤٧ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٧٨، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٢١.

٥٤٨ ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٦٧.

٥٤٩ وعند الحنابلة أقل الجمع ثلاثة. ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٦، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٢.

٥٥٠ فلو ولو قال : وقفت على أولادي وله ولد واحد وقت وجود الغلة كان نصف الغلة له والنصف للفقراء، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٣٧٤، الخصاص، أحكام الوقف، ص١٤٧، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج٦، ص٢٤٣، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٥٣.

٥٥١ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٣٧٠.

٥٥٢ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٤، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٢، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٧.

٥٥٣ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٤، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٢.

٥٥٤ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٤، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٢.

٥٥٥ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٤، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٢.

٥٥٦ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٤، الحطاب، مواهب الجليل، ج٦، ص٤٥، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٢.

٥٥٧ الطرابلسي، الإيساعف، ص١٣٩، الخصاص، أحكام الوقف، ص٣٢٥.

٥٥٨ الطرابلسي، الإيساعف، ص١٤٠، الخصاص، أحكام الوقف، ص٣٢٨.

٥٥٩ الخصاص، أحكام الوقف، ص٩٧.

٥٦٠ الطرابلسي، الإيساعف، ص١٤٠، الخصاص، أحكام الوقف، ص٣٢٩.

٥٦١ الطرابلسي، الإيساعف، ص١٤١، الخصاص، أحكام الوقف، ص٣٣٠.

٥٦٢ الطرابلسي، الإيساعف، ص١٣٨، الخصاص، أحكام الوقف، ص٣٢٣، البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٩٠، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٧، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٠.

٥٦٣ الطرابلسي، الإيساعف، ص١١٦.

٥٦٤ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٣٦.

٥٦٥ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٧٤.

٥٦٦ ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٦، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٢.

٥٦٧ المرادوي، الإنصاف، ج٧، ص٩٠، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٠.

٥٦٨ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٩، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٣.

٥٦٩ ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج٦، ص٢٣٤.

٥٧٠ وهو الواو.

٥٧١ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٨٨، ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٨، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج٤، ص٣٦٤.

٥٧٢ ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٨.

٥٧٣ ابن رشد، أبو الوليد القرطبي، البيان والتحصيل، تحقيق أحمد الحبابي، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٥م، ج١٢، ص١٨٥.

٥٧٤ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٤٦.

٥٧٥ وكذا لو قال في سبيل الله تعالى وسبيل الثواب وسبيل الخير كان واحداً، النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٠١.

٥٧٦ النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ١٠١، وذهب المالكية إلى سبيل الله هو الغزو، قال الإمام مالك " سبيل الله كثيرة، ولكن من حبس شيئاً في سبيل الله فإنما هو في الغزو " مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، المدونة، دار الكتب العلمية، ط ١٩٩٥، م ٤١٧.

٥٧٧ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٧٧، ابن قدامة، المغني مع الشرح، ج ٦، ص ٢٣٢، الشرح الكبير ج ٦، ص ٢٣٨.

٥٧٨ العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٩٩.

٥٧٩ العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٩٩.

٥٨٠ اسم جامع للخير كله، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٤٧.

٥٨١ النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٤٧.

٥٨٢ ومثال ذلك " إذا قال وقفت أرضي هذه على ولدي ثم جاءت جارية له بولد لأقل من ستة أشهر من وقت الغلة فادعاه الواقف يثبت نسبه ولا حصة له من الغلة " الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٧١.

٥٨٣ أي تدين بالصلاة إليها وإن لم يفعل، خلافاً لما عن المفيد من اشتراط الفعل، بل الظاهر ما صرح به غير واحد من دخول أطفالهم ومجانينهم والمستضعفين منهم ونحوهم ممن محكوم بإسلامه شرعاً للتبعية، النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٣٧.

٥٨٤ النجفي، جواهر الكلام، ج ٢٨، ص ٨، ص ٤١.

٥٨٥ لقوله تعالى { يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين } سورة النساء الآية ١١، فدخل فيه ولد البنين، وإن سفلوا وكذلك كل موضع ذكر الله فيه الولد دخل فيه ولد البنين، فالمطلق من كلام الأدمي إذا خلا عن قرينة ينبغي أن يحمل على المطلق من كلام الله تعالى، ويفسر بما يفسر به؛ ولأن ولد ولد له بدليل قوله تعالى { يا بني آدم } { يا بني إسرائيل } وقوله صلى الله عليه وسلم { ارموا بني إسماعيل فإن أباكم كان رامياً } وقوله { نحن بنو النضر بن كنانة } والقبائل كلها تنتسب إلى جدودها، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٧٨.

٥٨٦ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٧٨، ابن مفلح، الفروع، ص ١١٣٢.

٥٨٧ كقوله وفتته على أولادي بطنا بعد بطن أو الأقرب فالأقرب أو الأول فالأول، ونحوه ما لم يكونوا قبيلة أو يأتي بما يقتضي التشريك كعلى أولادي، وأولادهم فلا ترتيب ذكره في شرح المنتهى وإن قال : وقفت على ولدي، وولد ولدي ما تتاسلوا، وتعاقبوا، الأعلى فالأعلى أو الأقرب فالأقرب أو الأول فالأول أو البطن الأول ثم البطن الثاني، أو على أولادي ثم على أولاد أولادي، أو على أولادي فإذا انقرضوا فعلى أولاد أولادي فترتيب جملة على جملة مثلها لا يستحق البطن الثاني شيئاً قبل انقراض البطن الأول؛ لأن الوقف ثبت بقوله فيتبع فيه مقتضى كلامه . البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٧٨.

٥٨٨ كعلى أولادي، وأولادهم.

٥٨٩ البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٧٨.

٥٩٠ لأن علم الواقف بوجود ما دون الجمع دليل إرادته من الصيغة.

٥٩١ الفتاوى الهندية، ج ٢، ص ٣٧١، البهوتي، كشف القناع، ج ٤، ص ٢٧٧، الرحيباني، مطالب أولي النهى ج ٤، ص ٣٤٥.

٥٩٢ اختاره هلال . وعن أبي حنيفة اختصاص الذكورية . قال بعض المشايخ : في المسألة روايتان انتهى . والوجه الدخول لما عرف في أصول الفقه، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٤٤، الخصاف، أحكام الوقف، ص ١٠٩.

٥٩٣ وعند الشافعية لا تدخل الأخوات في الوقف على الأخوة، وقال الماوردي بدخولهن، الشربيني، مغني

المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٨.

٥٩٤ حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٩٣، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٣٠، لم يذكر الحنفية الأخوات لأم الحنفية، الخصاف، أحكام الوقف، ص ١٠٩.

٥٩٥ إذ هم من أولاد أولاده، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٩٣.

٥٩٦ لعدم دخولهم في قولهم تعالى " يوصيكم الله في أولادكم " وقال الشاعر (بنونا بنو أبناؤنا وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأبعاد)؛ ولأن العادة نسبتهم إلى نسب أبيهم دون أمهم، القرافي، الذخيرة، ج ٦، ص ٣٥٢.

٥٩٧ الذخيرة، العنسي، التاج المذهب، ج ٣، ص ٢٩٣.

٥٩٨ هذا على الأصح؛ لأنه قبل الانفصال لا يسمى ولداً. الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٨.

٥٩٩ الشربيني، مغني المحتاج، ج ٣، ص ٣٨٨، النووي، روضة الطالبين، ج ٥، ص ٣٣٦.

٦٠٠ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٩٣.

٦٠١ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٩٣، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٣٠.

٦٠٢ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج ٤، ص ٩٣، الصاوي، بلغة السالك، ج ٤، ص ١٣٠.

- ٦٠٣ الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٢.
- ٦٠٤ الحافد هو ولد البنث، الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٢.
- ٦٠٥ حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٢، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٢٩، عليش، منح الجليل ج٨، ص١٥٩.
- ٦٠٦ جواهر الإكليل ج٢، ص٢١٠.
- ٦٠٧ لأنهم دخلوا تبعاً لهم، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٥٢.
- ٦٠٨ قال مالك يدخل الأبناء معهم ويؤثر الآباء وإن قال ولدي وولد ولدي بدئ الآباء والفضل للأبناء وسوى المغيرة بينهم، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٥٢.
- ٦٠٩ القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٥٢.
- ٦١٠ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٩٤، الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٣٠.
- ٦١١ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٠٣.
- ٦١٢ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص١٠٦.
- ٦١٣ ابن حزم، المحلى بالآثار، المسألة رقم ١٦٥٨.
- ٦١٤ الطرابلسي، علي بن خليل، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام، دار الفكر بيروت، دون تاريخ، ج١، ص١٤١، ابن عابدين، رد المحتار ج٤، ص٤١١، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٢.
- ٦١٥ ومن باع أرضاً ثم قال : كنت وقفها، أو قال : هي وقف علي إن لم يبق بينة على ذلك وأراد تحليف المدعى عليه ليس له ذلك؛ لأن سبق الدعوى الصحيحة شرط التحليف وقد انعدم لمكان التناقض منه، وإن أقام البينة فالمختار أنها تسمع؛ لأن الدعوى إن بطلت للتناقض بقيت الشهادة وهي مقبولة على الوقف من غير دعوى، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣١.
- ٦١٦ الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٣.
- ٦١٧ الفتاوى الفقهية الكبرى ج٣، ص٢٥٠.
- ٦١٨ قال ابن سهل "صفة شهادة السماع في الأحياس أن يشهد الشاهد أنه يعرف الدار التي بموضع كذا وحدها كذا، وأنه لم يزل يسمع منذ أربعين سنة أو عشرين سنة متقدمة التاريخ عن شهادته هذه سماعاً فاشياً مستفيضاً من أهل العدل وغيرهم أن هذه الدار حبس على كذا أو حبس فقط، ويشهد الآخر بـ". ذلك جرى العمل "الصاوي، بلغة السالك، ج٤، ص١٠٤.
- ٦١٩ الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٩.
- ٦٢٠ ما يتعلق بصحة الوقف ويتوقف عليه فهو من أصله وما لا يتوقف عليه فهو من الشرائط.
- ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤١١.
- ٦٢١ الشهادة بالتسامع هي أن يشهد بما لم يعاينه ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤١٢.
- ٦٢٢ المراد من الشرائط ما يشترطه الواقف في كتاب وقفه لا الشرائط التي يتوقف عليها صحة الوقف. ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤١١.
- ٦٢٣ ومعنى لا تقبل الشهادة على شرائطه، أن بعدما بينوا الجهة، وقالوا : هذا وقف على كذا لا ينبغي لهم أن يشهدوا أنه يبدأ من غلته فيصرف إلى كذا ثم إلى كذا ولو ذكروا ذلك لا تقبل شهادتهم. الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٨.
- ٦٢٤ الطرابلسي، الإيساف، ص٩٤، هلال، أحكام الوقف، ص١١٣، مجمع الأنهر، ج١، ص٧٥٥، الطرابلسي، معين الحكام، ج١، ص١٤١، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤١١، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٨.
- ٦٢٥ لأن الوقف في الأصل لهم وقد علم مجرد كونه وقفاً ولم يثبت فيه حق لغيرهم فيصرف إليهم فقط. ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٤٧، الخصاف، أحكام الوقف، ص١٣٤، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٩.
- ٦٢٦ وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى تقبل بينة ذي اليد على الوقف ولا تقبل بينة الخارج على المالك، والفتوى على قولهما، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٣.
- ٦٢٧ جاء في مجمع الأنهر ج١، ص٧٣٢ " وإنما الصحيح أن كل وقف هو حق الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة بدون الدعوى ، وكل وقف هو حق العباد فالشهادة لا تصح بدون دعوى " الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٠.
- ٦٢٨ لأن الوقف حق الله تعالى وهو التصديق بالغلة ولا تشترط فيه الدعوى كالشهادة على الطلاق، ابن نجيم، البحر الرائق، ج٥، ص٢٠٧، ابن عابدين، رد المحتار ج٤، ص٤٠٩.
- ٦٢٩ ابن قدامة، المغني مع الشرح المسألة ٨٤١٧.
- ٦٣٠ الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٤٣.
- ٦٣١ ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج١، ص١١٩.
- ٦٣٢ الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٨.
- ٦٣٣ ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص٢٠١، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٥.

- ٦٣٤ الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٥.
- ٦٣٥ الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٣٥.
- ٦٣٦ الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٤٢.
- ٦٣٧ كذا في محيط السرخسي وهكذا في فتاوى قاضي خان والولاية للمقر استحسانا حتى يقسم الغلة بين الفقراء ولكن ليس له أن يوصي إلى غيره، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٤٢.
- ٦٣٨ الزرقا، أحكام الأوقاف، ص ١١٣.
- ٦٣٩ أي غلته، فلو أقر الناظر أن فلانا يستحق معه نصف النظر مثلا يؤخذ بإقراره ويشاركه فلان في وظيفته ما دام حيين بقي لو مات أحدهما، فإن كان هو المقر فالحكم ظاهر وهو بطلان الإقرار وانتقال النظر لمن شرط له الواقف بعده، وأما لو مات المقر له فالذي يقتضيه النظر بطلان الإقرار أيضا لكن لا تعود الحصة المقر بها إلى المقر لما مر، وإنما يوجهها القاضي للمقر أو لمن أراد من أهل الوقف لأننا صححنا إقراره حملا على أن الواقف هو الذي جعل ذلك للمقر له، ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٤٢.
- ٦٤٠ ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص١٢٩، الفتاوى الهندية، ج٢، ص٤٤٢.
- ٦٤١ فإذا أطلق الوقف عن التقييد بأجل أو تنجيز يحمل التنجيز، كما يحمل قول الواقف داري مثلاً وقف على أولادي أو أولاد زيد، ولم يبين تقضيل أحد على أحد، على تسوية الأثرى بالذكر في المصرف. الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج٤، ص٨٧.
- ٦٤٢ الماوردي، الحاوي الكبير، ج٧، ص٥١٩.
- ٦٤٣ كالشجر توقف تبعاً للأرض وتوقف منفردة، الماوردي، الحاوي الكبير، ج٧، ص٥١٨.
- ٦٤٤ ابن حجر، الفتاوى الكبرى، ج٤، ص٣١٣.
- ٦٤٥ المادة (٦٢) من مجلة الأحكام العدلية.
- ٦٤٦ فلا يدخل أولاد الأولاد في الوقف على الأولاد، غمز عيون البصائر ج١، ص٤٠٣، الشرييني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨٧.
- ٦٤٧ غمز عيون البصائر ج١، ص٢٣١، المادة (١٢) من مجلة الأحكام العدلية.
- ٦٤٨ ومثال ذلك: قول الواقف وقفت على أولادي ولم يكن له إلا أولاد أولاد حمل اللفظ عليهم لوجود القرينة وصيانة لكلام المكلف عن الإلغاء. الشرييني، مغني المحتاج، ج٣، ص٣٨٧، النووي، روضة الطالبين، ج٥، ص٣٣٦.
- ٦٤٩ غمز عيون البصائر ج١، ص٤٣٠، المادة (٦١) من مجلة الأحكام العدلية.
- ٦٥٠ الفتاوى الفقهية الكبرى ج٣، ص٢٦٨.
- ٦٥١ كما لو قال: وقفت على أولادي، ثم أولادهم ثم الفقراء، فترتيب جملة، وقيل: أفراد. وفي الانتصار إذا قوبل جمع بجمع اقتضى مقابلة الفرد منه بالفرد من مقابلة لغة فعلى هذا الأظهر استحقاق الولد وإن لم يستحق أبوه.
- ٦٥٢ ابن مفلح، الفروع، ص١١٣٣، المرداوي، الإنصاف، ج٧، ص٥٢.
- ٦٥٣ النجفي، جواهر الكلام، ج٢٨، ص٨، ص٢٣.
- ٦٥٤ لأن وجود من لا يصح الوقف عليه كعدمه فيكون كأنه وقف على الجهة الصحيحة من غير ذكر الباطلة؛ ولأننا لما صححنا الوقف مع ذكر من لا يجوز الوقف عليه فقد ألغينا فإنه يتعذر التصحيح مع اعتباره. البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٥.
- ٦٥٥ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٥٢.
- ٦٥٦ الزيلعي، تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق، ج٣، ص٣٢٨.
- ٦٥٧ ابن عابدين، رد المحتار، ج٤، ص٤٢٩، المادة (١٠٠) من مجلة الأحكام العدلية.
- ٦٥٨ الكاساني، بدائع الصنائع، ج٦، ص٢٢٠.
- ٦٥٩ صيغت هذه القاعدة مما جاء في الفتاوى الهندية، "رجل جاء إلى المفتي فقال: إني أريد أن أتقرب إلى الله تعالى، أبنّي رباطاً للمسلمين أو أعتق العبيد. أو أراد أن يتقرب إلى الله تعالى بداره فقال: أبيعها وأتصدق بثمرتها أو أشتري بثمرتها عبيداً فأعتقهم أو أجعلها داراً للمسلمين أي ذلك يكون أفضل قالوا: يقال له: إن بنيت رباطاً وتجعل له وقفاً ومستغلاً لعمارتها فالرباط أفضل؛ لأنه أدام وأعم نفعاً" الفتاوى الهندية، ٤٧٩/٢.
- ٦٦٠ البهوتي، كشف القناع، ج٤، ص٢٨٣.
- ٦٦١ كما إذا حبس البقر ليقسم لبنها فما ولدت من الإناث حبس معها أو من الذكور حبست لنزوها، القرافي، الذخيرة، ج٦، ص٣٢٧.
- ٦٦٢ ابن عابدين، رد المحتار، ج٦، ص٦٥٤.
- ٦٦٣ ابن مازة، المحيط البرهاني، ج٦، ص١٣٤.

٦٦٤ ألا ترى أنه يجوز له أن يجعل كل الغلة للقيم بخلاف القاضي فإنه لا يجري عليه إلا بقدر الاستحقاق ؛ لأنه نصب ناظرًا لمصالح المسلمين فلا يجوز له من التصرف إلا ما فيه مصلحة، الطرابلسي، الإسعاف، ص ٥٤، ابن الهمام، فتح القدير شرح الهداية، ج ٦، ص ٢٤١

٦٦٥ ابن عابدين، رد المحتار، ج ٤، ص ٣٧٦.

٦٦٦ كما لو قال: ضيعتي هذه للسبيل، فلم يزد على هذا لم يصر وقفاً، إلا إذا كان القائل في ناحية يفهم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد بشرائطه، ابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٦، ص ١٠٩.

٦٦٧ ابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٦، ص ١٠٩.

٦٦٨ ابن عابدين، رد المحتار ج ٤، ص ٤٤٥.

٦٦٩ الرملي، نهاية المحتاج ج ٥، ص ٣٦١.

٦٧٠ ابن عابدين، العقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية، ج ١، ص ١٥١.

٦٧١ ابن مازة، المحيط البرهاني، ج ٦، ص ١٩٤.